بسم الله الرحمن الرحيم

براءة شيخ الإسلام ابن تيمية من تهمة التشبيه والتجسيم

وبيان تلبيس السقاف نصير الإلحاد والتعطيل

الكاتب: فتحي عيساوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وأنت للحمد أهل، وأنت الحقيق بالمنة والفضل، لك الحمد على تتابع حسناتك، ولك الحمد على تواتر إنعامك، ولك الحمد على ترادف امتنانك، ولك الحمد على صفاتك وأسمائك، ولك الحمد على رسلك وأنبيائك، لا إله إلا أنت، لا يحصي العباد ثناء عليك، بل أنت كما أثنيت على نفسك لما لك من الأسماء والصفات، فأنت المنعوت بنعوت الكمال وصفات الجلال التي لا يماثلك فيها شيء من الموجودات، وأنت القدوس السلام المتنزه أن يماثله شيء في نعوت الكمال أو يلحقه شيء من الآفات، فسبحانك ربنا وتعاليت عما يقول الظالمون علوا كبيرا، الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض ولم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدره تقديرا .

الحمد لله الذي بعث رسوله بالكتاب المبين، الفارق بين الهدى والضلال والغي والرشاد والشك واليقين، أنزله لنقرأه تدبرا، ونتأمله تبصرا، ونسعد به تذكرا، ونحمله على أحسن وجوهه ومعانيه، ونصدق به ونجتهد على إقامة أوامره ونواهيه، ونجتني ثمار علومه النافعة الموصلة إلى الله سبحانه من أشجاره ورياحين الحكم من بين رياضه وأزهاره.

أرسل الرسل مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزا حكيما، مبشرين لمن أطاعهم بغاية المراد من كل ما تحبه النفوس وتراه نعيما؛ ومنذرين لمن عصاهم باللعن والإبعاد وأن يعذبوا عذابا أليما، وأمرهم بدعاء الخلق إلى عبادته وحده لا شريك له مخلصين له الدين ولو كره المشركون.

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

إن أعلام المسلمين قد حملوا مشعل العلم والإيمان، وساروا على درب النور والعرفان؛ يضيئون للبشر طريقهم بالتبيان، وينورون قلوبهم بالقرآن، ويفتحون عقولهم على السنة واليقين، ويوجهون جموعهم إلى العزة والتمكين، فوقفوا أنفسهم للدفاع عن الدين، وتخليصه من الدخيل، ليعود الأصيل نقيا كما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم.

هذا وقد شغف الناس بدراسة أعلام الأمة ورموزها، وخصوا أئمة السنة بالدراسة والتحقيق، ومن بينهم شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم بالتنقيب والتدقيق، ليستلهموا منهم العظة والعبرة، ويستخلصوا العلم والمعرفة، ليعودوا من خلالهم إلى

ماضيهم التليد، ومجدهم العريق، يستفيدون منه العلم والدليل لسلوك سبيل الدعوة والتبليغ، ويستمدون منه قوة الدفع على طريق النضال والجهاد .

فالإمامين ابن تيمية وابن القيم من أولئك الأعلام المفكرين، والمجاهدين الصادقين، والعلماء الربانيين، البارزين في شتى علوم الدين، الذين ساهموا بإسهاب وبأعظم نصيب في تنقية وتقوية إرث أهل السنة والجماعة؛ الذي هجم عليه الدخيل من كل حدب وصوب، فوقفوا للمتكلمين والمتفلسفين والصوفية والشيعة بالمرصاد، وجاهدوهم بالدليل والفكر والإرشاد، وأبطلوا مفعول السموم التي حاول أعداء الملة دسها في عقائد المسلمين ابتغاء تضليلهم عن مناهجهم والحيلولة دون أصولهم وانسلاخهم عن جذورهم وتثبيطهم عن دعوتهم، وأزالوا النقاب عن وجوههم، فظهرت حقائقهم المشينة، وأغراضهم الهابطة، ومطامعهم الرخيصة.

فهذان حبران عظيمان من أحبار الأمة الإسلامية، قد أتوا على أصول الفلاسفة والمتكلمين ونقضوها نقضا يبهت الخصم بالدليل العقلي والنقلي، فبينوا مجانبتها الجلية للعقل الصريح، ومخالفتها الحمقاء للنقل الصحيح، وأسقطوا تلك الأصنام، وأزاحوا

عنها النقاب، فانكشفت أوهامهم وأساطيرهم، وبان أنها لا تغني من الحق شيئًا ، ولن يصل سالكها إلى الله أبدا ، فالطريق إليه محصورة على اتباع الأنبياء والرسل، ومن لم يسلك سبيل الرسول والمؤمنين فلا يقين له ولا نجاة .

إن شيخي الإسلام استوعبا أصول الفلاسفة والمتكلمين، وأوقفوا أنفسهم على نقضها عروة عروة، لما رأوه فيها من هدم للدين وفساد للعقل، ذلك أن الفلاسفة يؤلهون أرسطو وأفلاطون، ويثبتون قدم العالم، ولا يصفونه إلا بالكليات التي لا حقيقة لها في الخارج، أما المتصوفة منهم فقالوا بالحلولية والاتحاد، وأسقطوا التكاليف الشرعية، وغاصوا في أنواع من الزندقة والإلحاد، فنفوا إله السموات والأرض الذي دعت إلى عبادته الأنبياء والرسل، ثم جهمية لا يصفون الله بشيء، فجعلوه والعدم سواء، ثم معتزلة حذوا حذو الجهمية في نفي الصفات، ونفوا القدر وأثبتوا للإنسان خلق أفعاله، أما الأشاعرة، فساروا بين هؤلاء وهؤلاء، ووضعوا مذهبا ملفقا مفبركا، رموا فيه إلى التوفيق بين السلف والمعتزلة، بين مثبتي القدر ونفاته، ولكن لم يصلوا إلا إلى الشك والحيرة، وكان من الخصوم الألداء أولئك الباطنيين الذين زعموا أن للنصوص باطنا يخالف

ظاهرها، وأن ظاهرها كفر وإلحاد، أما باطنها فهو الحقيقة المطلوبة التي قد تخفى حتى على الأنبياء والرسل، فكانت منهم الرافضة والإسماعيلية والقرامطة ونحوهم، وهؤلاء تسموا بأسماء كثيرة، قاسمهم المشترك هو القضاء على الإسلام والمسلمين، ومن الناحية الأخرى اليهود والنصارى الذين يديرون الرقعة بحيلهم ومكائدهم الرخيصة.

وفي ظل هذا الركام الكثير من الضلال والظلام، والخطر الشديد من أعداء الداخل والخارج، يقف كثير من المسلمين في ضباب الغفلة والتقليد الأعمى، عملتهم بعض الفروع، وسلعتهم تلك التهاويل والتشنيعات على من يخرج عما اعتادوه وألفوه من تقديس لأقوال وأشخاص لم يقدسها الله ورسوله، همهم التعصب لمذاهبهم وأحزابهم وشيوخهم، من خرج عنها فهو مبتدع ضال أو كافر مرتد، وليس في قلوبهم ولا في أساس بنيانهم حجة من كتاب أو سنة.

لقد أعلن شيخ الإسلام ابن تيمية الحرب على كل هؤلاء، وأعلنها ثورة علمية، عمودها ودعامتها كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فاستوعب كلام الخصوم وأدلتهم، وراح ينسف بالعقل الصريح والنقل الصحيح ما اعتمدوه من أدلة عقليه

على حد زعمهم، فنقض منطقهم الذي يعدون من لم يحط به فلا ثقة له بعلومه، فدرس ما أمكنه الله تعالى من الملل والنحل، والأصول والفروع، وأحاط بها وتمكن منها، حتى بات يعرفها خير من أئمتها وأصحابها، وكان في نقده ونقضه موضوعيا أمينا نزيها عادلا، فلم يتقول على أحد، ولم يبتر، ولم يجتزئ، بل ينسب الرأي لصاحبه، ويأتي بقوله لا ينقص ولا يزيد، ومع كل الأذى الذي لاقاه من بعض خصومه إلا أنه كان حليما رفيقا صبورا .

وهاهو المستشرق اجناس جولد تسيهر مؤلف كتاب "العقيدة والشريعة في الإسلام" يقر بجهود ابن تيمية فيقول:

(. . هو تقي الدين بن تيمية الذي دأب في خطبه وكتاباته على مراجعة الإسلام التاريخي، دارسا له من ناحية سننه القديمة وما طرأ عليها من ابتداع، ثم هب لمناهضة البدع التي عملت على تحوير المعالم الأصلية للإسلام وتعديلها، سواء أكان ذلك في العقائد أم في الأحكام والعبادات .

كما أبدى هذه الغيرة في مقاومة الآثار التي أحدثتها الفلسفة في الإسلام، حتى الصيغ الكلامية الأشعرية، على الرغم من أن السنة قد أقرتها منذ عهد طويل .

وكافح ابن تيمية الصوفية ومبادئها الحلولية، كما استنكر تقديس النبي والأولياء، وأنكر الحج إلى قبر النبي واعتبار المسلمين إياه عملا ذا قيمة دينية عظيمة، وعده بدعة مخالفة للدين، وإن رأى المسلمون الأتقياء في زيارة المدينة تكملة للحج إلى مكة.

لقد نهض ابن تيمية دون أن يوقفه شيء، إلى مقاومة السلطات الدينية التي أضفت على المراسم الطفيلية الزائدة في العبادات صفة شرعية هي ثمرة الإجماع، فقد كان يرجع دائما في تحقيقها إلى السنة وإلى السنة وحدها..) (العقيدة والشريعة في الإسلام 264).

إن هذا الكلام المعسول يحمل في ثناياه من السم الكثير، فابن تيمية لم يخالف إجماعا صحيحا ثابتا، وإنما خالف ما اعتقده وادعاه بعض الناس إجماعا وهو باطل، أما زعمه أن السنة أقرت ما ابتدعه الأشاعرة، فهذا غير صحيح، فإن الأشاعرة تأثروا بالفلاسفة والمعتزلة، وأحدثوا في الدين ما خالفهم فيه العقلاء، ورده عليهم شيخ الإسلام بالحجة والبرهان، من غير مداهنة، وإن كان يفضلهم على كثير من الفلاسفة والجهمية

والمعتزلة ونحوهم لقربهم من الحق لا لأنهم أصحاب الحق مطلقا ، أما زيارة المدينة فليست من الحج ولم يعدها أحد منه، إلا من غلط وعد زيارة قبر النبي عبادة يجب شد الرحال إليها ، في حين العبادة المشروعة تكمن في شد الرحال إلى المساجد الثلاث ومسجد المدينة واحد منها ، وليس المقصود القبر .

لقد ظلم شيخ الإسلام من خصومه كثيرا، وهو صابر محتسب، حتى المستشرق بروكلمان تكلم عن عداء الفقهاء لابن تيمية، فقال: (أولئك الفقهاء الذين لم يتورعوا عن اضطهاد رجل صالح مؤمن بالله أصدق الإيمان وأشده، كابن تيمية الحنبلي، لإحجامه عن مجاراتهم في جميع ما ذهبوا إليه من رأي، ولمقاومته كثيرا من مظاهر التدين لدى العامة، كعبادة الرسل والأولياء) (تاريخ الشعوب الإسلامية) .

ألا يخجل أنصار الإلحاد والتعطيل من تكفير شيخ الإسلام ابن تيمية وسبه وشتمه، واتهامه زورا وبهتانا بما ليس فيه من أنواع الباطل، وكذا التشنيع عليه والتهويل في مسائل؛ الحق فيها معه، بينما يشهد له المتفلسفون والمستشرقون بالنبوغ والعلم والصدق والإيمان ؟ .

إن شيخ الإسلام بطبيعة المادة التي قدمها ، وطبيعة الخصوم ذوو النفوس الباغية والعقول الفاسدة والقلوب المريضة، لابد من أن تظهر على فلتات ألسنتهم وكلمات أقلامهم ما يؤكد أحقادهم، ويؤكد معه عظمة شيخ الإسلام وعبقريته الفذة، فقد أبدع رحمه الله تعالى في النقد والبيان، ودلل دلالة قوية محكمة على دقة الفهم وشمول المعرفة عند أهل السنة والجماعة .

وله من الكنوز الثمينة والجواهر البراقة التي لا تقدر بثمن في بيان اعتقاد المتكلمين واضطرابه، وأنهم أعظم الناس شكا وحيرة، وفي بيان ضلال الفلاسفة وخواء قلوبهم، وأنهم أضل الناس سبيلا، فقد تألق في الإدراك والإحاطة، والعرض والإفاضة، ما أطفأ به جميع الأفكار ونكس به جميع القلوب التي لم تسلم لله رب العالمين وتؤمن بالرسول النبي الكريم، والحمد لله رب العرش العظيم .

أما عن هذا البحث:

فقد رمت فيه إلى الدفاع عن الشيخين عموما ، وأفردت هذا القسم بتبرئة ابن تيمية مما اتهم به من التشبيه والتجسيم، فقمت ببيان بعض المفاهيم والأصول عند أهل السنة والجماعة وعند الخصوم، وعرضتها عرضا لا بالطويل ولا بالقصير، حويت في طياته كثيرا من المعاني التي رأيت غيابها عند طلبة العلم وحتى الدعاة والمفكرين، وهذا جهد المقل، أسأل الله أن يثيبني على ما أصبت فيه، ويغفر لي ما زللت فيه أو سهوت .

وفي عرض ملخص لهذا البحث أقول:

قمت بعرض الدعاوى المناوئة لشيخي الإسلام، بذكر بعض ما اتهما به من التشبيه والتجسيم، ومن هم رواد هذه التهم، ثم نوهت بجهود شيخي الإسلام في إثبات الحق والدفاع عنه، ورد الباطل ودحضه، فقد قاما بتحرير المعالم الأصلية للإسلام وتعديلها في العقائد والأحكام والعبادات، كما أبديا غيره لا نظير لها في مقاومة الآثا ر التي أحدثتها الفلسفة وعلم الكلام في الإسلام .

ثم ذكرت لفظ الجسم ومعناه لغة وشرعا ، وما هو الثابت والمنفي من معانيه، وحكم إطلاقه، وكيف تعامل معه شيخ الإسلام ابن تيمية نفيا وإثباتا ، ثم بينت أن عقيدة ابن تيمية هي عقيدة السلف الصالح من أهل السنة والجماعة، وبينت بطلان ما نسب لأهل السنة والجماعة من القول بأن الله تعالى ذو أضاء وجوارح. .

ثم من الله تعالى بمفتاح المسألة، فقمت ببيان مفهوم التمثيل والتشبيه عند المتكلمين وعند أهل السنة والجماعة والفرق بينهما ، ثم ذكرت سبب ضلال المتكلمين في المسألة، وأن ابن تيمية لا يمثل الخالق بالمخلوق، بل هو أحق من تكلم عن الله تعالى بحقيقة التوحيد والتنزيه، لا ما تدعيه المعتزلة ونحوهم زورا وبهتانا ، وأما التشبيه فهو غير منفي إلا إذا كان المقصود منه التمثيل.

ومن المسائل الكبار التي ذكرتها بيان ثلاث قواعد عظيمة في الأسماء والصفات وهي: أولا: الجمع بين الإثبات والتنزيه، ثانيا: الإثبات المفصل والنفي المجمل، وثالثا: قاعدة الكمال، ثم ذكرت أدلة الكتاب والسنة والعقل والفطرة على القاعدة الثالثة، ومن ثم أنواع الصفات بالنسبة لثبوت الكمال.

إن مسألة ظاهر النص وباطنه مسألة كبيرة، زلت فيها أقدام وضلت فيها أفهام، فذكرتها، وبينت مكمن الغلط، وأن ظاهر النص لا يكون إلا حقا .

وبين هذه وتلك، ذكرت مسائل وتوضيحات عن أصل ضلال النفاة، وقياس الخالق على المخلوق، وأن الرسول لم يسر على طريقة الفلاسفة والمتكلمين، بل كان قائده وسائقه الوحي والتنزيل، ثم ذكرت المحاذير التي يقع فيها من مثل الخالق بالمخلوق، وكمثال ذكرت صفة الاستواء .

وبعد هذا شرعت في رد الدعاوى التي مفادها أن شيخ الإسلام أخذ التشبيه عمن سبقه من اليهود والكرامية، وأنه تأثر بالفيلسوف أبي البركات البغدادي، وقد تخلل هذه المواضيع بعض القواعد المنهجية في التعامل مع الأقوال والأشخاص والطوائف، وأن الأصل العام عند أهل السنة والجماعة عموما وعند شيخ الإسلام خصوصا هو الكلام بعلم وعدل وإنصاف، وأن لا يقول على الله إلا الحق .

ثم ذكرت أنه لا يعيب الطائفة قول واحد منها بما يخالف منهجها العام، ذلك أن الشرع والعقل يدلان على أن كل امرئ مسئول عما تفوه به لسانه وخرج من شفتيه وكتبته

يداه، ولا تزر وازرة وزر أخرى، وأن الحمد والذم على مدى القرب والبعد من السنة وعلى الجهاد في سبيل الله والرد على الباطل، وبقدر البعد عن السنة يكون الاختلاف والتفرق.

وجعلت آخر فصول الكتاب موقف ابن تيمية من نسبة التجسيم للحنابلة، ومدى جهوده في رد هذه الفرية على أصحابها من النفاة، وذكرت موقف ابن تيمية من أبي الفرج بن الجوزي في طعونه على بعض الحنابلة، حيث ضخمها النفاة كثيرا.

وأما خاتمة الكتاب فكانت في بيان جمل طرائق أهل الأهواء والبدع، من فلاسفة ومتكلمين، وخطوطهم العريضة، وبيان أصل ما أوغل فيه أنصار الإلحاد والتعطيل من الضلال والإفك والبهتان على الله تعالى وعلى أنبيائه ورسله وعلى أوليائه.

ونشرع بعون الله تعالى في المقصود، فنقول:

دعوى أن شيخي الإسلام مجسمة ومشبهة:

ولقد دأب نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والشيعة على إلصاق تهمة التجسيم والتشبيه بأهل السنة والجماعة، وخصوصا بشيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى، وذلك بناء على معتقد نفاة الصفات الذين يرمون مثبتة الصفات بالتجسيم والتشبيه وأنهم حشوية، وتنوعت وسائلهم في تقرير شبههم في نفوس كثيرين من قليلي البضاعة في هذا المجال من علوم الدين، وكثرت كتاباتهم في هذا الشأن قديما وحديثا .

ولقد كان الطعن في الشيخين بقصد الطعن في مذهب أهل السنة والجماعة، وربما رام بعضهم ممن دخل النفاق في قلبه ولم يخرج إلى الكيد للإسلام والطعن فيه، وكان هذا نابعا عن أصول دينهم التي أخذوها عن المشركين والصابئة، ثم عن كتب اليونان ومنطق أرسطو، والتي أدخلوها في علوم الدين ثم جعلوها هي الأصل الأصيل الذي من لم يكن له به خبرة فلا ثقة في علومه، زاعمين أنها أدلة وبراهين عقلية يجب إخضاع النقل لها؛ فما وافقها منه قوبل بالترحيب، وما خالفها أعرضوا عنه ونبذوه وراء ظهورهم .

وقد تصدى لهذا الباطل وأهله من أهل الكلام والفلسفة كثير من أهل السنة والجماعة، وعقدوا ألوية الجهاد في سبيل الله تعالى، ورفعوا راية "لا إله إلا الله" بإثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه وأثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم، ونفي ما نفاه الله سبحانه عن نفسه ونفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم؛ من غير تحريف ولا تأويل ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، ودافعوا عن عقيدة الحق وعن الشيخين بما يوفي بالحق إن شاء الله تعالى، ويشفي صدور قوم مؤمنين.

ذكر بعض ما اتهم به شيخ الإسلام:

فمما رمي به شيخ الإسلام:

أنه وأتباعه من الغلاة في التشبيه والتجسيم، وأنه نسب إلى الله تعالى العظائم والكبائر، وخرق سياج عظمته، وكبرياء جلالته بما أظهر للعامة على المنابر من دعوى الجهة والتجسيم، وأنه أول من قال بالتجسيم، وأنه يقول: إن الله جسم كالأجسام.

اتهام الكوثري لابن تيمية:

ورماه الكوثري في التعليق على كتاب السيف الصقيل بالتشبيه والتمثيل، والحشو، ورماه السقاف في تعليقه على شبه التشبيه لابن الجوزي بمحبة المشبهة وعدم ذمهم، متبعا -حذو القدة بالقدة- شيخه الكوثري في تعليقه على كتاب التبصير في الدين للإسفراييني.

اتهام ابن جهبل:

ومنها ما زعم بعض المبطلين أنه لما كان ابن تيمية رحمه الله يثبت الاستواء فهذا يلزم منه الجسمية، كما قال ابن جهبل في رده على ابن تيمية رحمه الله تعالى: (نقول لهم: ما

هو الاستواء في كلام العرب؟ فإن قالوا: الجلوس والاستقرار، قلنا: هذا ما تعرفه العرب إلا في الجسم فقولوا: يستوي جسم على العرش...).

وقالوا بأن ابن تيمية يشبّه استواء الله سبحانه على عرشه باستواء المخلوق على الكرسي، وقالوا أنه تعرض لآيات الاستواء في حلقة التدريس وقال: (واستوى الله على عرشه كاستوائي هذا)، فوثب الناس عليه وثبة واحدة، وأنزلوه عن الكرسي، وبادروا إليه ضرباً باللكم والنعال وغير ذلك.

رواية ابن بطوطة عن كلام ابن تيمية في النزول:

وأنكروا على ابن تيمية رحمه الله تعالى إثبات النزول للباري عزّ وجل كل ليلة، كما هو ظاهر حديث النزول، وأنه يثبت نزولاً للخالق يشبه نزول المخلوقين، كما ذكر ذلك ابن بطوطة في رحلته المشهورة فقال: (حضرته يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع ويذكرهم، فكان من جملة كلامه أن قال: (إن الله ينزل كنزولي هذا) ونزل درجة من درج المنبر)، وقد اشتهرت هذه المقولة عن ابن بطوطة، وهي تنسب أيضا إلى أبي

علي السكوني المتوفى سنة (717هـ) قبل ابن بطوطة الذي قدم إلى دمشق سنة (726هـ)، والله أعلم.

اتهام السقاف لشيخي الإسلام:

وقد ورث السقاف نصير الإلحاد والتعطيل هذه الافتراءات على منهج وعقيدة أهل السنة والجماعة، ويا له من ميراث مليء بالضلال والجهل وطافح بالحقد والضغينة؛ فحط على شيخي الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى، وزوقها في كتبه، وسود أوراقه بمداده المسموم بحسب سواد قلبه، وربما زاد من عنده، ولم يسلم منه لا صحابي ولا تابعي ولا إمام من أئمة أهل السنة والجماعة إلا القليل، فتمرد بذلك على ربه وشرد شرود البعير.

بعض التهم المنقولة من كتاب مسألة الرؤية للسقاف:

ومن هذه الافتراءات ما قاله في كتابه مسألة الرؤية ص7: "فقد استقصى أئمة المجسمة الأحاديث التي فيها أن الله تعالى يرى يوم القيامة، وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح (434/13) أن ابن القيم وهو من أئمة المجسمة والمشبهة جمعها في "حادي

الأرواح" . . .وكل ذلك مردود عندنا بما ستراه في هذا التحقيق، وقد ادعى ابن القيم هنالك أن الأحاديث الدالة على الرؤية قد تواترت، وليس كذلك، بل هي آحاد مطعون فيها ، وهي عندنا من الإسرائيليات وإن كانت في الصحاح، فهي متسربة إلى الأمة عن مثل كعب الأحبار وعبد الله بن سلام وأضرابهما" .

وقال في التعليق على الهامش ص7: "والمجسمة على مدار حقب من التاريخ الإسلامي مهتمون بمسألة الرؤية ويعدونها من أصول العقائد ويصنفون فيها المؤلفات والرسائل وهي الفاروق عندهم بين الجهمية وغيرهم" .

وقال أيضا عن أحاديث الرؤية المتواترة والمستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم: "وأكثرها منكرات وموضوعات بل جميعها ، وكتاب الرؤية المنسوب للدارقطني هو عندنا من وضع المجسمة وصنعهم. . . " .

وقال في الصفحة 8: "وقضية الرؤية أو عقيدة الرؤية أخلت بقاعدة التوحيد والتنزيه، وجعلته كالبشر أو كسائر الخلق له صورة وشكل، بل جعلت خيال كثير من الطوائف المتمسكين بموضوع الرؤية والذين يعتبرونه أصلا لا يمكن التخلي عنه على صورة

رجل له وجه وعينان وفم ولهوات وأضراس وساق وذراعان وصدر وقدم وأصابع وأنه يهبط ويرتفع ويضع قدمه في النار، إلى غير ذلك من الترهات المقتبسة من خيال الإغريق واليونان وعقائد اليهود والمجسمة وأمثالهم.

فعلى هذه النظرية هو جسم يأتي تارة بغير صورته الحقيقية كما يتخيلون وتارة بصورته الحقيقية فيكشف لهم عن ساقه ثم ينطلق فيتبعونه وهم يرونه ويتحدثون معه ويسيرون خلفه.. .الخ، فهل بقي بعد هذا من التشبيه بقية؟ ! وأصل هذه المادة عقيدة الرؤية، فإذا تبين بالأدلة الشرعية بطلانها انتفت هذه الأمور جميعها أو غالبها"، وقال في الهامش: "كل ذلك ورد في حديث الصورة المردود في الصحيحين وإننا ننزه سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم من أن يكون قد نطق به..." .

تعليق عام:

إن هؤلاء النفاة لصفات الله تعالى، الذين ينفون رؤيته يوم القيامة، واستواءه على عرشه، وأنه لا يزال يتكلم بمشيئته وقدرته كلاما يسمعه من يشاء من عباده وأن القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة، وأنه يأتي

ويجيء، وأن له قدم وساق، وغيرها من الصفات الثابتة بالكتاب والسنة، هؤلاء النفاة قد أطنبوا في رد الحق الثابت بالمنقول الصحيح والمعقول الصريح، وأوغلوا في الصد عن سبيل الله تعالى بما أوتوا من شبهات وترهات، يحسبونها أدلة وحججا عارضوا بها أدلة الكتاب والسنة، فحطوا على أهل السنة والجماعة، واتهموهم بالتشبيه والتجسيم، ومحبة المجسمة، وأنهم يشبهون استواء الله تعالى ونزوله باستواء المخلوق ونزوله، وأن مسألة الرؤية هي مسألة هينة عظم من شأنها أهل السنة والجماعة، وهي سبب ضلالهم ووقوعهم في التشبيه والتجسيم، على حد زعم السقاف والكوثري وأضرابهما من أنصار الإلحاد والتعطيل.

وكانوا في حربهم هذه معتمدين على تضعيف أحاديث الرؤية والطعن فيها، وأنها آحاد لا تفيد علما ولا عملا، بل جعلوها من الإسرائيليات والمنكرات والموضوعات، ولم يتوقفوا إلى هذا الحد، بل استطالوا على نقلة أحاديث الرؤية وغيرها من الصفات من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فطعنوا في كعب الأحبار وعبد الله بن سلام وغيرهم.

ثم خلص هؤلاء المعطلة النفاة إلى أن عقيدة الرؤية أخلت بقاعدة التوحيد والتنزيه، بل تمادوا في غيهم فجعلوا إثبات الصفات كالرؤية والعلو من الترهات المقتبسة من خيال الإغريق واليونان وعقائد اليهود والمجسمة وأمثالهم.

قلت: إن أنصار الإلحاد والتعطل لا حد لجهلهم وضلالهم، ونحن في هذه الورقات نرمي إلى التصدي لهم، مستعينين بالله تعالى في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالى، وذابين عن أوليائه سبحانه؛ الذين أقر لهم القاصي والداني بالصلاح والعلم والتقوى.

والجواب على هذه الافتراءات كالتالي:

دور الشيخين في إثبات الحق ورد الباطل:

إن مادة الشيخين في تقرير عقيدة الإسلام والدفاع عنها والرد على من خالفها أو طعن فيها كثيرة وجليلة، ساهما بها في صقل سيف الإسلام وإزالة ما علق به مما ليس منه، ثم قطعا به كل مبطل من الشيعة والجهمية والمعتزلة والخوارج والمرجئة والفلاسفة وغيرهم من أهل الأهواء والبدع، داحضين بحجج الحنيفية السمحة حجج وشبهات أهل الزيغ والباطل.

ولقد تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى باستفاضة عن مصطلحات أهل الكلام والفلسفة، مثل التجسيم، والتشبيه، والتمثيل، والتركيب، والحشو، والجهة، والحيز، والجوهر، والجسم ونحوها، ورد على من قال: بأن مذهب أهل السنة والجماعة هو التشبيه في مواضع متعددة من كتبه مثل الدرء ومنهاج السنة النبوية وبيان تلبيس الجهمية ومجموع الفتاوى والجواب الصحيح وغيرها، وكذلك فعل ابن القيم رحمه الله تعالى في كتبه مثل الصواعق المرسلة وغيره.

ولقد أوضحا رحمهما الله تعالى مذهب أهل السنة والجماعة في استواء البا ري عزّ وجل على عرشه، وفي نزوله إلى السماء الدنيا ، وفي كلامه سبحانه وتعالى، وفي رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة، ونحوها من مسائل الأسماء والصفات، وغيرها من المسائل الكبار في العقيدة الإسلامية، كما جاءت نقية في الكتاب والسنة، وكتب الشيخين حافلة بالنقول من القرآن والحديث وأقوال السلف الصالح، فقد بينا ذلك بالأدلة النقلية الصحيحة والأدلة العقلية الصريحة التي توافقها والتي جاء بها القرآن وأرشد إليها وبينها المصطفى صلى الله عليه وسلم.

وبينا رحمهما الله تعالى أيضا زيف أصول المتكلمين والفلاسفة وأنها ليست أصول الدين الذي بعث به النبي صلى الله عليه وسلم، وأن التزامهم لتلك الأصول الباطلة ألجأهم إلى رد آيات القرآن بدعوى الظواهر والمجاز ، ورد أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الصحيحة بدعوى الآحاد ، وإلى تأويل آيات الكتاب على مقتضى آرائهم بما يوافق عقولهم الفاسدة، وإلى تحريف الكلم عن مواضعه، ونحو هذا الزور والبهتان مع كثير من البغي والعدوان، كما بينا معاني المصطلحات الكلامية وحكمها في الشرع، ومقاصد

أصحابها والقائلين بها وضررها على الدين وعقيدة التوحيد التي دعا إليها الأنبياء جميعهم، صلوات الله وسلامه عليهم، وأوضحا أيضا خطورتها على قلوب الناس، ومن ثم على مصيرهم.

والحاصل أن أنصار الإلحاد والتعطيل تتضمن أقوالهم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبين الحق فيما خاطب به الأمة من الآيات والأحاديث، إما مع كونه جهله ولم يعلمه أو مع كونه علمه ولم يبينه، وكلاهما مر لا يستسيغه مؤمن يحب الله ورسوله، وهم مع اختلافهم في الكتاب مخالفون له، مشتركون في مفارقته وعداوة أصحابه، صادون عن سبيله، يتكلمون بالكلام المتشابه ويخدعون جهال الناس بما يلبسون عليهم، حيث لبسوا الحق بالباطل، وطعنوا في الحق وأهله.

ولهذا قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في خطبته فيما صنفه من الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله: (الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم

من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من تائه ضال قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب متفقون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يلبسون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين) .

براءة شيخ الإسلام ابن تيمية من تهمة التشبيه والتجسيم
وبيان تلبيس السقاف نصير الإلحاد والتعطيل

لفظ التجسيم:

فمصطلح التجسيم درسه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى دراسة دقيقة، ذكر فيها نشأته التاريخية في الإسلام وقبل الإسلام، وبيّن أقوال الناس في معنى الجسم، ثم ناقشها مبينا وجه الخطأ والصواب فيها، وفصّلها لغة وعقلا وشرعا، وبيّن موقف السلف من إطلاق لفظ الجسم على الله تعالى بالنفي أو الإثبات، وكذا موقف الشرع من سائر الألفاظ والمعاني المبتدعة نفيا وإثباتا .

أصل التجسيم قبل الإسلام وبعده:

فذكر شيخ الإسلام أن اليهود من غلاة المجسمة، وأنهم سلف المجسمة، وأما في الإسلام يعني عند المسلمين بجميع طوائفهم؛ فإن بداية ظهور التجسيم كان من قِبل بعض الشيعة كهشام بن الحكم وهشام الجواليقي، وليس هذا بالغريب على الشيعة فإنه يكاد يكون لهم ضلع في كل شر أصاب المسلمين، فقال رحمه الله تعالى في غير موضع: (وأول ما ظهر إطلاق لفظ الجسم من متكلمة الشيعة كهشام بن الحكم) .

أصل مقالة التشبيه عند المسلمين:

أما التشبيه فأول من قال به هو اليهودي عبد الله بن سبأ الذي ادعى الإسلام من أجل الكيد لدين الله تعالى وإفساد عقائد المسلمين وتشتيت جمعهم وتفريق كلمتهم، فقد شبه المخلوق بالخالق، ونادى بألوهية علي رضي الله عنه، وتبعه من تبعه من الغلاة، واستتابهم علي رضي الله عنه، فحرق من حرق منهم وفر من فر .

فهؤلاء السبئية الغلاة ادعوا زورا وبهتانا صفة الإلهية في مخلوق، فشبهوه بالخالق تعالى الذي لا شبيه له ولا مثيل، وحتى إنهم تمادوا في غلوهم وغيهم فقالوا: لا يحرق بالنار إلا الله، وجعلوا هذا دليلا على ألوهية علي رضي الله عنه، وكانت محنة أبي الحسن هذه شبيهة بمحنة عيسى عليه السلام .

وهذا التشبيه الذي جاء به هؤلاء السبئية هو تشبيه للمخلوق بالخالق، أما عن تشبيه الخالق بالمخلوق فقد أظهره الرافضة، وأول الطوائف قولا به هم أتباع بيان بن سمعان، الذي ظهر في أوائل القرن الثاني، وزعم أن الله تعالى رجل من نور على صورة إنسان، وأنه يهلك كله إلا وجهه، تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا .

وعلى هذا فتشبيه الخالق بالمخلوق أو تشبيه المخلوق بالخالق هي فرية روادها الرافضة، فهم الذين تبنوه وأظهروه في العالم الإسلامي، وهذا الجاحظ المعتزلي يقول عنهم في كتابه الحجج في النبوة: (ليس على ظهرها رافضي إلا وهو يزعم أن ربه مثله، وأن البدوات تعرض له، وأنه لا يعلم الشيء قبل كونه إلا بعلم يخلقه لنفسه) .

والمقصود أن شيخ الإسلام بريء من القول الجسم ومن القول بالتشبيه، بل قام بأعظم الجهاد في محاربة القائلين بها من الرافضة، فبين الأصول وفندها الواحد تلو الآخر، وكتابه منهاج السنة النبوية لخير دليل على ذلك .

لفظ الجسم في اللغة:

وفصل رحمه الله تعالى في معنى الجسم من حيث اللغة، مبيناً أن معناه هو: البدن والجسد، ناقلاً عن أئمة اللغة إثبات ذلك، كما جاء في الصحاح للجوهري، مثل قول أبي زيد الأنصاري: (الجسم: الجسد وكذلك الجسمان والجثمان)، وقال الأصمعي: (الجسم والجثمان: الجسد، والجثمان: الشخص، والأجسم: الأضخم بالبدن)، وقال

ابن السكيت: (تجسمت الأمر: أي ركبت أجسمه، وجسيمه أي: معظمه، وكذلك تجسمت الرمل والجبل: أي ركبت أجسمه) .

قال عامر بن الطفيل: وقد علم الحي بن عامر ** بأن لنا ذروة الأجسم.

وبين ابن تيمية رحمه الله تعالى في غير موضع أن: (الجسم قد يراد به الغلظ نفسه، وهو عرض قائم بغيره، وقد يراد به الشيء الغليظ، وهو القائم بنفسه، فنقول: هذا الثوب له جسم أي: غلظ، وقوله: {وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ} قد يحتج به على هذا، فإنه قرن الجسم بالعلم الذي هو مصدر، فنقول المعنى: زاده بسطة: في قدره فجعل قدر بدنه أكبر من بدن غيره، فيكون الجسم هو القدر نفسه لا نفس المقدر.

وكذلك قوله: {تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ}، أي صورهم القائمة بأبدانهم كما تقول: أعجبني حسنه وجماله ولونه وبهاؤه، فقد يراد صفة الأبدان، وقد يراد نفس الأبدان، وهم إذا قالوا: هذا أجسم من هذا أرادوا أنه أغلظ وأعظم منه، أما كونهم يريدون بذلك أن ذلك العظم والغلظ كان لزيادة الأجزاء، فهذا مما يعلم قطعاً بأنه لم يخطر ببال أهل اللغة) .

لفظ الجسم في الشرع:

وأما من حيث الشرع فقد بين أنه لم يُنقل في الشرع ولا عن الأنبياء السابقين ولا عن الصحابة الكرام، ولا عن التابعين ومن تبعهم من سلف الأمة وأئمتها إطلاق إثبات هذا اللفظ أو نفيه، ولا إثبات أو نفي غيره من الألفاظ المبتدعة، وبين أن ذلك بدعة منكرة في الدين، قال رحمه الله في الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (وأما الشرع فالرسل وأتباعهم الذين من أمة موسى وعيسى ومحمد صلّى الله عليه وسلّم لم يقولوا: إن الله جسم، ولا إنه ليس بجسم، ولا إنه جوهر ولا إنه ليس بجوهر، لكن النزاع اللغوي والعقلي والشرعي في هذه الأسماء هو بما أحدث في الملل الثلاث بعد انقراض الصدر الأول من هؤلاء وهؤلاء وهؤلاء) .

ثم قال: (والذي اتفقت عليه الرسل وأتباعهم، ما جاء به القرآن والتوراة: من أن الله موصوف بصفات الكمال، وأنه ليس كمثله شيء، فلا تمثل صفاته بصفات المخلوقين، مع إثبات ما أثبته لنفسه من الصفات)، والتوراة التي يقصدها شيخ الإسلام

هي توراة موسى عليه السلام قبل التحريف، فكيف بعد هذا القول البين يقال عن شيخ الإسلام إنه مجسم اقتبس التجسيم من خيال الإغريق واليونان وعقائد اليهود والمجسمة.

وفي شرح حديث النزول قال رحمه الله تعالى: (وأما الشرع: فمعلوم أنه لم ينقل عن أحد من الأنبياء ولا الصحابة ولا التابعين ولا سلف الأمة أن الله جسم، أو أن الله ليس بجسم، بل النفي والإثبات بدعة في الشرع).

وقال -أيضاً- في المنهاج وبيان تلبيس الجهمية: (وأما من لا يطلق على الله اسم الجسم كأئمة الحديث، والتفسير، والتصوف، والفقه، مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم، وشيوخ المسلمين المشهورين في الأمة، ومن قبلهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان فهؤلاء ليس فيهم من يقول: إن الله جسم، وإن كان أيضاً: ليس من السلف والأئمة من قال: إن الله ليس بجسم).

مذهب شيخ الإسلام هو مذهب السلف:

فشيخ الإسلام رحمه الله مذهبه مذهب سلف الأمة وأئمتها من القرون المفضلة؛ في عدم إطلاق لفظ الجسم لا نفياً ولا إثباتاً، وأن هذا الإطلاق بدعة منكرة في

الشرع، ولقد بين رحمه الله تعالى أن سبب عدم إطلاق السلف للفظ الجسم لا نفياً ولا إثباتا لوجهين ذكرهما في منهاج السنة النبوية: (أحدهما: أنه ليس مأثوراً لا في كتاب ولا سنة، ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا غيرهم من أئمة المسلمين، فصار من البدع المذمومة؛ الثاني: أن معناه يدخل فيه حق وباطل، فالذين أثبتوه أدخلوا فيه من النقص والتمثيل ما هو باطل، والذين نفوه أدخلوا فيه من التعطيل والتحريف ما هو باطل).

قلت: المقصود من قول شيخ الإسلام بعدم إطلاق لفظ الجسم لا نفياً ولا إثباتا في كلام الأنبياء وسلف الأمة وكذا سائر الألفاظ المبتدعة؛ أنه لما كان المقام مقام تقرير عقيدة الإسلام قرروها بالوحي المنزل من عند الله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تأويل ولا تكييف ولا تمثيل، والتزموا لفظا ومعنى ما جاء عن الله عز وجل في كتاب الله تعالى وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير زيادة ولا نقصان، ولكن عندما احتاج الناس إلى الرد على المبطلين على اختلاف مللهم ونحلهم تكلم علماء الأمة إجمالا وتفصيلا في هذه الألفاظ التي لم ترد في كتاب ولا سنة وتكلم بها خصومهم، فأثبتوا ما قصد

منها من معنى إن كان حقا، وردوا ما قصد منها إن كان باطلا، وفضلوا ترك التلفظ بها والكلام فيها إن لم تدعو إلى ذلك حاجة دينية، وجعلوه بدعة منكرة في الدين، وهو كذلك، إذ لا يوجد لهذه الألفاظ المبتدعة ذكر في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في كلام المهاجرين والأنصار رضوان الله تعالى عليهم.

شبهة وجوابها:

وربما يسأل السائل: هل جواب من سأل "هل الله جسم أم ليس بجسم؟" موجود في الكتاب والسنة أم لا؟، فيقال له: أن الله تعالى قد فصل في كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ كل شيء، ولم يدع حجة لمبطل أيا كانت، وهذا السؤال أيضا مما أجاب عنه شيخ الإسلام وفصله تفصيلا؛ نصرة لكتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم؛ نورده بتمامه على طوله لأهميته ونفاسته، فقد قال في درء تعارض العقل والنقل:

(فإذا قال السائل: هل الله جسم أم ليس بجسم؟ لم نقل: إن جواب هذا السؤال ليس في الكتاب والسنة، مع قول القائل: إن هذا السؤال موجود في فطر الناس بالطبع، والله

تعالى يقول: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً}، وقال: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ}، وقال: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ}، وقال: {مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}، وقال: {فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيراً * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى}، وقال: {اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ}) .

ثم ذكر آيات كثيرة تبين أن اتباع الرسول صلّى الله عليه وسلّم لازم وكاف في حصول الهدى للعبد فقال: (ومثل هذا في القرآن كثير، مما يبين الله فيه أن كتابه مبيّن للدين كله، موضح لسبيل الهدى، كافٍ لمن اتبعه، لا يحتاج معه إلى غيره، يجب اتباعه دون اتباع غيره من السبل) .

ثم ذكر بعض الأحاديث الدالة على أن الرسول صلّى الله عليه وسلّم بين الحق الذي لا شبهة فيه، وترك الأمة على المحجة البيضاء النقية، مثل ما جاء في الصحيحين أن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال في خطبته: "إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة"، وكان يقول: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة"، وكان يقول: "تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك"، وكان يقول: "ما أمركم الله بشيء إلا أمرتكم به ولا نهاكم الله عن شيء إلا نهيتكم عنه"، وقال أبو ذر: لقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علما، ومثل هذا كثير.

ثم قال رحمه الله تعالى في درء تعارض العقل والنقل: (فكيف يكون هذا –مع هذا البيان والهدى– ليس فيما جاء به جواب عن هذه المسألة، ولا بيان الحق فيها من الباطل، والهدى من الضلال؟ بل كيف يمكن أن يسكت عن بيان الأمر ولو لم يسأله الناس؟)، وبين وجوب اعتقاد الحق فيها قائلا: (واعتقاد الحق واجب فيها: إما على

العامة والخاصة وإما على الخاصة دون الأمة لاسيما مع كثرة النصوص المشعرة بأحد قسمي السؤال) .

ثم شنع على الذين يقولون: إن جواب هذا السؤال وأمثاله ليس في الكتاب والسنة، ووصفهم في درء تعارض العقل والنقل بأنهم (الذين يُعرضون عن طلب الهدى من الكتاب والسنة، ثم يتكلم كل منهم برأيه ما يخالف الكتاب والسنة، ثم يتأول آيات الكتاب على مقتضى رأيه، فيجعل أحدهم ما وصفه برأيه هو أصول الدين الذي يجب اتباعه، ويتأول القرآن والسنة على وفق ذلك، فيتفرقون ويختلفون، كما قال فيهم الإمام أحمد: هم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب متفقون على مخالفة الكتاب)، ثم قرر أن الاتفاق والائتلاف مرده إلى الاعتصام بالكتاب والسنة وحدهما ، فقال: (ولو اعتصموا بالكتاب والسنة لاتفقوا كما اتفق أهل السنة والحديث فإن أئمة السنة والحديث لم يختلفوا في شيء من أصول دينهم ولهذا لم يقل أحد منهم : إن الله جسم ولا قال : إن الله ليس بجسم) .

لفظ الجسم مجمل يحتاج إلى استفصال:

وبين شيخ الإسلام أن لفظ الجسم مجمل يحتاج إلى استفصال، وكذلك سائر الألفاظ المبتدعة مثل التركيب والجهة ونحوها، فقال رحمه الله تعالى في منهاج السنة: (لفظ "الجسم" فيه إجمال قد يراد به المركب الذي كانت أجزاؤه مفرقة فجمعت، أو ما يقبل التفريق والانفصال، أو المركب من مادة وصورة، أو المركب من الأجزاء المفردة التي تسمى الجواهر الفردة، والله تعالى منزه عن ذلك كله؛ عن أن يكون كان متفرقا فاجتمع، أو أن يقبل التفريق والتجزئة التي هي مفارقة بعض الشيء بعضا وانفصاله عنه، أو غير ذلك من التركيب الممتنع عليه، وقد يراد بالجسم ما يشار إليه، أو ما يرى، أو ما تقوم به الصفات، والله تعالى يرى في الآخرة وتقوم به الصفات ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم، فإن أراد بقوله ليس بجسم هذا المعنى، قيل له: هذا المعنى الذي قصدت نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأنت لم تقم دليلا على نفيه، وأما اللفظ فبدعة نفيا وإثباتا، فليس في الكتاب ولا السنة ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها إطلاق لفظ الجسم في صفات الله تعالى لا نفيا ولا إثباتا، وكذلك لفظ الجوهر، والمتحيز، ونحو ذلك من الألفاظ التي تنازع أهل الكلام المحدث فيها

نفيا وإثباتا)، فرحمه الله تعالى هذه عقيدته في كتبه، وهي توافق عقيدة أهل السنة والجماعة من سلف الأمة وأئمتها .

رد ابن تيمية على استطالة أهل الكلام على اللغة:

وذكر استطالة أهل الكلام على اللغة ونسبة باطلهم إليها ، ورد عليهم، ثم قال ما يبين مذهبه واعتقاده في مثل هذه المسائل في كتبه مثل المجموع: (والتحقيق أن كلا الطائفتين مخطئة على اللغة: أولئك الذين يسمون كل ما هو قائم بنفسه جسما ، وهؤلاء الذين سموا كل ما يشا ر إليه وترفع الأيدي إليه جسما ، وادعوا أن كل ما كان كذلك فهو مركب؛ وأن أهل اللغة يطلقون لفظ الجسم على كل ما كان مركبا ، فالخطأ في اللغة والابتداع في الشرع: مشترك بين الطائفتين، وأما المعاني: فمن أثبت من الطائفتين ما نفاه الله ورسوله أو نفى ما أثبت الله ورسوله؛ فهو مخطئ عقلا كما هو مخطئ شرعا) (مجموع الفتاوى 429/5) .

دعوى أن ابن تيمية يقول بأن الله جسم أو أنه جسم لا كالأجسام باطلة:

فدعوى أن ابن تيمية رحمه الله يقول بأن الله جسم أو أنه جسم لا كالأجسام غير صحيحة، بل هو ملتزم بنصوص الكتاب والسنة والألفاظ التي وردت عن سلف الأمة وأئمتها؛ وهذه نصوص ابن تيمية الصريحة في رد هذه المقولة، وتخطئة من قالها، كما جاء في المناظرة في العقيدة الواسطية حين قال له أحد كبار مخالفيه بجواز أن يقال: هو جسم لا كالأجسام: (وأخذوا يذكرون نفي التشبيه والتجسيم ويطنبون في هذا ويعرضون لما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك فقلت: قولي من غير تكييف ولا تمثيل: ينفي كل باطل وإنما اخترت هذين الاسمين؛ لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف كما قال ربيعة، ومالك وابن عيينة وغيرهم -المقالة التي تلقاها العلماء بالقبول- "الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة "، فاتفق هؤلاء السلف: على أن التكييف غير معلوم لنا، فنفيت ذلك اتباعا لسلف الأمة، وهو أيضا منفي بالنص فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف وحقيقة صفاته وهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، كما قد قررت ذلك في قاعدة مفردة ذكرتها في التأويل والمعنى والفرق بين علمنا بمعنى

الكلام وبين علمنا بتأويله، وكذلك التمثيل: منفي بالنص والإجماع القديم مع دلالة العقل على نفيه ونفي التكييف، إذ كنه الباري غير معلوم للبشر، وذكرت في ضمن ذلك كلام الخطابي الذي نقل أنه مذهب السلف وهو إجراء آيات الصفات وأحاديث الصفات على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها، إذ الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يحتذي فيه حذوه ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات: إثبات وجود لا إثبات تكييف فكذلك إثبات الصفات: إثبات وجود لا إثبات تكييف، فقال أحد كبار المخالفين: فحينئذ يجوز أن يقال: هو جسم لا كالأجسام؟ فقلت له أنا وبعض الفضلاء الحاضرين: إنما قيل إنه يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله وليس في الكتاب والسنة أن الله جسم حتى يلزم هذا السؤال) (مجموع الفتاوى 166/2) .

ثم قال رحمه الله تعالى مبينا قوله واعتقاده: (وقلت في صدرها: ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ثم قلت: وما وصف الرسول به ربه من الأحاديث الصحاح، التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول، وجب الإيمان بها كذلك، إلى

أن قلت: إلى أمثال هذه الأحاديث الصحاح، التي يخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يخبر به، فإن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك، كما يؤمنون بما أخبر الله في كتابه، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل هم وسط في فرق الأمة، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم فهم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية، وبين أهل التمثيل المشبهة) (مجموع الفتاوى 168/3) .

الدين موروث عن الرسول محمد لا عن الإمام أحمد:

ولما رأى هذا الحاكم العدل ممالأتهم، وتعصبهم، ورأى قلة العارف الناصر، وخافهم، أراد أن يعين شيخ الإسلام على حساب الحق والحقيقة، إذ قال له: أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد ، وطلب منه أن يقول: هذا اعتقاد أحمد ، ومقصوده أن الرجل يصنف على مذهبه فلا يعترض عليه، فإن هذا مذهب متبوع، وغرضه بذلك قطع مخاصمة الخصوم وكف اعتراضهم على شيخ الإسلام، ومقصود الحاكم أن يظهر هذه المسألة على أنها قضية مذهب متبوع؛ واختلاف المذاهب مقبول، فأبى ذلك شيخ الإسلام ووقف وقفة صدق وإخلاص مبينا أنها عقيدة موروثة عن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم،

ولا دخل لأئمة المذاهب فيها، لا أحمد ولا مالك ولا الشافعي ولا أبو حنيفة، بل هؤلاء وغيرهم من أئمة الأمة إن لم يتبعوا النبي محمد صلى الله عليه وسلم خالفناهم؛ فقال: (ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم، ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنما هو مبلغ العلم الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجئ به الرسول لم نقبله، وهذه عقيدة محمد صلى الله عليه وسلم) (مجموع الفتاوى 3/169).

تحدي ابن تيمية لأهل الكلام بإعطائهم مهلة:

وهل يكون مجسما من يتحدى أهل الكلام المذموم قائلا في المجموع: (وقلت مرات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة التي أثنى عليها النبي صلى الله عليه وسلم، حيث قال: "خير القرون القرن الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم" يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك، وعليَّ أن آتي بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة، توافق ما ذكرته من

الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم) (مجموع الفتاوى 169/3) .

عقيدة ابن تيمية هي عقيدة أهل السنة والجماعة:

ثم إن شيخ الإسلام لم يجيء بشيء من عنده، بل ما ذكره من العقيدة في رسائله كلها ثابت في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وهذا ما أقر به ابن تيمية رحمه الله تعالى حيث قال في مجموع الفتاوى: (وهذه الآثار لم أذكرها كلها للرسول لكن هي مما أشرت إليه بقولي: إني لم أقل شيئًا من نفسي وإنما قلت ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها)، ومن رأى غير ذلك فليأتي بما يخالف فيه شيخ الإسلام من كتاب الله وسنة رسوله مما هو من أصول الدين التي هي أصول دين الله تعالى التي بعث بها رسوله صلى الله عليه وسلم؛ لا الأصول الملصقة بالدين وهي ليست منه، على أننا لا ندعي العصمة لأحد سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الدليل الذي يقطع تهمة السقاف لابن تيمية بالتجسيم:

ويظهر النفي القاطع والذي ينسف شبهة التجسيم التي حاول المغرضون إلصاقها بشيخ الإسلام في مثل قوله في مجموع الفتاوى: (وكل هذا الكلام الذي ذكره الله سبحانه من أنه فوق العرش وأنه معنا ، حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة، مثل أن يظن أن ظاهر قوله: {فِي السَّمَاءِ} أن السماء تقله أو تظله، وهذا باطل بإجماع أهل العلم والإيمان) (مجموع الفتاوى 142/3)، وقال أيضا : (وليس معنى قوله {وهو معكم أين ما كنتم} أنه مختلط بالخلق، فإن هذا لا توجبه اللغة، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق، بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته؛ وهو موضوع في السماء وهو مع المسافر أينما كان) (مجموع الفتاوى 199/3) .

بل وحكم رحمه الله تعالى على القائل بهذا القول –إن الله جسم لا كالأجسام– أنه مشبه، بقوله في درء تعارض العقل والنقل: (فمن قال هو جسم لا كالأجسام كان مشبهاً ، بخلاف من قال: حي لا كالأحياء)، وذكر أن القائلين بهذه المقولة هم طوائف من

أهل الكلام المتقدمين والمتأخرين، فقال عن إثباتهم صفات الله عزّ وجل في بيان تلبيس الجهمية: (يثبتون هذه الصفات، ويثبتون ما ينفيه النفاة لها، ويقولون: هو جسم لا كالأجسام، ويثبتون المعاني التي ينفيها أولئك بلفظ الجسم) .

من قال إن الله جسم لا كالأجسام:

وبين رحمه الله تعالى من قال بأن الله جسم لا كالأجسام، فقال في بيان تلبيس الجهمية: (وقال هشام بن الحكم وعلي بن منصور ومحمد بن الخليل والسكاك ويونس بن عبد الرحمن ومن قال بقولهم من الشيعة: "إن الله تعالى جسم لا كالأجسام" هذه جملة اجتمع هشام بن الحكم وأصحابه عليها، فاجتمعت حكاية الحاكين لهذا القول عنه إلا ما أومأ إليه "الراوندي" في كتابه الذي احتج به لمذهب هشام في الجسم. .) .

الذين قالوا إن الله جسم نوعان:

وذكر رحمه الله تعالى أيضا في بيان تلبيس الجهمية أن الذين قالوا إنه جسم نوعان: أحدهما وهو قول علمائهم أنه جسم لا كالأجسام. . ، وأما النوع الثاني فهم الغالية الذين يحكى عنهم أنهم قالوا: هو لحم وعظم ونحو ذلك. . . ، فمن نسب إلى شيخ

الإسلام أو إلى أهل السنة والجماعة عموما القول بأن الله تعالى له فم ولهوات وأضراس مشبها الله سبحانه بالمخلوق فقد افترى على الله وعلى أوليائه، مثل هذا السقاف نصير الإلحاد والتعطيل الذي لا يرقب في مؤمن إلا ولا ذمة، بل لم يراعي لجلال الله وعظمته ولا لكتابه حرمة، والذي زعم أن المجسمة (ويقصد أهل السنة) يقولون عن الله تعالى أنه: "على صورة رجل له وجه وعينان وفم ولهوات وأضراس وساق وذراعان وصدر وقدم وأصابع . ."، فأدخل هذا الكذاب مع الوجه العينان والفم واللهوات، ومع الساق الذراعان والصدر؛ لعلمه بأن أهل السنة يثبتون الوجه والساق والقدم، فهو من اعتقد تشبيه الخالق بالمخلوق أولا، ثم نسبه إلى أهل السنة ثانيا، فكان معتقدا للباطل شاهدا به على غيره زورا وبهتانا، والله المستعان.

لفظ الجسم يراد به حق وباطل:

وقال رحمه الله تعالى في بيان تلبيس الجهمية: (وكذلك لفظ "التجسيم" هو كلفظ التأليف والتركيب والتبعيض والتجزئة: من معناه ما هو متفق على نفيه بين المسلمين ومنه ما هو متفق على نفيه بين علماء المسلمين من جميع الطوائف إلا ما يحكى عن غلاة

المجسمة من أنهم يمثلونه بالأجسام المخلوقة، وأما المعنى الخاص الذي يعنيه النفاة والمثبتة، الذين يقولون: هو جسم لا كالأجسام، فهذا مورد النزاع بين أئمة الكلام وغيرهم، وهو الذي يتناقض سائر الطوائف من نفاته لإثبات ما يستلزمه، كما يتناقض مثبتوه مع نفي لوازمه، ولهذا كان الذي عليه أئمة الإسلام أنهم لا يطلقون الألفاظ المبتدعة المتنازع فيها لا نفياً، ولا إثباتاً، إلا بعد الاستفسار والتفصيل: فيثبت ما أثبته الكتاب والسنة من المعاني، وينفي ما نفاه الكتاب والسنة من المعاني) .

بطلان مقولة أن الله جسم وذو أعضاء وجوارح:

وبين رحمه الله تعالى في غير موضع من كتبه أن مقولة: (إن الله جسم وذو أعضاء وجوارح) كلام باطل، يشهد على بطلانه العقل والسمع، فهو رحمه الله تعالى بعيد كل البعد عن الألفاظ المبتدعة وعن معانيها الباطلة، وهو بريء من تمثيل الخالق بالمخلوق، وهو ملتزم دائما بما جاء في الكتاب والسنة الصحيحة، وما عليه سلف الأمة من القرون الثلاثة المفضلة: من إثبات صفات الكمال لله تعالى ونفي النقائص والعيوب عن الله سبحانه، والله أعلم.

براءة شيخ الإسلام ابن تيمية من تهمة التشبيه والتجسيم

وبيان تلبيس السقاف نصير الإلحاد والتعطيل

لفظ التشبيه والتمثيل:

مفهوم التمثيل والتشبيه والفرق بينهما:

التشبيه عند أهل السنة والجماعة أن يوصف الله تعالى بشيء من خصائص المخلوقين، كقول القائل: يد الخالق سبحانه مثل يد المخلوق، واستواؤه كاستوائه، ووجهه كوجهه، ونحو ذلك، والمشبه عندهم من مثل صفات الخالق بصفات المخلوق، فلم يفهم من صفات الخالق إلا ما اتصف به المخلوق، أو أن يوصف المخلوق بشيء من خصائص الخالق؛ كجعل المخلوق إله من دون الله يحب ويعبد ويتقرب إليه من دون الله تعالى، وهذا هو الشرك بالله تعالى.

وهذا التشبيه بهذا المعنى قد نفاه أهل السنة عن الله تعالى وردوا على من أثبته، ولكن نفاة الصفات قالوا إن إثباتها هو تشبيه يجب تنزيه الله تعالى عنه، ورموا بذلك إلى نفي صفات الله تعالى، فرد أهل السنة والجماعة عليهم ببيان حقيقة التشبيه المنفي عن الله تعالى، وهو تشبيه الخالق بما يخص المخلوق أو تشبيه المخلوق بما يخص الخالق،

وأما إثبات الصفات لله تعالى مع نفي مماثلتها لصفات المخلوق، فليس تشبيها ، بل هو عين الإثبات والتنزيه الموافق للتنزيل، وهو حقيقة توحيد الأسماء والصفات .

وقد سئل الإمام أحمد عن قول المشبهة فقال معرفا له: (من قال: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي فقد شبه الله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى/11])، كما رواه غير واحد عنه، كما بين شيخ الإسلام ابن تيمية معنى التشبيه المنفي عن الله تعالى فقال: (ومن قال: له علم كعلمي أو قوة كقوتي أو حب كحبي أو رضاء كرضاي أو يدان كيداي أو استواء كاستوائي كان مشبها ممثلا لله بالحيوانات) (مجموع الفتاوى 16/3) .

وعلى هذا؛ فمن وصف الله تعالى بأنه جسم، وقصد به إثبات شيء من خصائص المخلوق لله تعالى فهذا هو التمثيل والتشبيه المذموم شرعا وعقلا، والقائل به مشبه ممثل مذموم شرعا وعقلا، أما من وصف الله تعالى بأنه جسم لا كالأجسام، وقصد به أنه القائم بنفسه، فهذا ليس تشبيها ولا تمثيلا، وصاحبه ليس مشبها ولا ممثلا،

ولكنه مبتدع أطلق على الله تعالى لفظا لم يطلقه الله تعالى على نفسه ولا رسوله على ربه، وهو معتد على اللغة، إذ لفظ الجسم فيها ليس هذا معناه.

التشبيه والتمثيل في اصطلاح المتكلمين:

وقال شيخ الإسلام: (وأما التشبيه فهو في اصطلاح المتكلمين وغيرهم هو التمثيل، والمتشابهان هما المتماثلان، وهما ما سد أحدهما مسد صاحبه وقام مقامه وناب منابه، وبينهم نزاع في إمكان التشابه الذي هو التماثل من وجه، وهل التشابه الذي هو التماثل بنفس الذوات أو بالصفات القائمة بالذوات، وهذا التشبيه أيضا منتف عن الله، وإنما خالف فيه المثبتة الممثلة الذين وصفهم الأئمة وذموهم كما قال الإمام أحمد: المشبه الذي يقول بصر كبصري ويد كيدي وقدم كقدمي ومن قال هذا فقد شبه الله بخلقه؛ وكما قال إسحاق وأبو نعيم ومحققو المتكلمين على أن هذا التشابه الذي هو التماثل لا يكون بالموافقة في بعض الصفات؛ بل الموافقة في جميع الصفات الذاتية التي بها يقوم بها أحدهما مقام الآخر، وأما التشبيه في اللغة فإنه قد يقال بدون التماثل في شيء من الحقيقة

كما يقال للصورة المرسومة في الحائط إنها تشبه الحيوان ويقال هذا يشبه هذا في كذا وكذا وإن كانت الحقيقتان مختلفتين) (بيان تلبيس الجهمية 476/1) .

والتشبيه في اصطلاح المتكلمين مخالف لمفهومه في اللغة وعند أهل السنة والجماعة، فقد أدخلوا فيه ما ليس منه، فجعلوا إثبات الصفات كلها أو بعضها تشبيها ، فنفوها لاعتقادهم أن إثباتها يقتضي تشبيها للخالق بالمخلوق وهذا باطل، فظنوا أن هذا هو التشبيه الذي يجب أن ينزه الله تعالى عنه، ومكمن الغلط عند هؤلاء هو ظنهم أن اشتراك الخالق والمخلوق في اللفظ والمعنى العام المفهوم منه تشبيها يجب تنزيه الله تعالى عنه .

وإذا كان التشبيه بين شيئين هو اتفاقهما في قدر مشترك واختلافهما في غيره، فهذا أمر لا فساد فيه عند من يعقل ما يقول، ذلك أن النفي الوارد في الكتاب والسنة وعند سلف الأمة يخص التمثيل، والذي هو تشابه الشيئين في جميع الوجوه، لكن لما ظن نفاة الصفات أن التشبيه والتمثيل أمر واحد، جرهم ذلك إلى نفيه عن الله تعالى،

ووسيلتهم في هذا النفي هو نفي الصفات التي وصف الله تعالى بها نفسه؛ والتي تعرف وتطلق على المخلوق.

فهذا بشر المريسي مثلا شخصية معروفة عند المعتزلة اعتبر أن إثبات صفة الاستواء تشبيها، وأن الله تعالى استوى على عرشه كاستواء مخلوق على مخلوق، مما أداه إلى نفي صفة الاستواء، ورد الإمام الدارمي على هذا الباطل فقال: (لا يقال لله إنه على العرش كمخلوق على مخلوق، ولكن ملك كريم خالق غير مخلوق على عرش عظيم مخلوق) (رد الدارمي على بشر المريسي 77-78).

وهكذا صفة النزول والمجيء والإتيان، فإن نزول الله تعالى ليس كنزول المخلوق، ولا مجيئه كمجيئه، ولا إتيانه كإتيانه، ولكن نفاة الصفات ظنوا أن نزول الباري ومجيئه وإتيانه كنزول المخلوق ومجيئه وإتيانه، مما جرهم إلى نفي صفة النزول والمجيء والإتيان.

التشبيه والتمثيل مختلفان عند الإطلاق ومتفقان عند التقييد:

وبيان هذه الجملة، أن ما يعرف في اللغة ويقر به العقل ويشهد له السمع ويعتقده أهل السنة والجماعة ومن وافقهم أن التشبيه والتمثيل مختلفان عند الإطلاق، ومتفقان عند التقييد والقرينة، وأن الشيئين قد يشتبهان من بعض الوجوه ويختلفان من وجوه أخرى، فإن العرب تقول: هذا يشبه هذا إذا أشبهه من بعض الوجوه، ويمتنع أن يوجد شيئان كل واحد منهما له وجوده وذاته وقيامه الذي يخصه مع تشابههما من جميع الوجوه، وإلا لكانا شيئًا واحدا، ولا يمتنع اجتماع المخالفة والمشابهة لغة عقلا.

بينما التماثل هو الذي يتشابه فيه الشيئان من جميع الوجوه، فالتشبيه في اللغة عام والتمثيل أخص منه، فكل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيل، وعلى هذا فمن التشبيه ما هو ممتنع، وهو وصف شيء بما يخص شيئًا آخر، مثل وصف الخالق بما يخص المخلوق، وهذا قد عده أهل السنة والجماعة من التمثيل المنفي عن الله تعالى، ومن التشبيه ما يجوز إثباته للشيئين في بعض الصفات، وإلا كان تعطيلا مذموما عقلا وشرعا، وهنا لطيفة دقيقة تفطن لها إمام السنة أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة الأعلام رحمة الله

تعالى عليهم؛ عندما قالت الجهمية المعطلة: إن الله لا يشبه شيئًا بوجه من الوجوه، أجابهم بأن مقتضى هذا النفي أن الله تعالى معدوم، فإن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لا شيء، ذلك أن مضمون هذا القول من الجهمية النفاة التعطيل المحض، فإنه يقتضي أنه ليس بموجود ولا شيء ولا حي ولا عليم ولا قدير ولا سميع ولا بصير ولا يأتي ولا يجيء ولا يستوي ولا يتكلم ولا يرى ونحو ذلك، ففيه إبطال لجميع أسمائه الحسنى وصفاته العلى، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

كون الله تعالى لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه كلام باطل:

قال شيخ الإسلام: (ولهذا كان أئمة أهل السنة ومحققو أهل الكلام يمنعون من أن يقال لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه، فإن مقتضى هذا كونه معدوما، ومنهم طوائف يطلقون هذا، لكن من هؤلاء من يريد بنفي التشابه نفي التماثل فلا يكون بينهما خلاف معنوي، إذ هم متفقون على نفي التماثل بوجه من الوجوه كما دل على ذلك القرآن، كما قد بيناه في غير هذا الموضع، كما يعلم أيضا بالعقل.

وأما النفاة من الجهمية وأشباههم فلا يريدون بذلك إلا نفي الشبه بوجه من الوجوه، وهذا عند كل من حقق هذا المعنى لا يصلح إلا للمعدوم، وقد قرر ذلك غير واحد من أئمة المتكلمين حتى أبو عبد الله الرازي) (بيان تلبيس الجهمية 477/1) .

اعتراف النسفي والجويني:

واعترف به أيضا بعض المتكلمين البارزين من أمثال النسفي في كتابه تبصرة الأدلة في أصول الدين، وكذا أبو المعالي الجويني، كما ذكر شيخ الإسلام عنه بأن القول بنفي التشبيه مطلقا يؤدي إلى إنكار صفات الله تعالى، وذكر عنه أن طائفة غلت في النفي فعطلت، حيث قالوا: إن الاشتراك في صفة من صفات الإثبات يوجب الاشتباه، وقالوا على هذا: القديم سبحانه لا يوصف بالوجود، بل يقال: ليس بمعدوم، وكذلك لا يوصف بأنه قادر عالم حي، بل يقال: إنه ليس بعاجز ولا جاهل ولا ميت، وهذا مذهب الفلاسفة والباطنية، ثم ذكر أن من أوجه الرد امتناع الاشتراك في صفة واحدة مع الاختلاف في سائر الصفات؛ ومن ذلك أن السواد والبياض يشتركان في اللونية والعرضية

والوجود مع اختلافهما في الحقيقة فالبياض غير السواد عند العقلاء، ونذلك القديم والحادث، ونحوها .

سبب ضلال المتكلمين:

والمقصود أن سبب ضلال المتكلمين جعلهم الاشتراك بين صفات الخالق والمخلوق في اللفظ والمعنى العام هو التشبيه الواجب تنزيه الله تعالى عنه، في حين لولا ذلك الاشتراك في اللفظ والمعنى العام الذي محله الذهن لما فهمنا خطاب الله عز زجل، ولما عرفنا الله تعالى، ولما عبدنا الله سبحانه بأسمائه الحسنى وصفاته العليا، قال تعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الأعراف/180]، وهذا أمر قد أقر به حتى بعض المتكلمين أنفسهم لما وجدوا أنفسهم في مقام الرد على الفلاسفة والباطنية والجهمية والمعتزلة فيما نفوه من الأسماء والصفات التي أثبتها الأشاعرة ونحوهم من مثبتة الصفات، ولكن التناقض حالهم الملازمة لهم، فكثيرا ما يثبتون شيئًا في مقام وينفونه في مقام آخر .

دلالة الكتاب والسنة والعقل على التفريق بين التشبيه والتمثيل:

ثم إن التمثيل غير التشبيه عند الإطلاق، والتشبيه الذي هو اشتراك الشيئين من بعض الوجوه واختلافهما من بعض الوجوه، أمران قد دل عليهما القرآن، قال تعالى: {كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا} [البقرة/25]، وكما فسرها عبد الله بن عباس وطائفة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة من العلماء كابن كثير وابن تيمية: متشابها في الصورة والشكل ومختلفا في الطعم والحقيقة، وقال تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ} [البقرة/118]، (فوصف القولين بالتماثل والقلوب بالتشابه لا بالتماثل فإن القلوب وإن اشتركت في هذا القول فهي مختلفة لا متماثلة) (الجواب الصحيح 3/446) .

وفي السنة أيضا ما يوافق القرآن ويدل عليه، (وقال النبي: "الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس"، فدل على أنه يعلمها بعض الناس،

وهي في نفس الأمر ليست متماثلة، بل بعضها حرام وبعضها حلال) (الجواب الصحيح 446/3) .

وهذا الذي دلت عليه الأدلة السمعية الصحيحة يوافق ما دلت عليه الأدلة العقلية الصريحة، ذلك أن الألوان مثلا تشتبه في كونها ألوانا وأعراضا إلا أنها مختلفة فالسواد غير البياض، ومثل الأجسام؛ فإنها تشتبه في مسمى الجسم وإن كانت حقائقها ليست متماثلة، فليست حقيقة الماء مثل حقيقة التراب، وإن اشتركا في أن كل منهما جسم وقائم بنفسه، ثم إن ما من موجودين إلا وبينهما تشابه ولو من بعض الوجوه البعيدة، ورفع ذلك لا يستسيغه العقل الصريح، إذ هو رفع للوجود .

وهذا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية عن إمام السنة أحمد بن حنبل، فقد ذكر الإمام أحمد أن الشيء الذي لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه قد عرف أهل العقل أنه لا شيء، فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يؤمنون بشيء، ولكن يدفعون بالشنعة بما يقرون في العلانية، فأهل العقل المقصودين في كلام الإمام أحمد جميع العقلاء من كافة الناس .

تنازع الناس في لفظ التشبيه والتمثيل:

هذه الألفاظ قد تنازع الناس في الفرق بينها: هل هي بمعنى واحد أو معنيين؟ على قولين بينهما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في الجواب الصحيح: (أحدهما: أنهما بمعنى واحد، وأن ما دل عليه لفظ المثل مطلقاً ومقيداً يدل عليه لفظ الشبه، وهذا قول طائفة من النظار، والثاني: أن معناها مختلف عند الإطلاق لغة، وشرعاً، وعقلاً، وإن كان مع التقييد والقرينة يراد بأحدهما ما يراد بالآخر، وهذا قول أكثر الناس).

سبب الاختلاف:

وبين أن سبب الاختلاف مبني على مسألة عقلية وهي: أنه هل يجوز أن يشبه الشيءُ الشيءَ من وجه دون وجه، وذكر رحمه الله أن للناس في ذلك قولان: (فمن منع أن يشبهه من وجه دون وجه قال: المثل والشبه واحد، ومن قال: إنه قد يشبه الشيءُ الشيءَ من وجه دون وجه، فرّق بينهما عند الإطلاق وهذا قول جمهور الناس).

تحقيق القول في المسألة:

ثم بين رحمه الله تعالى هذه المسألة بيانا عقليا ولغويا وشرعيا فقال: (فإن العقل يعلم أن الأعراض مثل الألوان تشتبه في كونها ألوانا مع أن السواد ليس مثل البياض، وكذلك الأجسام والجواهر عند جمهور العقلاء تشتبه في مسمى الجسم والجوهر وإن كانت حقائقها ليست متماثلة، فليست حقيقة الماء مماثلة لحقيقة التراب، ولا حقيقة النبات مماثلة لحقيقة الحيوان، ولا حقيقة النار مماثلة لحقيقة الماء، وإن اشتركا في أن كلا منهما جوهر وجسم وقائم بنفسه.

وأيضا فمعلوم في اللغة أنه يقال هذا يشبه هذا وفيه شبه من هذا إذا أشبهه من بعض الوجوه، وإن كان مخالفا له في الحقيقة، قال الله تعالى: {وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهاً}، وقال: {مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ}، {وَقَالَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ لَوْلا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ}، فوصف القولين بالتماثل، والقلوب بالتشابه لا بالتماثل، فإن القلوب وإن اشتركت في هذا القول فهي مختلفة لا

متماثلة، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس"، فدل على أنه يعلمها بعض الناس وهي في نفس الأمر ليست متماثلة، بل بعضها حرام وبعضها حلال) .

وبين رحمه الله تعالى في الصفدية قول الذين لا يفرقون بين التشبيه والتمثيل ويجعلونهما شيئًا واحدا، ويقولون يمتنع أن يكون الشيء يشبه غيره من وجه ويخالفه من وجه، بل عندهم كل مختلفين كالسواد والبياض فإنهما لم يشتبها من وجه، وكل مشتبهين كالأجسام عندهم يقولون بتماثلها فإنها متماثلة عندهم من كل وجه؛ لا اختلاف بينهما إلا في أمور عارضة لها .

قال شيخ الإسلام في الصفدية: (وذهبت طائفة إلى امتناع ذلك وقالوا لا يتصور إلا التماثل من كل وجه أو الاختلاف من كل وجه، وقال هؤلاء إن الأجسام متماثلة من كل وجه، والأعراض المختلفة والأجناس كالسواد والبياض مختلفة من كل وجه، وهؤلاء يقولون إذا كان هذا حيا عالما وهذا حيا عالما لم يجب أن يكون بينهما تشابه بوجه من الوجوه، بل قد يكونان مختلفين من كل وجه لأنهما لم يتماثلا في ذاتهما ولكن في صفتهما،

وذلك لا يوجب عندهم تماثلا ولا اختلافا، ولهذا قالوا الأجسام متماثلة مع اختلاف صفاتهما، وزعموا أن الصفات التي اختلفت لأجلها ليست لازمة لشيء منها، بل يجوز أن تتبدل على كل من الأجسام مع بقاء حقيقته؛ وهذا القول وإن كان القائل به كثير من الصفاتية كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي وغيرهم فهو من أفسد الأقوال، بل هو معلوم الفساد بالضرورة بعد التصور الصحيح) .

وبين نتيجة هذا القول فقال: (ولكن طائفة من الناس يجعلون التمثيل والتشبيه واحدا، ويقولون يمتنع أن يكون الشيء يشبه غيره من وجه ويخالفه من وجه، بل عندهم كل مختلفين كالسواد والبياض فإنهما لم يشتبها من وجه، وكل مشتبهين كالأجسام عندهم يقولون بتماثلها فإنها مماثلة عندهم من كل وجه، لا اختلاف بينهما إلا في أمور عارضة لها، وهؤلاء يقولون كل من أثبت ما يستلزم التجسيم في اصطلاحهم فهو مشبه ممثل) .

وكذلك في الدرء؛ فبعد أن ذكر اختيار أبي المعالي والقاضي أبي بكر وأمثالهما قال رحمه الله تعالى: (هذا بناء على أصل تلقوه من المعتزلة؛ وهو أن الجواهر والأجسام متماثلة بخلاف الأعراض فإنها قد تختلف وقد تتماثل، وحقيقة هذا القول أن

الأجسام متماثلة من كل وجه لا تختلف من وجه دون وجه، بل الثلج مماثل للنار من كل وجه، والتراب مماثل للذهب من كل وجه، والخبز مماثل للحديد من كل وجه، إذ كانا متماثلين في صفات النفس عندهم)، ثم قال: (وهذا القول فيه من مخالفة الحس والعقل ما يستغنى به عن بسط الرد على صاحبه، بل أصل دعوى تماثل الأجسام من أفسد الأقوال)، ثم قال: (بل القول في تماثلها واختلافها كالقول في تماثل الأعراض واختلافها، فإنها تتماثل تارة وتختلف أخرى، وتفريقهم بين الصفات النفسية والمعنوية اللازمة للمعين يشبه تفريق أهل المنطق بين الصفات الذاتية واللازمة للماهية، وكلاهما قول فاسد لا حقيقة له، بل قول هؤلاء أفسد من قول أهل المنطق).

وذكر في الصفدية قول الجمهور المخالف لهذه الطريقة وجعله قول السلف فقال: (وأما جمهور الناس فيقولون أن الشيء قد يشبه غيره من وجه دون وجه، وهذا القول هو المنقول عن السلف والأئمة كالإمام أحمد وغيره، ولهذا ينكر هؤلاء على من ينفي مشابهة الموجود للموجود من كل وجه، ويقولون ما من موجودين إلا وأحدهما يشبه الآخر من بعض الوجوه).

ثم لخص مذهب السلف في الصفات وقضية المماثلة فقال رحمه الله تعالى:

(فالصفات نوعان: أحدهما صفات نقص فهذه يجب تنزيهه عنها مطلقا كالموت والعجز والجهل، والثاني صفات كمال فهذه يمتنع أن يماثله فيها شيء، وكذلك ما كان مختصا بالمخلوق فإنه يمتنع اتصاف الرب به، فلا يوصف الرب بشيء من النقائص ولا بشيء من خصائص المخلوق، وكل ما كان من خصائص المخلوق فلا بد فيه من نقص، وأما صفات الكمال الثابتة له فيمتنع أن يماثله فيها شيء من الأشياء، وبهذا جاءت الكتب الإلهية، فإن الله تعالى وصف نفسه فيها بصفات الكمال على وجه التفصيل، فأخبر أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه عزيز حكيم، غفور ودود، سميع بصير، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، وأخبر أنه ليس كمثله شيء، ولم يكن له كفوا أحد، وقال تعالى: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً}، فأثبت لنفسه ما يستحقه من الكمال بإثبات الأسماء والصفات ونفى عنه مماثلته المخلوقات، ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، يثبتون له الأسماء والصفات، وينفون عنه مماثلة المخلوقات، إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، كما قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ}؛ فقوله ليس كمثله شيء رد على أهل التمثيل، وقوله وهو السميع البصير رد على أهل التعطيل) .

فكيف بعد هذا البيان يقول من يقول عن شيخ الإسلام إنه مشبه أو ممثل أو مجسم، ولكن هذا شأن كل حاقد ظلوم جهول، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

لفظ الحشوية:

وأما لفظ (الحشوية) فقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن هذا اللفظ ليس له مسمى معروف لا في الشرع، ولا في اللغة، ولا في العرف العام، وليس فيه ما يدل على شخص معين، ولا مقالة معينة، فلا يدرى من هم هؤلاء ؟، ويذكر أن أول من تكلم بهذا اللفظ عمرو بن عبيد، حيث قال: كان عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- حشوياً .

وأصل ذلك أن كل طائفة قالت قولاً تخالف به الجمهور والعامة فإنها تنسب قول المخالف لها إلى أنه قول الحشوية: أي الذين هم حشوٌ في الناس ليسوا من المتأهلين عندهم؛ فالمعتزلة تسمي من أثبت القدر حشوياً، والجهمية يسمون مثبتة الصفات حشوية، والقرامطة -كأتباع الحاكم بأمر الله الفاطمي- يسمون من أوجب الصلاة والزكاة والصيام والحج حشويا، وهكذا سار على نهجهم واقتفى آثارهم نصير الإلحاد والتعطيل، هذا السقاف.

وأهل هذا المصطلح يعنون به حين يطلقونه: العامة الذين هم حشو، كما تقول الرافضة –الذين جعلهم السقاف في رسالته عن السلفية خير من أهل السنة– عن مذهب أهل السنة مذهب الجمهور والعامة، كما هو معروف في أمهات كتب الشيعة مثل الكافي وغيره.

الاستفصال في لفظ الحشوية:

وحين رد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على الرافضي ابن المطهر الحلي في منهاج السنة النبوية قوله عن جماعة من الحشوية والمشبهة: إن الله تعالى جسم، له طول وعرض وعمق، وأنه يجوز عليه المصافحة...، استفصل رحمه الله في المراد بالحشوية فقال: (فإن كان مراده بالحشوية: طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة دون غيرهم، كأصحاب أحمد أو الشافعي، أو مالك، فمن المعلوم أن هذه المقالات لا توجد فيهم أصلاً، بل هم يكفّرون من يقولها...، وإن كان مراده بالحشوية: أهل الحديث على الإطلاق: سواء كانوا من أصحاب هذا أو هذا، فاعتقاد أهل الحديث: هو السنة المحضة؛ لأنه هو الاعتقاد الثابت عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، وليس في اعتقاد أحد

من أهل الحديث شيء من هذا، والكتب شاهدة بذلك، وإن كان مراده بالحشوية: عموم أهل السنة والجماعة مطلقاً: فهذه الأقوال لا تعرف في عموم المسلمين وأهل السنة) .

لا يجوز حمل الجماعة على قول واحد منهم:

ثم ذكر أنه لا يجوز حمل الجماعة على قول واحد من عوامهم قد أخطأ، وإنما العيب فيما قاله أئمتهم وعلماؤهم، فقال: (وجمهور المسلمين لا يظنون أن أحدا قال هذا وإذا كان في بعض جهال العامة من يقول هذا أو أكثر من هذا لم يجز أن يجعل هذا اعتقادا لأهل السنة والجماعة يعابون به، وإنما العيب فيما قالته رجال الطائفة وعلماؤها كما ذكرناه عن أئمة الشيعة فإن أئمة الشيعة هم القائلون للمقالات الشنيعة كما قد علم) .

تعليق:

إن الذي يطعن على أهل السنة والجماعة بأن فيهم تجسيما وحلولا ويثنى على غيرهم كالشيعة الإمامية مثلا -الذين أثنى عليهم السقاف في رسالة له عن السلفية والوهابية-: إما من أجهل الناس بالمقالات، وإما من أعظم الناس ظلما وعدوانا وعدولا عن العدل والإنصاف في المقابلة والموازنة.

إن هذه المقالات التي نقلها لا تعرف عن أحد من المعروفين بمذهب أهل السنة والجماعة؛ لا من أئمة أصحاب أبي حنيفة ولا مالك ولا الشافعي ولا أحمد بن حنبل، لا من أهل الحديث ولا من أهل الرأي، بحسب ما اطلعنا عليه، فلا يعرف في هؤلاء من قال: إن الله جسم طويل عريض عميق، وأنه يجوز عليه المصافحة، وأن الصالحين من المسلمين يعاينونه في الدنيا ، فإن كان مقصوده بجماعة الحشوية والمشبهة بعض هؤلاء فهو كذب ظاهر عليهم، وهذه كتب هذه الطوائف ورجالهم الأحياء والأموات لا يعرف عن أحد منهم شيء من ذلك، بل أئمة هؤلاء الطوائف المعروفون بالعلم فيهم متفقون على أن الله لا يرى في الدنيا بالعيون، وإنما يرى في الآخرة، كما ثبت في الصحيح وتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت" .

والمذهب الشائع الظاهر فيهم مذهب أهل السنة والجماعة: أن الله تعالى يُرى في الآخرة بالأبصار ، ومن أنكر ذلك كان مبتدعا عندهم، وإن كان في المنتسبين إليهم من يتبنى الإنكار ، فليس هو قول أئمتهم، ولا أهل الفتوى منهم، ومن أراد أن ينقل مقالة عن طائفة فليسم القائل والناقل، وهذا لازم للسقاف الذي عرف بالكذب والزور ، وإلا فكل

أحد يقدر على الكذب، فقد تبين كذبه فيما نقله عن أهل السنة والجماعة، كما تبين أن تلك الأقوال وما هو أشنع منها من أقوال سلفه الإمامية الذين مدحهم هذا السقاف وأثنى عليهم.

ثم إن الطائفة إنما تتميز باسم رجالها أو بنعت أحوالها، فالأول كما يقال: النجدات والأزارقة والجهمية والنجارية والضرارية ونحو ذلك، والثاني كما يقال: الرافضة والشيعة والقدرية والمرجئة والخوارج ونحو ذلك، فأما لفظ الحشوية فليس فيه ما يدل على شخص معين ولا مقالة معينة، فلا يدري من هم هؤلاء، وقد قيل إن أول من تكلم بهذا اللفظ عمرو بن عبيد، فقال: كان عبد الله بن عمر حشويا، وكان هذا اللفظ في اصطلاح من قاله يريد به العامة الذين هم حشو، كما تقول الرافضة عن مذهب أهل السنة والجماعة مذهب الجمهور.

فإن كان مراد هذا السقاف بالحشوية طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة دون غيرهم، كأصحاب أحمد أو الشافعي أو مالك، فمن المعلوم أن هذه المقالات لا توجد

فيهم أصلا، بل هم يكفرون من يقولها ، ولو قدر أن بعضها وجد في بعضهم فليس ذلك من خصائصهم، بل كما يوجد مثل ذلك في سائر الطوائف .

وإن كان مراده بالحشوية أهل الحديث على الإطلاق، سواء كانوا من أصحاب هذا أو هذا ، فاعتقاد أهل الحديث هو السنة المحضة، لأنه هو الاعتقاد الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس في اعتقاد أحد من أهل الحديث شيء من هذا ، والكتب شاهدة بذلك .

وإن كان مراده بالحشوية عموم أهل السنة والجماعة مطلقا ، فهذه الأقوال لا تعرف في عموم المسلمين وأهل السنة، وجمهور المسلمين لا يظنون أن أحدا قال هذا ، وإذا كان في بعض جهال العامة من يقول هذا أو أكثر من هذا لم يجز أن يجعل هذا اعتقادا لأهل السنة والجماعة يعابون به، بل لا يجوز أن يكون كلاما يحكى حتى، وإنما العيب فيما قالته رجال الطائفة وعلماؤها ، كما هو واقع مقالات وكتب أئمة الرافضة كالكافي للكليني وتفسير القمي والأنوار النعمانية لنعمت الله الجزائري ونحوها ، فإن أئمة الشيعة هم القائلون للمقالات الشنيعة، وهم المعروفون بالتدين بالخرافة، وهم أعظم الناس كذبا وبهتانا ،

كالقول بتحريف القرآن ولعن الصحابة وتكفيرهم وجعل إمامة أئمتهم الاثني عشر والقول بالعصمة والبداء والغيبة ونحوها من أصول الدين؛ من أنكرها فقد كفر، والقول بالرجعة، وغير هذا الكفر والزندقة كثير، كما قد علم.

ابن تيمية ينفي التشبيه والتمثيل في نزول الباري:

وأما نزول الباري عزّ وجل إلى السماء الدنيا، واستواؤه على عرشه سبحانه وتعالى، فليس في نصوص شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ما يثبت أنه يشبّه نزول الرب سبحانه بنزول المخلوقين، واستواءه باستوائهم، بل نصوصه صريحة في نفي المماثلة والمشابهة في غير موضع، وهذه كتبه رحمه الله تعالى فليأتوا منها بكلمة صريحة في انتقاص الباري جل في علاه.

بل الثابت عنه رحمه الله تعالى الصريح ما قاله حين تحدث عن منهج الوسطية عند أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات في الجواب الصحيح: (ويعلمون مع ذلك أنه لا مثيل له في شيء من صفات الكمال، فلا أحد يعلم كعلمه، ولا يقدر كقدرته، ولا يرحم كرحمته، ولا يسمع كسمعه، ولا يبصر كبصره، ولا يخلق كخلقه، ولا يستوي

كاستوائه، ولا يأتي كإتيانه، ولا ينزل كنزوله كما قال تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ} .

وفي معرض رده على من ينفي الصفات الفعلية، بحجة أنها تستلزم التجسيم، صاغ قول المخالف وقوله على هيئة حوار؛ قائلا في شرح حديث النزول: (فإذا قيل: سمعه ليس كسمعنا، وبصره ليس كبصرنا، وإرادته ليست كإرادتنا، وكذلك علمه وقدرته، قيل له: وكذلك رضاه ليس كرضانا، وغضبه ليس كغضبنا، وفرحه ليس كفرحنا، ونزوله واستواؤه ليس كنزولنا واستوائنا) .

وقال عن الاستواء: (وكذلك ما أخبر به عن نفسه من استوائه على العرش، ومجيئه في ظلل من الغمام، وغير ذلك من هذا الباب، ليس استواؤه كاستوائهم، ولا مجيئه كمجيئهم) .

وقال في منهاج السنة عن صفة النزول ناقلا عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في رسالته إلى مسدد أن النزول لا تعلم كيفيته: (وهم متفقون على أن الله ليس كمثله شيء، وأنه لا يُعلم كيف ينزل، ولا تمثل صفاته بصفات خلقه) .

من مثل استواء الله ونزوله باستواء المخلوق ونزوله فهو مبتدع:

وحكم على من مثل استواء الله ونزوله باستواء المخلوقين ونزولهم بأنه مبتدع ضال، وأن من أثبت الصفات لله تعالى ونفى مماثلة الخالق للمخلوقات هو المصيب الموافق لسلف الأمة وأئمتها ، فقال في مجموع الفتاوى: (وكذلك إن جعل صفات الله مثل صفات المخلوقين، فيقول: استواء الله كاستواء المخلوق، أو نزوله كنزول المخلوق، ونحو ذلك، فهذا مبتدع ضال) .

دلالة الكتاب والسنة والعقل الصريح:

ثم بين رحمه الله تعالى ما دل عليه الكتاب والسنة الصحيحة والعقل الصريح فقال: (فإن الكتاب والسنة مع العقل دلت على أن الله لا تماثله المخلوقات في شيء من الأشياء، ودلت على أن الله غني عن كل شيء، ودلت على أن الله مباين للمخلوقات عالٍ عليها) ، ثم يصوب من (كان يعتقد أن الخالق تعالى بائن عن المخلوقات، وأنه فوق سمواته على عرشه بائن من مخلوقاته، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، وأن الله غني عن العرش وعن كل ما سواه، لا يفتقر إلى شيء من المخلوقات، بل

هو مع استوائه على عرشه يحمل العرش وحملة العرش بقدرته، ولا يمثل استواء الله باستواء المخلوقين؛ بل يثبت لله ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات، وينفي عنه مماثلة المخلوقات، ويعلم أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا أفعاله)، ويقول عنه أنه (مصيب في اعتقاده موافق لسلف الأمة وأئمتها) (مجموع الفتاوى 263/5) .

مذهب السلف:

ثم يصرح بمذهب سلف الأمة وأئمتها من أهل السنة والجماعة قائلا: (إن مذهبهم أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فيعلمون أن الله بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، ثم استوى على العرش، وأنه كلم موسى تكليمًا، وتَجَلَّى للجبل فجعله دكًا هشيمًا، ويعلمون أن الله ليس كمثله شيء في جميع ما وصف به نفسه، وينزهون الله عن صفات النقص والعيب، ويثبتون له صفات الكمال، ويعلمون أنه ليس له كفؤ أحد في شيء من صفات الكمال) .

ثم ختم قائلا: [قال نعيم بن حماد الخزاعي: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا، والله أعلم] (مجموع الفتاوى 263/5)، فأين السقاف من هذا يا ترى؟ .

ثلاث قواعد عظيمة لأهل السنة والجماعة في صفات الله تعالى:

أولا: الجمع بين الإثبات والتنزيه:

فابن تيمية رحمه الله تعالى بين قاعدة الجمع بين الإثبات والتنزيه في كثير من المواضع من كتبه، فذكر أن مذهبه ومذهب سلف الأمة وأئمتها بل الحق الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى موصوف بالإثبات والنفي المتضمن للإثبات، وأن الأساس الذي بني عليه منهج الحق الجمع بين الإثبات والتنزيه، وأن حق الإيمان بالله تعالى الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، تحقيقا للإيمان بقول الله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى/11]، مع إثبات حقائق الأسماء والصفات.

ثانيا: الإثبات المفصل والنفي المجمل:

ومن القواعد التي انتهجها سلف الأمة وأئمتها وبينها شيخ الإسلام قاعدة الإثبات المفصل والنفي المجمل، أي إثبات جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة على وجه التفصيل، ونفي ما نفاه الله تعالى عن نفسه في كتابه وفي سنة رسوله على وجه

الإجمال؛ مع إثبات الكمال الذي يضاده والواجب لله تعالى، ذلك (أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتا، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال؛ لأن النفي المحض عدم محض؛ والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء فهو كما قيل: ليس بشيء؛ فضلا عن أن يكون مدحا أو كمالا، ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال.

فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنا لإثبات مدح كقوله: { {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ} إلى قوله: {وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا } [البقرة: 255]؛ فنفي السنة والنوم: يتضمن كمال الحياة والقيام؛ فهو مبين لكمال أنه الحي القيوم، وكذلك قوله: {وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا } أي لا يكرثه ولا يثقله، وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها، بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة، فإن هذا نقص في قدرته وعيب في قوته، وكذلك قوله: {لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ} [سبأ: 3]؛ فإن نفي العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة في السموات والأرض، وكذلك قوله: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ

أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ} [ق : 38]؛ فإن نفي مس اللغوب الذي هو التعب والإعياء دل على كمال القدرة ونهاية القوة، بخلاف المخلوق الذي يلحقه من التعب والكلال ما يلحقه، وكذلك قوله: {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ} [الأنعام : 103]؛ إنما نفى الإدراك الذي هو الإحاطة كما قاله أكثر العلماء ولم ينف مجرد الرؤية؛ لأن المعدوم لا يرى وليس في كونه لا يرى مدح؛ إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحا ، وإنما المدح في كونه لا يحاط به وإن رئي؛ كما أنه لا يحاط به وإن علم، فكما أنه إذا علم لا يحاط به علما ، فكذلك إذا رئي لا يحاط به رؤية .

فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحا وصفة كمال، وكان ذلك دليلا على إثبات الرؤية لا على نفيها ، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، وإذا تأملت ذلك وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتا هو مما لم يصف الله به نفسه، فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلها محمودا ، بل ولا موجودا ، وكذلك من شاركهم في بعض ذلك كالذين قالوا: لا يتكلم، أو لا يرى، أو ليس فوق العالم، أو لم يستو على العرش. .) (مجموع الفتاوى 35/3) .

ثالثا: قاعدة الكمال:

ومن القواعد الكبار التي سار عليها أهل السنة والجماعة في تقرير منهجهم في صفات الله تعالى قاعدة الكمال، ومعناها –باختصار– كما ذكرها شيخ الإسلام: هي العلم بأن الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثابت لله تعالى، وكل كمال ثبت للمخلوق وأمكن أن يتصف به الخالق فالخالق أولى به، وكل نقص ينزه عنه المخلوق، فالخالق أولى أن ينزه عنه.

وعلى هذا فالمحوران العظيمان اللذان يدور حولهما الكتاب والسنة في تقرير عقيدة المسلمين؛ والتزم بها أهل السنة والجماعة ولم يحيدوا عنهما؛ هما إثبات الكمال المطلق المتضمن للأمور الوجودية والمعاني الثبوتية لله تعالى ونفي النقص والعيب عنه سبحانه، فكل كمال ممكن الوجود والذي لا نقص فيه فالله تعالى أحق وأولى به، وكل نقص أو ما تضمن نقصا بوجه من الوجوه فالله تعالى أولى أن يتنزه عنه.

وهذا من باب قياس الأولى الذي لم يعرفه الإغريق واليونان ولم يأتوا به في منطقهم، فلا وجه للسقاف في تهمته لأهل السنة عموما ولشيخ الإسلام خصوصا بأنهم استمدوا منهم أو ساروا على نهجهم.

قال تعالى: {لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [النحل/60]، وقال تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [الروم/27]، والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى والأكمل الذي يستحقه الله تعالى والمتضمن لإثبات جميع الكمالات لله عز وجل وحده.

دلالة الفطرة على قاعدة الكمال:

وهذا أمر قد استقر في الفطرة، فالناس مفطورون على الإقرار بالخالق وتعظيمه، وأنه أجل وأكمل من كل شيء، وقد جبلوا على محبته، وما ذلك إلا لأنه الموصوف بصفات الكمال اللائقة بربوبيته وألوهيته، وما أفسد هذه الفطرة إلا شبهات المتكلمين والفلاسفة التي أمرضت القلوب وخربت العقول، وأورثت أصحابها

الاضطراب والشكوك؛ فقلبت الكمال نقصا وقبلت التناقضات وفرحت بها وحسبت نفسها أنها على شيء، فقالت: لا يتكلم ولا يستوي ولا ينزل ولا يرى وليس له يد ولا ساق ولا وجه، ونحوها من السلوب التي ليس لهم عليها دليل واحد إلا مجرد تخمينات ودعاوى ما أنزل الله بها من سلطان، والتي خالفوا بها صريح السنة والقرآن، وقالت: لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، وجسم ولا جسم، ونحو هذا الباطل كثير مما يستحق أن يسمى زبالة أذهانهم وقيح عقولهم.

دلالة العقل على قاعدة الكمال:

ثم إن العقل الصريح يتفق مع النقل الصحيح ويشهد بصحة قاعدة الكمال ويستدل بها على إثبات صفات الكمال لله تعالى، ذلك أن كل موجود إما أن يتصف بالنقص وإما أن يتصف بالكمال، والأول محال على الله تعالى، فوجب الثاني للباري عز وجل الكامل المستحق للعبادة وحده لا شريك له، قال تعالى: {وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ} [النحل/20، 21]، فقد أبطل الله تعالى إلهية الشركاء بكونهم موصوفين بالنقص، فهم

عاجزون عن أن يخلقوا وهم ميتون لا محال، وقال تعالى: {وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا} [مريم/41، 42]، فهذه الآلهة من دون الله تعالى لا تسمع ولا تبصر ولا تغني عن عابدها شيئًا؛ فهي لا تستحق أن تعبد، والإله الذي يستحق أن يعبد لابد وأن يكون كاملا متصفا بصفات الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

وكذلك مم استقر في العقول السليمة لا عقول أنصار الإلحاد والتعطيل أن كل كمال للمخلوق إنما استفاده من خالقه، والذي جعل غيره كاملا أحق وأولى بالكمال منه، فالذي جعل غيره قادرا أولى بالقدرة، والذي علم غيره أولى بالعلم، والذي أحيا غيره أولى بالحياة، والذي أنطق غيره أولى بالكلام، والذي أسمع غيره أولى بالسماع، والذي جعل غيره مبصرا أولى بالإبصار، ونحو هذا مما أقر به العقلاء.

توضيح واحتراز:

وهناك أمر لابد من توضيحه بشأن قاعدة الكمال، فقد احترز لما قد يكون كمالا في حق المخلوق ونقصا في حق الخالق، أو كمالا في حق الخالق ونقصا في حق

المخلوق، وهذا مثل الأكل والشرب؛ فإن المعافى الذي يشتهي الأكل والشرب أكمل من المريض الذي لا يشتهيه، وإذا قدر أنه غير قابل له كان نقصا عن القابل لهذا الكمال، ولكن هذا يستلزم حاجة الآكل الشارب إلى غيره، وهو مستلزم إلى خروج شيء منه كالفضلات، وما لا يحتاج إلى دخول شيء فيه أو خروجه أكمل ممن يحتاج إلى ذلك، وما يتوقف كماله على غيره أنقص ممن لا يحتاج في كماله إلى غيره، فإن الكامل بنفسه أكمل من الكامل بغيره، وهذا كالغني بنفسه فهو أكمل من الغني بغيره، ولهذا كان من الكمالات ما هو كمال للمخلوق وهو نقص بالنسبة إلى الخالق، وهو ما استلزم إمكان العدم عليه سبحانه المنافي لوجوب حياته وقيوميته، أو ما استلزم للحدوث المنافي لقدمه، أو ما استلزم لفقره المنافي لغناه، وعليه؛ فكل كمال ثبت للمخلوق وأمكن أن يتصف به الخالق فالله أولى به لأنه واهبه وواهب الكمال أولى بالكمال.

أنواع الصفات بالنسبة لثبوت الكمال لله تعالى وعدمه:

وعلى ضوء ما سلف؛ فإن الصفات بالنسبة إلى ثبوت الكمال لله تعالى وعدمه على ثلاثة أنواع:

الأول: صفات كلها كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه؛ مثل الحياة والعلم والقدرة والكلام والرحمة والحكمة والاستواء والعلو والنزول والقرب ونحوها، فهذه ثابتة لله تعالى على الوجه اللائق بجلاله وعظمته سبحانه، بلا تكييف ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل.

الثاني: صفات نقص لا كمال فيها بوجه من الوجوه، فهي ممتنعة في حق الله تعالى؛ مثل الجهل والعمى والصمم والخرس والنوم والنسيان والتعب ونحوها، وهذه يجب نفيها وإثبات ضدها من الكمال الممكن الثابت لله تعالى، كقوله تعالى: {وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ} [الفرقان/58]، وقوله تعالى: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ} [البقرة/255]، وقوله تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ} [ق/38].

الثالث: أن تكون الصفة كمالا في حال ونقصا في حال، فلا تجوز لله تعالى مطلقا ولا تمتنع بإطلاق، ولا تثبت مطلقا ولا تنفى مطلقا، والواجب التفصيل، فتجوز في الحالة التي تكون فيها كمالا، وتمتنع في غيرها، وهذا مثل المكر والكيد والخداع، فإنها تكون

كمالا في حالة المقابلة بالمثل، ونقصا في غيرها، قال تعالى: {وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ} [الأنفال/30]، وقال تعالى: {إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ} [النساء/142]، وقال تعالى: {إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا وَأَكِيدُ كَيْدًا} [الطارق/15، 16].

دفاع ابن تيمية عن السلف فيما يخص الصفات وظواهر النصوص:

قال شيخ الإسلام مدافعا عن مذهب السلف الذي يدين الله تعالى به فيما يخص الصفات وظواهر النصوص: (واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا اللفظ مجمل، فإن قوله: ظاهرها غير مراد؛ يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين، وصفات المحدثين مثل أن يراد بكون الله قِبَل وجه المصلي: أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه، وأن الله معنا ظاهره: أنه إلى جانبنا، ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد) .

مكمن الغلط في جعل الباطل هو ظاهر النص:

ثم يقرر شيخ الإسلام أن مكمن الخطأ في جعل الباطل هو ظاهر النصوص فيقول: (ومن قال: إن مذهب السلف أن هذا غير مراد، فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث، فإن هذا المحال ليس هو الظاهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضع، اللّهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيبًا بهذا الاعتبار، معذورًا في هذا الإطلاق) .

ظاهر النص لا يكون إلا حقا:

وحتى يعطى ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم حقه قال رحمه الله تعالى: (فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس، وهو من الأمور النسبية، وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر أن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظًا ومعنى) ، فإنه إن اعتقد الواحد من الناس الباطل المحال هو المراد بظاهر النص، فالواجب أن يبين له أنه هذا الذي اعتقده ليس هو الظاهر من النص، وإنما هو باطل لا يجب اعتقاده في النصوص، وأن ظاهر النصوص لا يكون إلا حقا .

ثم قال حول النقل عن السلف: (وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله: الظاهر غير مراد عندهم؛ أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، ولا يختص بصفة المخلوقين، بل هي واجبة لله، أو جائزة عليه جوازًا ذهنيًا، أو جوازًا خارجيًا غير مراد، فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف، أو تعمد الكذب، فما

يمكن أحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل -لا نصًا ولا ظاهرًا- أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع ولا بصر، ولا يد حقيقية) .

بيان أن طريقة السلف ليست هي طريقة التأويل:

ثم بين كذب من قال أن طريقة السلف هي طريقة التأويل فقال: (وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف، ويقولون: إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف -بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه وتعالى- ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها ، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها ، لمسيس الحاجة إلى ذلك، ويقولون : الفرق بين الطريقين أن هؤلاء قد يعينون المراد بالتأويل، وأولئك، لا يعينون لجواز أن يراد غيره .

وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف؛ أما في كثير من الصفات فقطعًا : مثل أن الله تعالى فوق العرش، فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم -الذي لم يحك هنا عشره- علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم قد صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك) .

لا يوجد واحد من السلف ينفي الصفات الخبرية:

ثم يجزم شيخ الإسلام على عدم وجود من ينفي الصفات الخبرية من سلف الأمة وأئمتها؛ على سعة اطلاعه وتضلعه في العلم، -وصدق في ذلك، ومن كان معه نص واحد في نفي صفة من صفات الله تعالى فليأتي به- فقال رحمه الله تعالى: (والله يعلم أني بعد البحث التام، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف، ما رأيت كلام أحد منهم يدل -لا نصًا، ولا ظاهرًا، ولا بالقرائن- على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر، بل الذي رأيته أن كثيرًا من كلامهم يدل -إما نصًا وإما ظاهرًا- على تقرير جنس هذه الصفات، ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة؛ بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها في الجملة، وما رأيت أحدًا منهم نفاها .

وإنما ينفون التشبيه، و ينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه، مع إنكارهم على من ينفي الصفات أيضًا؛ كقول نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها) (مجموع الفتاوى 109/5) .

إلى أي حد وصل أهل الإلحاد والتعطيل في الافتراء على أهل الحق:

ثم ذكر رأي السلف فيمن أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات أنه جهمي مُعَطِّل؛ وهذا كثير جدًا في كلامهم، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئًا من الصفات مشبهًا -كذبًا منهم وافتراء- حتى إن منهم من غلا ورمى الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم- بذلك، ثم نقل رحمه الله تعالى قول ثُمَامة بن الأشرس وهو من رؤساء الجهمية: (ثلاثة من الأنبياء مشبهة؛ موسى حيث قال: {إِنْ هِيَ إِلاَّ فِتْنَتُكَ}، وعيسى حيث قال: {تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ}، ومحمد صلى الله عليه وسلم حيث قال: "ينزل ربنا")، وحتى إن جل المعتزلة تدخل عامة الأئمة؛ مثل مالك وأصحابه، والثوري وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد وغيرهم، في قسم المشبهة.

فأهل الأهواء والبدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة والجماعة بلقب افتراه - يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد-، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي صلى الله عليه وسلم بألقاب افتروها؛ فالروافض تسميهم نواصب، والقدرية يسمونهم مجبرة، والمرجئة

تسميهم شكاكا، والجهمية تسميهم مشبهة، وأهل الكلام يسمونهم حشوية، ونَوَابت: أي الأغمار من الأحداث، وغثاء، وغُثْرًا: وهم سَفِلَة الناس، إلى أمثال ذلك، كما كانت قريش تسمي النبي صلى الله عليه وسلم تارة مجنونًا، وتارة شاعرًا، وتارة كاهنًا، وتارة ساحرا، وتارة مفتريًا، فهذا درب الأنبياء والصالحين من أتباعهم، وهذا دأب أعدائهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

نسف شبهة أن إثبات الصفات يستلزم التجسيم:

وقد أفاض وأجاد شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في نسف شبهة أن إثبات الصفات يستلزم التجسيم، فلم يدع لمبطل عذرا والله أعلم، فبين أن سلف الأمة وأئمتها هم أبعد الناس عن المقالات الشنيعة، بل هم أولى بتنزيه الله تعال من غيرهم من الجهمية والمعتزلة والرافضة، فقال في منهاج السنة مبينا منهج أهل السنة والجماعة في تنزيه الله تعالى: (فلا ريب أن أهل السنة والجماعة والحديث من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم متفقون على تنزيه الله تعالى عن مماثلة الخلق، وعلى ذم المشبهة

الذين يشبهون صفاته بصفات خلقه، ومتفقون على أن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله) .

ثم قال: (وطريقة سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل، إثبات الصفات ونفى مماثلة المخلوقات، قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} فهذا رد على الممثلة، {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: 11] رد على المعطلة.

فقولهم في الصفات مبنى على أصلين: أحدهما: أن الله سبحانه وتعالى منزه عن صفات النقص مطلقا كالسنة والنوم والعجز والجهل وغير ذلك، والثاني: أنه متصف بصفات الكمال التي لا نقص فيها على وجه الاختصاص بما له من الصفات، فلا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات) .

الداء الدفين الذي لا يفارق أهل الأهواء والبدع:

ثم وضع يده على الداء الدفين الذي لا يفارق أهل الأهواء والبدع من النفاة وسلالتهم من أمثال السقاف وغيره، فقال: (ولكن نفاة الصفات يسمون كل من أثبت شيئًا

من الصفات مشبها، بل المعطلة المحضة الباطنية نفاة الأسماء يسمون من سمى الله بأسمائه الحسنى مشبها، فيقولون: إذا قلنا حي عليم فقد شبهناه بغيره من الأحياء العالمين، وكذلك إذا قلنا: هو سميع بصير فقد شبهناه بالإنسان السميع البصير، وإذا قلنا: هو رؤوف رحيم فقد شبهناه بالنبي الرؤوف الرحيم، بل قالوا: إذا قلنا: إنه موجود فقد شبهناه بسائر الموجودات لاشتراكهما في مسمى الوجود) .

وكذلك مثبتة الأسماء دون الصفات من المعتزلة ونحوهم، يقولون لمن أثبت الصفات: إنه مجسم، ومثبتة الصفات دون ما يقوم به من الأفعال الاختيارية يقولون لمن أثبت ذلك: إنه مجسم، وكذلك سائر النفاة.

العلاج:

ثم يلزمهم إلزاما لا محيد لهم عنه، فيقول: (فقيل لهؤلاء: فقولوا ليس بموجود ولا حي، فقالوا أو من قال منهم: إذا قلنا ذلك فقد شبهناه بالمعدوم، وبعضهم قال: ليس بموجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت، فقيل لهم: فقد شبهتموه بالممتنع بل جعلتموه نفسه ممتنعا، فإنه كما يمتنع اجتماع النقيضين يمتنع ارتفاع النقيضين، فمن قال: إنه موجود معدوم

فقد جمع بين النقيضين، ومن قال: ليس بموجود ولا معدوم فقد رفع النقيضين، وكلاهما ممتنع، فكيف يكون الواجب الوجود ممتنع الوجود، والذين قالوا: لا نقول هذا ولا هذا، قيل لهم: عدم علمكم وقولكم لا يبطل الحقائق في أنفسها، بل هذا نوع من السفسطة) .

أصل ضلال النفاة الإجمال في لفظ التشبيه:

ثم يذكر أصل ما عليه النفاة من الضلال والصد عن معرفة الله عز وجل وتوحيده فيقول: (وأصل ضلال هؤلاء أن لفظ التشبيه لفظ فيه إجمال؛ فما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك يتفق فيه الشيأن، ولكن ذلك المشترك المتفق عليه لا يكون في الخارج، بل في الذهن، ولا يجب تماثلهما فيه، بل الغالب تفاضل الأشياء في ذلك القدر المشترك، فأنت إذا قلت عن المخلوقين حي وحي، وعليم وعليم، وقدير وقدير، لم يلزم تماثل الشيئين في الحياة والعلم والقدرة، ولا يلزم أن تكون حياة أحدهما وعلمه وقدرته نفس حياة الآخر وعلمه وقدرته، ولا أن يكونا مشتركين في موجود في الخارج عن الذهن، ومن هنا ضل هؤلاء الجهال بمسمى التشبيه الذي يجب نفيه عن الله، وجعلوا ذلك ذريعة إلى التعطيل المحض، والتعطيل شر من التجسيم، والمشبه يعبد صنما والمعطل يعبد

عدما، والممثل أعشى والمعطل أعمى، ولهذا كان جهم إمام هؤلاء وأمثاله يقولون: إن الله ليس بشيء) .

وبهذا يتبين غلط النفاة في لفظ التشبيه، فإنه يقال: الذي يجب نفيه عن الرب تعالى اتصافه بشيء من خصائص المخلوقين، كما أن المخلوق لا يتصف بشيء من خصائص الخالق، أو أن يثبت للعبد شيء يماثل فيه الرب، وأما إذا قيل حي وحي، وعالم وعالم، وقادر وقادر، أو قيل لهذا قدرة ولهذا قدرة، ولهذا علم ولهذا علم، كان نفس علم الرب لم يشركه فيه العبد، ونفس علم العبد لا يتصف به الرب، تعالى عن ذلك، وكذلك في سائر الصفات، بل ولا يماثل هذا هذا .

وإذا اتفق العلماء في مسمى العلم، والعالمان في مسمى العالم، فمثل هذا التشبيه ليس هو المنفى لا بشرع ولا بعقل، ولا يمكن نفى ذلك إلا بنفي وجود الرب سبحانه، ثم الموجود والمعدوم قد يشتركان في أن هذا معلوم مذكور وهذا معلوم مذكور، وليس في إثبات هذا محذور، فإن المحذور إثبات شيء من خصائص أحدهما للآخر، وقولنا إثبات الخصائص إنما يراد به إثبات مثل تلك الخاصة وإلا فإثبات عينها ممتنع مطلقا .

ثم إن لفظ "المشبهة" ليس له ذكر يذم في الكتاب والسنة ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين، ولكن تكلم طائفة من السلف مثل عبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن ها رون وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ونعيم بن حماد وغيرهم بذم المشبهة، وبينوا المشبهة الذين ذموهم أنهم الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه، فكان ذمهم لما في قولهم من مخالفة الكتاب والسنة، إذ دخلوا في التمثيل، إذ لفظ التشبيه فيه إجمال واشتراك وإيهام، بخلاف لفظ التمثيل الذي دل عليه القرآن ونفى موجبه عن الله عز وجل، قال تعالى: {لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ} [الشورى: 11].

وسطية أهل السنة والجماعة:

والمقصود أنه رحمه الله تعالى مدح أهل السنة والجماعة ووصفهم بأنهم أقل اختلافا وأقرب إلى الحق من كل من سواهم، وأنهم خير الناس حالا واعتقادا وقولا وفعلا، وبين مذهبهم في الأسماء والصفات بيانا شافيا كافيا بإذن الله عز وجل، وبين أيضا أنه مذهب وسط بين التعطيل والتمثيل في مواضع متعددة من كتبه، فقال في منهاج السنة: (وأما أهل الجماعة فهم أقل اختلافا في أصول دينهم من سائر الطوائف، وهم أقرب إلى كل

طائفة من كل طائفة إلى ضدها ، فهم الوسط في أهل الإسلام كما أن أهل الإسلام هم الوسط في أهل الملل، هم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل وأهل التمثيل، وقال صلى الله عليه وسلم: "خير الأمور أوسطها" وحينئذ أهل السنة والجماعة خير الفرق) .

وكذلك ذكر في الجواب الصحيح خاصية أهل السنة والجماعة في الصفات، وأنها إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل، فقال: (وأهل السنة والجماعة في الإسلام كأهل الإسلام في أهل الملل، فهم وسط في باب صفات الله عز وجل بين أهل الجحد والتعطيل وبين أهل التشبيه والتمثيل، يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسله من غير تعطيل ولا تمثيل، إثباتا لصفات الكمال وتنزيها له عن أن يكون له فيها أندادا وأمثال، إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل، كما قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} رد على الممثلة، {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} رد على المعطلة، وقال تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ} ، فالصمد السيد المستوجب لصفات الكمال، والأحد الذي ليس له كفؤ ولا مثال، وهم وسط في باب أفعال الله عز وجل بين المعتزلة

المكذبين للقدر والجبرية النافين لحكمة الله ورحمته وعدله والمعارضين بالقدر أمر الله ونهيه وثوابه وعقابه، وفي باب الوعد والوعيد بين الوعيدية الذين يقولون بتخليد عصاة المسلمين في النار، وبين المرجئة الذين يجحدون بعض الوعيد وما فضل الله به الأبرار على الفجار، وهم وسط في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الغالي في بعضهم الذي يقول بإلهية أو نبوة أو عصمة والجافي فيهم الذي يكفر بعضهم أو يفسقه، وهم خيار هذه الأمة) .

فذكر رحمه الله تعالى أن ما نفاه المعطلة من الأسماء والصفات ثابت بالشرع والعقل، وأن تسميتهم لما أثبته غيرهم تشبيه وتجسيم، إنما هو تمويه على الجهال وتسفيه للعقول، وبين أن التمثيل والتشبيه المنهي عنه في الأسماء والصفات للباري عزّ وجل هو ما يستلزم الاشتراك بين الخالق والمخلوق فيما يختص به الخالق، مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه، فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق .

أصل الإشكال قياس الخالق بالمخلوق:

ويوضح أصل الإشكال عند نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة وغيرهم من أهل الكلام وهي: قياس الخالق بالمخلوق، فلو كان الخالق عزّ وجل عندهم متصفاً بالصفات، لكان مماثلاً للمخلوق المتصف بالصفات، ويخلص إلى أن هذا القول في غاية الفساد؛ لأن تشابه الشيئين من بعض الوجوه، لا يقتضي تماثلهما في جميع الأشياء، ومن هنا ضل هذا السقاف وغيره من الجهال بمسمى التشبيه الذي يجب نفيه عن الله تعالى، وجعلوا ذلك ذريعة إلى نفي الصفات، فوقعوا في التعطيل المحض.

الرسول المبلغ عن الله لم يسر على طريقة أهل الكلام والفلسفة:

هذا وقد بين شيخ الإسلام طريقة النبي صلى الله عليه وسلم في إثبات الصفات وغير ذلك من المسائل والدلائل التي تستحق أن تكون من أصول الدين الذي بعث به الله تعالى أنبياءه ورسله، وأنها ليست كطريق أهل الكلام والفلسفة التي يزعمون زورا وبهتانا أنها أصول الدين، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق وأعرفهم بالله سبحانه، وأحرصهم على تبليغ الحق وبيانه، وأقدرهم على ذلك، فقد كمل عنده العلم والإرادة

والقدرة مما استلزم وجود المراد، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله تعالى حق جهاده، وأما طريقة أهل الكلام والفلسفة فلو كانت حقا لكان النبي صلى الله عليه وسلم أسبق إليها تعريفا وبيانا واستشهادا، ولكان أمر بها ونهى عن مخالفتها، كيف ولم يأت في ألفاظ النبي حتى لو كلمة من تلك الألفاظ المبتدعة مثل الجوهر والعرض والجسم ونحوها والتي طالما دندن حولها أولئك المتكلمون والفلاسفة، فقال رحمه الله تعالى في الدرء: (فلو كان إثبات الصفات يقتضي التجسيم؛ لكان الرسول صلّى الله عليه وسلّم إلى إنكار ذلك أسبق، وهو به أحق، وإن كان الطريق إلى نفي العيوب والنقائص، ومماثلة الخالق لخلقه هو ما في ذلك من التجسيد والتجسيم؛ كان إنكار ذلك بهذا الطريق هو الصراط المستقيم كما فعله من أنكر ذلك بهذا الطريق من القائلين بموجب ذلك من أهل الكلام، فلما لم ينطق النبي صلّى الله عليه وسلّم، ولا أصحابه والتابعون بحرف من ذلك، بل كان ما نطق به موافقاً مصدقاً لذلك، وكان اليهود إذا ذكروا بين يدي أحاديث في ذلك يقرأ من القرآن ما يصدقها كما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود أن يهوديا قال للنبي صلى الله عليه وسلم: إن الله يوم القيامة يمسك السماوات على إصبع والأرضين على إصبع والجبال على إصبع والشجر والثرى على إصبع وسائر الخلائق على إصبع ثم

يهزهن ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟ فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجبا وتصديقا لقول الحبر ثم قرأ قوله تعالى: {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ} [الزمر : 67]) .

وكما بين سبحانه الفرق بين أشخاص أهل الطاعة لله والرسول وأهل المعصية لله والرسول، وكما بين عز وجل الفرق بين ما أمر به وبين ما نهى عنه، قال شيخ الإسلام في الفرقان بين الحق والباطل مذكرا أن الفرق بين الخالق والمخلوق أعظم وأعظم: (وأعظم من ذلك أنه بين الفرق بين الخالق والمخلوق، وأن المخلوق لا يجوز أن يسوى بين الخالق والمخلوق في شيء، فيجعل المخلوق نِدّا للخالق، قال تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللّهِ أَندَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللّهِ وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلّهِ}، وقال تعالى: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا}، {وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ }، {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}، وضرب الأمثال في القرآن على من لم يفرق، بل عدل بربه وسوى بينه وبين خلقه، كما قالوا وهم في النار يصطرخون فيها: {تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ}، وقال تعالى: {أَفَمَن يَخْلُقُ

كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ اللّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ وَاللّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ أَمْواتٌ غَيْرُ أَحْيَاء وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ}) .

وقال رحمه الله في العقيدة الأصفهانية: (. . فإنه قد علم بالشرع مع العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، كما قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} وقال تعالى: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً} وقال تعالى: {فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} وقال تعالى: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ} . .) .

استحالة التماثل بين الخالق والمخلوق:

ثم بين لوازم التماثل بين الخالق والمخلوق، وأنه يستحيل عقلا وشرعا فقال: (وقد علم بالعقل أن المثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، فلو كان المخلوق مماثلا للخالق للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع، والخالق يجب وجوده وقدمه، والمخلوق يستحيل وجوبه وقدمه، بل يجب حدوثه وإمكانه، فلو كانا متماثلين للزم اشتراكهما في ذلك، فكان كل منهما يجب وجوده وقدمه،

ويمتنع وجوب وجوده وقدمه، ويجب حدوثه وإمكانه، فيكون كل منهما واجب القدم واجب الحدوث، واجب الوجود ليس واجب الوجود، يمتنع قدمه لا يمتنع قدمه، وهذا جمع بين النقيضين) .

فالأسماء والصفات نوعان: نوع يختص به الرب مثل الإله ورب العالمين ونحو ذلك، فهذا لا يثبت للعبد بحال، ومن هنا ضل المشركون الذين جعلوا لله أندادا ، والثاني: ما يوصف به العبد في الجملة كالحي والعالم والقادر ، فهذا لا يجوز أن يثبت للعبد مثل ما يثبت للرب أصلا، فإنه لو ثبت له مثل ما يثبت له للزم أن يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، وذلك يستلزم اجتماع النقيضين وهو باطل .

المحاذير التي يقع فيها من مثل الخالق بالمخلوق:

وقال رحمه الله تعالى في الرسالة التذمرية فيما يقع فيه من ينفي صفات الخالق لاعتقاده أنها تماثل صفات المخلوق؛ من محاذير: (كثيرًا من الناس يتوهم في بعض الصفات

أو كثير منها، أو أكثرها أو كلها أنها تماثل صفات المخلوقين، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه؛ فيقع في أربعة أنواع من المحاذير:

أحدها: كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله بقيت النصوص معطلة، عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله، فيبقى مع جنايته على النصوص، وظنه السيئ الذي ظنه بالله ورسوله، حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل؛ قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله تعالى.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم، فيكون معطلا لما يستحقه الرب.

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجمادات أو صفات المعدومات، فيكون قد عطل به صفات الكمال التي يستحقها الرب، ومثله بالمنقوصات والمعدومات، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات، فيجمع في كلام الله، وفي الله بين التعطيل والتمثيل؛ يكون ملحدًا في أسماء الله وآياته) (مجموع الفتاوى 48/3) .

تعليق:

قلت: إن هذه المحاذير المتمثلة في تعطيل النصوص عما دلت عليه، والصد عن كلام الله ورسوله، وسوء الظن بالله ورسوله، واعتقاد النقص في الله سبحانه والنقص في تبليغ نبيه وبيانه، بل وفهم منها ما لم يرده المتكلم وقد يمتنع على الله تعالى، ومن ثم نفي ما يليق بالله تعالى مما هو ثابت في الكتاب والسنة من الأسماء والصفات ونعوت الجلال والكمال، ووصفه بما يتنزه عنه عز وجل مما أنتجته عقول أولئك البطالين من أنواع السلوب، إلى أنواع من الباطل والضلال؛ قد وقع فيها أهل الإلحاد والتعطيل وكل من خالف الرسول صلى الله عليه وسلم وأعرض عما جاء به من عند الله تعالى، والسقاف واحد

من هؤلاء، فهو نصيرهم وحامل لوائهم، لم يفهم مراد الله ورسوله، بل وأنكر ما فهمه سلف الأمة وأئمتها من الصحابة الذين خاطبهم الرسول مباشرة وعاينوا نزول الوحي؛ فمن دونهم من التابعين والأئمة المهديين كعبد الله بن المبارك وسفيان الثوري والإمام مالك والشافعي وأحمد بن حنبل والدارمي وابن تيمية وابن رجب وابن القيم وغيرهم كثير، بل خرق سياج الحياء وأتى بجرأة ربما لا نظير لها؛ فجهل هؤلاء وضللهم، والله المستعان.

مثال: صفة الاستواء:

ثم يضرب كمثال صفة الاستواء فيقول:

(مثال ذلك أن النصوص كلها دلت على وصف الإله بالعلو والفوقية على المخلوقات واستوائه على العرش، فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيعلم بالعقل الموافق للسمع، وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع . . .، فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش، كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام، كقوله: {وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ}، {لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ}، فيتخيل له أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه، كحاجة المستوي على الفلك

والأنعام، . . . ، ولكن المقصود هنا أن يعلم خطأ من ينفي الشيء، مع إثبات نظيره، وكان هذا الخطأ من خطئه في مفهوم استوائه على العرش، حيث ظن أنه مثل استواء الإنسان على ظهور الأنعام والفلك، وليس في هذا اللفظ ما يدل على ذلك، لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة، كما أضاف إليه سائر أفعاله وصفاته، فذكر أنه خلق؛ ثم استوى، كما ذكر أنه قدر فهدى، وأنه بنى السماء بأيد، وكما ذكر أنه مع موسى وهارون يسمع ويرى، وأمثال ذلك، فلم يذكر استواء مطلقا يصلح للمخلوق، ولا عاما يتناول المخلوق، كما لم يذكر مثل ذلك في سائر صفاته، وإنما ذكر استواء أضافه إلى نفسه الكريمة، فلو قدر على وجه الفرض الممتنع أنه هو مثل خلقه -تعالى عن ذلك-، لكان استواؤه مثل استواء خلقه، أما إذا كان هو ليس مماثلا لخلقه، بل قد علم أنه الغني عن الخلق، وأنه الخالق للعرش، ولغيره وأن كل ما سواه مفتقر إليه، وهو الغني عن كل ما سواه، وهو لم يذكر إلا استواء يخصه، لم يذكر استواء يتناول غيره، ولا يصلح له، كما لم يذكر في علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلا ما يختص به، فكيف يجوز أن يتوهم أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه. . .) (مجموع الفتاوى 49/3) .

اتفاق الأسماء والصفات لا يستلزم اتفاق المسميات والموصوفات:

إن اتفاق الأسماء والصفات لا يستلزم اتفاق المسميات والموصوفات عند الإضافة والتقييد والتخصيص، وهذا أصل عظيم مبني على أن الكلي المطلق لا يوجد في الخارج، بل لا يوجد إلا في الذهن، وإنما يوجد في الخارج المعين المتميز، وهذا لم يفت شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، بل بسطه بسطا رائعا، كسر به شوكة المبطلين، وردهم على أعقابهم، حيث قال في الرسالة التذمرية:

(وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود، وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه، ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد، ولا في غيره، فلا يقول عاقل إذا قيل أن العرش شيء موجود وأن البعوض شيء موجود، إن هذا مثل هذا، لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى

مشتركا كليا، هو مسمى الاسم المطلق، وإذا قيل هذا موجود، وهذا موجود، فوجود كل منهما يخصه، لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما، ولهذا سمى الله نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء وكانت تلك الأسماء مختصة به، إذا أضيفت إليه، لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين، وتماثل مسماهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة، والتخصيص اتفاقهما، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص، فقد سمى الله نفسه حيا، فقال: {اللّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ}، وسمى بعض عباده حيًا، فقال: {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ}، وليس هذا الحي مثل هذا الحي لأن قوله: الحي اسم لله مختص به وقوله: يخرج الحي من الميت اسم للحي المخلوق مختص به، وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص، ولكن ليس للمطلق مسمى موجود في الخارج، ولكن العقل يفهم من المطلق قدرًا مشتركا بين المسميين وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق، ولا بد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق، وما دل

عليه بالإضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه، سبحانه وتعالى، وكذلك سمى الله نفسه عليمًا حليمًا وسمى بعض عباده عليمًا فقال: {وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ} [الذاريات : 28]، يعني إسحق، وسمى آخر حليمًا، فقال: {فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ} [الصافات : 101]؛ يعني إسماعيل، وليس العليم كالعليم، ولا الحليم كالحليم، وسمى نفسه سميعًا بصيرًا، فقال: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا} [النساء : 58]، وسمى بعض عباده سميعًا بصيرًا فقال: {إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا} [الإنسان : 2]، وليس السميع كالسميع، ولا البصير كالبصير، وسمى نفسه بالرؤوف الرحيم فقال: {إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ} [الحج : 65]، وسمى بعض عباده بالرؤوف الرحيم فقال: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ} [التوبة : 128]، وليس الرءوف كالرءوف، ولا الرحيم كالرحيم، وسمى نفسه بالملك فقال: {الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ} [الحشر : 23]، وسمى بعض عباده بالملك فقال: {وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا} [الكهف : 79]، {وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ} [يوسف : 50]، وليس

الملك كالملك، وسمى نفسه بالمؤمن المهيمن، وسمى بعض عباده بالمؤمن، فقال: {أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ} [السجدة : 18]، وليس المؤمن كالمؤمن، وسمى نفسه بالعزيز فقال: {الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ} [الحشر : 23]، وسمى بعض عباده بالعزيز، فقال: {قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ} [يوسف : 51]، وليس العزيز كالعزيز، وسمى نفسه الجبار المتكبر، وسمى بعض خلقه بالجبار المتكبر، فقال: {كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ} [غافر : 35]، وليس الجبار كالجبار، ولا المتكبر كالمتكبر، ونظائر هذا متعددة، وكذلك سمى صفاته بأسماء، وسمى صفات عباده بنظير ذلك، فقال: {وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ} [البقرة : 255] ، {أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ} [النساء : 166]، وقال: {إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ} [الذاريات : 58]، وقال: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً} [فصلت : 15]، وسمى صفة المخلوق علمًا وقوة، فقال: {وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا} [الإسراء : 85]، وقال: {وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ} [يوسف : 76]، وقال: {فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ} [غافر : 83]، وقال: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً} [الروم : 54]، وقال {وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ} [هود :

52]، وقال: {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ} [الذاريات : 47]؛ أي بقوة، وقال: {وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ} [ص : 17]؛ أي ذا القوة، وليس العلم كالعلم ولا القوة كالقوة، ووصف نفسه بالمشيئة ووصف عبده بالمشيئة فقال: {لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} [التكوير : 28 ، 29]، وقال: {إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا} [الإنسان : 29 ، 30]، وكذلك وصف نفسه بالإرادة وعبده بالإرادة فقال: {تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} [الأنفال : 67]، ووصف نفسه بالمحبة، ووصف عبده بالمحبة فقال: {فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ} [المائدة : 54]، وقال: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ} [آل عمران : 31]، ووصف نفسه بالرضا، ووصف عبده بالرضا، فقال: {رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ} [المائدة : 119]، ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد، ولا إرادته مثل إرادته، ولا محبته مثل محبته، ولا رضاه مثل رضاه، وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفار، ووصفهم بالمقت فقال: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ} [غافر : 10]، وليس المقت مثل المقت،

وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد، كما وصف عبده بذلك، فقال: {وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ} [الأنفال: 30]، وقال: {إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا وَأَكِيدُ كَيْدًا} [الطارق: 15، 16]، وليس المكر كالمكر، ولا الكيد كالكيد، ووصف نفسه بالعمل، فقال: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ} [يس: 71]، ووصف عبده بالعمل فقال: {جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الواقعة: 24]، وليس العمل كالعمل، ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة، فقال: {وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا} [مريم: 52]، وقال: {وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ} [القصص: 62]، وقال: {وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا} [الأعراف: 22]، ووصف عباده بالمناداة والمناجاة، فقال: {إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ} [الحجرات: 4]، وقال: {إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ} [المجادلة: 12]، وقال: {إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ} [المجادلة: 9]، وليس المناداة ولا المناجاة، كالمناجاة والمناداة، ووصف نفسه بالتكليم في قوله: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا}، وقوله: {وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ}، وقوله: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ}، ووصف عبده بالتكليم في قوله: {وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ}، وليس التكليم

كالتكليم، ووصف نفسه بالتنبئة، ووصف بعض الخلق بالتنبئة، فقال: {وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ}، وليس الإنباء كالإنباء، ووصف نفسه بالتعليم ووصف عبده بالتعليم فقال: {الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ}، وقال: {تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ}، وقال: {لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ}، وليس التعليم كالتعليم، وهكذا وصف نفسه بالغضب، فقال: {وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ}، ووصف عبده بالغضب في قوله: {وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا}، وليس الغضب كالغضب، ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه، فذكر ذلك في سبع مواضع من كتابه أنه استوى على العرش، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره، في مثل قوله: {لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ}، وقوله: {فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ}، وقوله: {وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ}، وليس الاستواء كالاستواء، ووصف نفسه ببسط اليدين، فقال: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}، ووصف بعض خلقه ببسط اليد، في قوله {وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى

عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ} ، وليس اليد كاليد ، ولا البسط كالبسط، وإذا كان المراد بالبسط الإعطاء والجود فليس إعطاء الله كإعطاء خلقه ولا جوده كجودهم ونظائر هذا كثيرة، فلا بد من إثبات ما أثبته الله لنفسه ونفي مماثلته بخلقه، فمن قال ليس لله علم ولا قوة ولا رحمة، ولا كلام ولا يحب ولا يرضى ولا نادى ولا ناجى ولا استوى كان معطلا جاحدا ، ممثلا لله بالمعدومات والجمادات، ومن قال له علم كعلمي أو قوة كقوتي، أو حب كحبي أو رضاء كرضائي، أو يدان كيداي، أو استواء كاستوائي، كان مشبها ممثلا لله بالحيوانات، بل لا بد من إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل) (مجموع الفتاوى 9/3) انتهى كلام شيخ الإسلام .

تعليق:

وعليه فإن نصوص شيخ الإسلام ابن تيمية تدل دلالة واضحة على أنه بريء كل البراءة مما نسب إليه من شبهة التجسيم والتمثيل، والمنصف من الناس إذا رأى إماما مثله دافع عن الكتاب والسنة دفاعاً ليس له مثيل، قمع كل مبطل من أهل الأهواء والبدع من المتكلمين والفلاسفة والصوفية والشيعة، حتى دسوا له عند الحكام فسجن، وبدلوا

جهدهم في قتله وتشويه سمعته والتنفير عنه، فإنه لا يقول مثل هذا القول، بل الواحد من الناس لو طالع كتب شيخ الإسلام وتحلى بالعدل والإنصاف والموضوعية، واتقى الله أيقن أن ابن تيمية مؤيد منصور، وأنه حقيقة ذلك الإمام الفذ والعالم البارز، البارز في أصول الدين وعلومه، البالغ الذروة في علوم الإسلام الذي لا يشق له غبار، المجاهد الناقد لمختلف الملل والنحل والطرائق، الفاضح لانحرافات الصوفية وشرك القبورية ونحوهم، والكاشف لعورات أهل الأهواء والبدع من الجهمية والرافضة والمعتزلة والشيعة وغيرهم، المجاهد ضد المغضوب عليهم والضالين، وعلم أن المناوئين له يرمون إلى ضربه بكل شيء وبأي شيء ولو كان واهيا؛ لا يثبت ولا يرقى أن يكون كلاما يحكى حتى، فضلا أن يكون كلاما في العلم، وإنما غرضهم النيل من أهل السنة والجماعة منهجا وأفرادا، والنيل حتى من دين الإسلام، وهذا هدف أعداء الدين والمنافقين منهم ومن غيرهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

دعوى أن شيخ الإسلام أخذ التشبيه ممن قبله:

لقد وصف نفاة الصفات عقيدة أهل السنة والجماعة بأنها تشبيه وتجسيم، وأن معتنقيها من سلف الأمة وأئمتها مشبهة ومجسمة، وحطوا على شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى بالتبديع والتكفير، وكالوا لهم أنواعا من الشتائم والسباب، استمراراً للقاعدة التي أصلوها في حججهم لإثبات الصانع والنبوة.

بعد ذلك بحثوا -إن بحثوا فعلا- عن جذور القول بالتجسيم والتشبيه قبل ابن تيمية رحمه الله ليجعلوها أصولا له، أثرت في تفكيره وعقيدته، وتنوعت عباراتهم في تحديد تلك الأصول بدقة؛ فمن قائل: إن تجسيم ابن تيمية رحمه الله امتداد لتجسيم اليهود حين قالوا: {إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ} [آل عمران: 181]، وقالوا: {يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ} [المائدة: 64]، وقالوا: {عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ} [التوبة: 30].

وبعضهم يرى أن ابن تيمية رحمه الله تعالى انخدع بكلام أبي البركات البغدادي، الذي كان يهودياً، ويزعمون أنه تظاهر بالإسلام ولم يسلم، ولذلك يطلقون عليه "ابن ملكا الفيلسوف اليهودي المتمسلم" كما قال الكوثري.

ومنهم من يرى أن ابن تيمية رحمه الله حمل لواء المذهب الكرامي، نصيراً ومؤيداً حيث ذكر ذلك أحدهم بقوله: (لم تمت الكرامية . . لقد عاشت الكرامية بعد موت مؤسسها . . . ثم احتضنها عالم سلفي متأخر، ومفكر من أكبر مفكري الإسلام وهو (تقي الدين بن تيمية)، أو بمعنى أدق: سار الحشو في طريقه يدعم فكرة التشبيه والتجسيم، ويجتذب إليه مجموعة من أذكى رجال الفكر الإسلامي) (نشأة الفكر الفلسفي للنشار، السيف الصقيل تحقيق الكوثري) .

ولا يفوت أعداء ابن تيمية رحمه الله أن يعرجوا بالتلويح إلى إمام السنة أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، فأنشئوا مصطلح "مجسمة الحنابلة" أو "حشوية الحنابلة"، وجعلوهم أصولاً لابن تيمية رحمه الله تعالى يستقي منهم اعتقاده في الأسماء والصفات، فقالوا: إنه حنبلي مجسم حشوي.

ويعتمد مناوئو ابن تيمية على كتاب "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه" لابن الجوزي رحمه الله تعالى، يزعمون أنه هو الذي يمثل المسلك الصحيح للحنابلة، وأنه قصد

الرد على من اتجه إلى التشبيه من الحنابلة ، وبعضهم جعل تأثر ابن تيمية رحمه الله تعالى بكل ما ذكر وليس بمسلك واحد .

الجواب عن هذه الدعاوى الباطلة:

والجواب عن هذه الدعاوى الباطلة كالتالي:

وسطية ابن تيمية هي وسطية السلف بين المعطلة النفاة والمثبتة الغلاة:

يقف ابن تيمية رحمه الله تعالى كغيره من أئمة السلف موقف الوسط في إثبات الصفات بين المعطلة النفاة من جهة، وبين المثبتة الغلاة الذين شبهوا الله بخلقه من جهة، إلا أنه يشتد نكيره كغيره من سلف الأمة وأئمتها على النفاة أكثر من المثبتة الغلاة، وهذا أمر لا يخالفه فيه عاقل؛ لأن شر النفاة وجنايتهم على الدين وأهله أعظم من غيرهم من مثبتة الصفات الذين وقعوا في شر التشبيه والتمثيل.

قاعدة الموازنة بين الفرق:

ومع ذلك فإن موقفه من المشبهة هو دائما موقف الرد والمعارضة والتخطئة كما هو موجود في شرح حديث النزول ومجموع الفتاوى وغيرها من كتبه رحمه الله تعالى، وإن كان يرى أن من يثبت بعض الصفات كالكلابية والأشاعرة، ومن يغلو في الإثبات كالكرامية

أصح طريقاً وأخف خطأ من المعطلة وأقرب إلى الحق منهم، ولهذا يضع رحمه الله قاعدة مهمة في الموازنة بين الفرق فيقول في شرح العقيدة الأصفهانية:

(ولهذا كان المتكلمة الصفاتية كابن كلاب، والأشعري، وابن كرام خيراً وأصح طريقاً في العقليات والسمعيات من المعتزلة، والمعتزلة خيراً وأصح طريقاً في العقليات والسمعيات من المتفلسفة، وإن كان في قول كل من هؤلاء ما ينكر عليه، وما خالف فيه العقل والسمع) .

فالعقل الصريح والنقل الصحيح لا ينكران هذه الموازنة، والمنصف الحقيقي يعلم ذلك، بل يصدقه ويوافقه كما قال تعالى: {وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقّ} ، ولا ينكره إلا من له باع طويل في الإلحاد والتعطيل ولا يرقب في المؤمنين إلا ولا ذمة، ثم يقول رحمه الله تعالى: (ولكن من كان أكثر صواباً ، وأقوم قيلاً كان أحق بأن يقدم على من هو دونه تنزيلاً وتفصيلاً) .

فلقد أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم، وهذا من القسط الذي أمر الله به وأنزل به كتبه وبعث به رسوله، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ} [النساء : 135]، وقال تعالى: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ} [الحديد : 25].

ولما كان قول أهل التعطيل أعظم وأشر وأبعد عن الحق من قول أهل التجسيم، كانت عناية الكتب الإلهية بمناقشة شبه أهل التعطيل أكثر من عنايتها بالرد على شبه أهل التجسيم، وهذا أيضا بينه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى فقال في الدرء: (وقول المعطلة لما كان أبعد عن الحق من قول المجسمة، كانت حجج أهل التعطيل أضعف من حجج أهل التجسيم، ولما كان مرض التعطيل أعظم؛ كانت عناية الكتب الإلهية بالرد على أهل التعطيل أعظم، وكانت الكتب الإلهية قد جاءت بإثبات صفات الكمال على وجه التفصيل).

رد ابن تيمية على الممثلة:

وفي مقام رده رحمه الله على الممثلة أوضح مباينة الخالق للمخلوق، وأن صفاته عز وجل لا تشبه صفات الخلق، كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق؛ سبحانه وتعالى عما يقول المشبهة علواً كبيراً، فذكر رحمه الله تعالى في الدرء وغيره أن مذهب سلف الأمة

وأئمتها قائم على إثبات صفات الكمال على وجه التفصيل مع تنزيهه عن أن يكون له فيها مثيل، بل يثبتون له الأسماء والصفات وينفون عنه مماثلة المخلوقات ويأتون بإثبات مفصل ونفي مجمل، فيثبتون أن الله حي عليم قدير سميع بصير غفور رحيم ودود إلى غير ذلك من الصفات، ويثبتون مع ذلك أنه لا ند له ولا مثل له ولا كفء له ولا سمي له، مستشهدا رحمه الله تعالى بقوله سبحانه: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى:11]، ففي قوله تعالى: {ليس كمثله شيء} رد على أهل التمثيل، وفي قوله عز وجل: {وهو السميع البصير} رد على أهل التعطيل، ولهذا قيل: الممثل يعبد صنما والمعطل يعبد عدما .

وذكر أقسام الممثلة، حين مناقشته لهم في مسألة نزول الباري عزّ وجل وبين ضلالهم في عدة مواضع من كتبه، وذكر أنهم يعبدون صنماً، والمعطلة تعبد عدماً، وأن المعطل أعمى والممثل أعشى؛ وأن دين الله عز وجل بين الغالي فيه والجافي عنه، وأن مذهب السلف إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل ، واستعاذ بالله تعالى من تشبيه

المجسمة، وأما غلاتهم فقد حكم رحمه الله تعالى كغيره من السلف بكفرهم وضلالهم وخروجهم عن سواء السبيل.

كشف ابن تيمية لدسائس الجهمية:

وناقش رحمه الله تعالى، الأحاديث التي يستدل بها المشبهة؛ مثل ما ينسبونه إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم: (إن الله خلق خيلاً فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق)، وحديث نزول الرب عشية عرفة إلى الموقف على جمل أورق، ومصافحته للركبان، ومعانقته المشاة، وغيرها من الأكاذيب والافتراءات، وبين أن هذه الأحاديث موضوعة مكذوبة، وليست من الأدلة في شيء؛ لا العقلية ولا النقلية، فقال عنها رحمه الله تعالى: (هي أحاديث مكذوبة موضوعة باتفاق أهل العلم، فلا يجوز لأحد أن يُدخل هذا وأمثاله في الأدلة الشرعية)، كما لا يجوز أن تنسب لأهل السنة والجماعة كذبا وزورا ولا لأهل الإسلام من أجل التشنيع عليهم.

وذكر في كتابه الدرء؛ فيما يخص حديث عرق الخيل أنه كذبه بعض الناس على أصحاب حماد بن سلمة، وقالوا: إنه كذبه بعض أهل البدع، واتهموا بوضعه محمد بن

شجاع الثلجي، وقالوا: إنه وضعه ورمى به بعض أهل الحديث؛ ليقال عنهم إنهم يروون مثل هذا.

وفي موضع آخر من الدرء ذكر نحو هذا الكلام، وبين أن أصحاب هذه الموضوعات زنادقة وملاحدة يرمون إلى الطعن في الإسلام وأهله، وأنها لا تسري إلا في الجهلة ولا تنطلي إلا على الحمقى، وربما كان أصحابها ممن أبلغ في الجهل والضلال ضانين أنها حق وأن الحق يقوى بها، فقال رحمه الله تعالى: (وآخرون من الزنادقة والملاحدة كذبوا أحاديث مخالفة لصريح العقل ليهجنوا بها الإسلام، ويجعلوها قادحة فيه، مثل حديث عرق الخيل الذي فيه أنه خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق، فإن هذا الحديث وأمثاله لا يكذبه من يعتقد صدقه لظهور كذبه، وإنما كذبه من مقصوده إظهار الكذب بين الناس، كما يقولون: إنه وضعه بعض أهل الأهواء ليقول: أن أهل الحديث يروون مثل هذا، ومع هذا فكل أهل الحديث متفقون على لعنة من وضعه، ومما يشبه ذلك حديث الجمل الأورق وأنه ينزل عشية عرفة على جمل أورق فيصافح المشاة ويعانق الركبان، وحديث رؤيته لربه في الطواف، أو رؤيته ليلة المعراج بعين رأسه

وعليه تاج يلمع، بل وكل حديث فيه رؤيته لربه ليلة المعراج عيانا فإنها كلها أحاديث مكذوبة موضوعة باتفاق أهل المعرفة بالأحاديث، لكن الذين وضعوها يمكن أنهم كانوا زنادقة فوضعوها ليهجنوا بها من يرويها ويعتقدها من الجهال، ويمكن أن الذين وضعوها كانوا من الجهال الذين يظنون مثل هذا حقا وأنهم إذا وضعوه قووا الحق) .

ترجمة محمد بن شجاع الثلجي:

ومحمد بن شجاع الثلجي قال عنه الحافظ المزي: (وكان أحد الجهمية القائلين بالوقف في القرآن والمصنفين في ذلك، ولعثمان بن سعيد الدارمي كتاب في الرد عليه وعلى صاحبه بشر بن غياث المريسي وغيرهما من الجهمية، . . وقال عنه الإمام أحمد بن حنبل: مبتدع صاحب هوى، . . وقال زكريا بن يحيى الساجي: فأما ابن الثلجي فكان كذابا احتال في إبطال الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورده، نصرة لفلان ومذهبه، وقال أبو أحمد بن عدى: كان يضع أحاديث في التشبيه وينسبها إلى أصحاب الحديث يثلبهم بذلك، وقال أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ: كذاب لا تحل الرواية عنه لسوء مذهبه وزيغه عن الدين . .) .

وقال عنه الإمام الحافظ الذهبي: (وقال الجوزجاني: قال موسى بن القاسم الأشيب: كان كذابا خبيثا، وقال المروزي: وأتيته فقال: إنما أقول كلام الله كما أقول سماء الله، وأرض الله، وكان المتوكل هم بتوليته القضاء، فقيل له: هو من أصحاب بشر المريسي، فقال: نحن بعد في أصحاب بشر، فقطع الكتاب. قال المروزي: وحدثنا أبو إسحاق الهاشمي، سمعت الزيادي يقول: أشهدنا ابن الثلجي على وصيته، وكان فيها: ولا يعطى من ثلثي إلا من قال: القرآن مخلوق).

فهذه حال هذا الرجل الذي يقول عنه نصير الإلحاد والتعطيل إنه ثقة من أئمة الحنفية.

تعليق:

فيا سبحان الله أبعد هذا الكلام لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى، وبيانه لحقيقة الممثلة وحقيقة أصحاب الدسائس والمكائد من الجهمية في حق أهل السنة والجماعة ومنهجهم وعقيدتهم؛ يقال عنه إنه مجسم ومشبه؟، ولكن هذا دأب الطاعنين في الإسلام وأهله من ذوي التصورات السيئة والمقاصد الفاسدة، وأما الجهلة والحمقى فليسعهم

السكوت عما لا يعلمون، ذلك أسلم لهم في العاجل والآجل، وأما من أراد أن يبيع آخرته بدنياه، فإبليس قد عبّد لهم الطريق وزينه لمن اتبعه من الغاوين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الرد على فرية ابن بطوطة على شيخ الإسلام:

وزعم ابن بطوطة أمورا على شيخ الإسلام فقال في رحلته: (وكان بدمشق من كبار الفقهاء الحنابلة تقي الدين بن تيمية كبير الشام يتكلم في الفنون، إلا أن في عقله شيئاً . . وكنت إذ ذاك بدمشق، فحضرته يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع ويذكرهم، فكان من جملة كلامه أن قال: إن الله ينزل إلى سماء الدنيا كنزولي هذا، ونزل درجة من درج المنبر. .)، وهذا معول كثير من الزنادقة في النيل من شيخ الإسلام وقذفه بالتشبيه والتجسيم، ولنا أجوبة على ابن بطوطة ومن استشهد به؛ فنقول:

إن نزول ابن بطوطة بحسب ما ذكره هو نفسه في رحلته: (. . ولفرط اشتياقي إلى دمشق وصلت يوم الخميس التاسع من شهر رمضان المعظم عام ستة وعشرين إلى مدينة دمشق الشام. .) أما شيخ الإسلام فقد سجن في سجن القلعة في السادس من شهر شعبان من نفس العام إلى أن توفي في السجن، وعليه فكيف رأى ابن بطوطة ابن تيمية الذي سجن قبل أن يدخل إلى دمشق، اللهم إلا يقول أحدهم كان ابن تيمية يخرج من السجن ليعظ الناس ثم يعود إليه وكأنه في فندق؟ ومن الذي في عقله شيء ؟ .

إن رحلة ابن بطوطة كتاب قد حوا كثيرا من الخرافة والشركيات القبورية وغيرها دون بيان الغلط فيها أو التحذير منها، بل كثيرا ما يصفها بالعظمة والبركة؛ مما يضع ابن بطوطة في قفص الاتهام في دينه وعقيدته، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما رواه عن قرافة مصر ومزاراتها؛ حيث قال: (ولمصر القرافة العظيمة الشأن في التبرك بها، وقد جاء في فضلها أثر أخرجه القرطبي وغيره، لأنها من جملة الجبل المقطم الذي وعد الله أن يكون روضة من رياض الجنة، وهم يبنون بالقرافة القباب الحسنة، ويجعلون عليها الحيطان فتكون كالدور، ويبنون بها البيوت، ويرتبون القراء يقرؤون ليلاً ونهاراً بالأصوات الحسان، ومنهم من يبني الزاوية والمدرسة إلى جانب التربة، ويخرجون كل ليلة جمعة إلى المبيت بأولادهم ونسائهم، ويطوفون على الأسواق بصنوف المآكل، ومن المزارات الشريفة المشهد المقدس العظيم الشأن حيث رأس الحسين بن علي عليهما السلام، وعليه رباط ضخم عجيب البناء، على أبوابه حلق الفضة وصفائحها أيضاً كذلك، وهو موفى الحق من الإجلال والتعظيم..).

وقال أيضا: (. . وبخارج سمرقند قبر قثم بن العباس بن عبد المطلب، رضي الله عن العباس وعن ابنه، وهو المستشهد حين فتحها، ويخرج أهل سمرقند كل ليلة اثنين وجمعة إلى زيارته، والتتر يأتون لزيارته، وينذرون له النذور العظيمة، ويأتون إليه بالبقر والغنم والدراهم والدنانير، فيصرف ذلك في النفقة على الوارد والصادر ولخدام الزاوية والقبر المبارك. .).

وغير هذا الهراء في رحلته كثير؛ فمن يقول مثل هذا أيقبل قوله في إمام عظيم مثل شيخ الإسلام ابن تيمية؛ الذي شهد له القاصي والداني بالعلم والإيمان والصدق، بل كان الأولى أن يلحق بمن ترد روايته ولا تقبل شهادته من القبوريين من أهل الأهواء والبدع، وليس بالغريب أن رجلا مثل ابن بطوطة ينصب العداء لابن تيمية، فالمنهج مختلف، والعقيدة مختلفة، والمشرب مختلف، فذاك رحالة مؤرخ لا غير، ليس له ما يؤهله ليتكلم في الرجال ويخوض في الجرح والتعديل ولا أظهر من العلم ما يزن به مقالات الناس في العقائد وأصول الدين، وأما ابن تيمية فعالم رباني؛ وبحر لا ساحل له؛ وبرع في كل علم خاض فيه؛ قد أقر له المحب والخصم ممن آثر العدل والإنصاف على الوقيعة فيه بغير حق.

ثم إنه على ما ذكره بعض المحققين حول مقولة ابن بطوطة هذه عن شيخ الإسلام؛ فإنها مأخوذة من نصر المنبجي المعروف بعداوته الشديدة لابن تيمية رحمه الله تعالى، حيث قال ابن حجر في الدرر الكامنة: (. . .الشيخ نصر المنبجي كان قد تقدم في الدولة لاعتقاد بيبرس الجاشنكير فيه، فبلغه أن ابن تيمية يقع في ابن العربي، لأنه كان يعتقد أنه مستقيم وأن الذي ينسب إليه من الاتحاد أو الإلحاد من قصور فهم من ينكر عليه، فأرسل ينكر عليه وكتب إليه كتابا طويلا ونسبه وأصحابه إلى الاتحاد الذي هو حقيقة الإلحاد، فعظم ذلك عليهم وأعانه عليه قوم آخرون ضبطوا عليه كلمات في العقائد مغيرة وقعت منه في مواعيده وفتاويه، فذكروا أنه ذكر حديث النزول فنزل عن المنبر درجتين فقال كنزولي هذا فنسب إلى التجسيم ورده على من توسل بالنبي صلى الله عليه وسلم أو استغاث. .) .

وهكذا أهل الأهواء والبدع يجمعهم عداؤهم للسنة وأهلها ، فيفترون على أئمة السنة وعلمائها ، ويتناقلون تلك الافتراءات، فتشتهر حتى يظن الظان وقوعها بالفعل، وعند التحقيق تتبدد وتتلاشى .

ومما ذكره محققو هذه الرواية لابن بطوطة في بيان كذبها أن شيخ الإسلام لم يكن يعظ على منبر الجامع، بل كان يعظ الناس على كرسي؛ كما ذكره عنه الإمام الذهبي حيث رواه عنه ابن عبد الهادي في العقود الدرية، وعلى طريقة المفسرين والمحدثين، كما ذكره عنه ابن حجر في الدرر الكامنة.

فهذا النقد المتقدم نقدا خارجيا من حيث الرواية، أما من حيث النقد الداخلي فنقول: إن منهج وعقيدة ابن تيمية في الصفات عموما وفي نزول الباري خصوصا تتنافى وما ذكره عنه ابن بطوطة، ذلك أن شيخ الإسلام كسائر أهل السنة والجماعة يثبت صفات الله تعالى التي أثبتها الله سبحانه لنفسه وأثبتها له رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تعطيل ولا تأويل ولا تمثيل ولا تحريف، فهو القائل عن صفة النزول: (والذي يجب القطع به أن الله ليس كمثله شيء في جميع ما يصف به نفسه، فمن وصفه بمثل صفات المخلوقين في شيء من الأشياء فهو مخطئ قطعًا، كمن قال: إنه ينزل فيتحرك وينتقل، كما ينزل الإنسان من السطح إلى أسفل الدار، كقول من يقول: إنه يخلو منه العرش، فيكون نزوله تفريغًا لمكان وشغلا لآخر، فهذا باطل يجب تنزيه الرب عنه كما تقدم، وهذا

هو الذي تقوم على نفيه وتنزيه الرب عنه الأدلة الشرعية والعقلية) (مجموع الفتاوى 578/5) .

وقال أيضا : (والأحسن في هذا الباب مراعاة ألفاظ النصوص؛ فيثبت ما أثبت الله ورسوله باللفظ الذي أثبته، وينفي ما نفاه الله ورسوله كما نفاه، وهو أن يثبت النزول والإتيان والمجيء؛ وينفي المثل والسمي والكفؤ والند ، وبهذا يحتج البخاري وغيره على نفي المثل، يقال: ينزل نزولا ليس كمثله شيء ، نزل نزولا لا يماثل نزول المخلوقين نزولا يختص به، كما أنه في ذلك وفي سائر ما وصف به نفسه ليس كمثله شيء في ذلك، وهو منزه أن يكون نزوله كنزول المخلوقين وحركتهم وانتقالهم وزوالهم مطلقا ، لا نزول الآدميين ولا غيرهم .

فالمخلوق إذا نزل من علو إلى سفل زال وصفه بالعلو، وتبدل إلى وصفه بالسفول، وصار غيره أعلى منه، والرب تعالى لا يكون شيء أعلى منه قط، بل هو العلي الأعلى، ولا يزال هو العلي الأعلى مع أنه يقرب إلى عباده ويدنو منهم وينزل إلى حيث شاء

ويأتي كما شاء، وهو في ذلك العلي الأعلى الكبير المتعالي، علي في دنوه قريب في علوه) (مجموع الفتاوى 424/16) .

وها هي كتب شيخ الإسلام ملآ بإثبات ما أثبته الله ورسوله ونفي ما نفاه الله ورسول على مراد الله ورسوله، سائرا فيها على منهج أهل السنة والجماعة كما بيناه في هذا الكتاب، بل إن ابن تيمية رحمه الله تعالى قد ألف رسالة خاصة في شرح حديث نزول الباري عز وجل؛ بين فيها عقيدة سلف الأمة وأئمتها ، ورد فيها على المبطلين من المعطلة والمشبهة، وعلى هذا فلا يقول أحد عنه: إنه يشبه الخالق بالمخلوق؛ إلا من فقد عقله أو أوغل في الجهل والبغي، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

موقف ابن تيمية من اليهود:

أما اليهود فلم يأل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى جهدا في عداوتهم وكشف ضلالهم ودحض شبهاتهم في كثير من المواضع في كتبه، وهو الذي اجتمع له من العلوم النقلية والعقلية ومن الخبرة بالفرق والطوائف وأقوالهم ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما لم يجتمع لغيره، مما يبين عدم صلته بهم أو تأثره بمنهجهم أو عقائدهم، وتراثه الذي خلفه من الكتب والرسائل لخير دليل، يقر به الموافق والمخالف، فنسبته إلى جذور يهودية أو إلى الصابئة من المضحكات، التي إن دلت على شيء فإنما تدل على حمق صاحبها وجهله، أو حقده البالغ على الحق وأهله.

فلقد كان اعتماده رحمه الله تعالى على القرآن الكريم والحديث الصحيح، فقد أثبت رحمه الله تعالى ما أثبته القرآن، من أن اليهود أشد عداوة للمسلمين من النصارى، استنادا لقوله تعالى: {لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى} [المائدة: 82]؛ فقال مصدقا للآية الكريمة: (فهو كما أخبر سبحانه وتعالى فإن عداوة المشركين واليهود للمؤمنين أشد

من عداوة النصارى، والنصارى أقرب مودة لهم، وهذا معروف من أخلاق اليهود فإن اليهود فيهم من البغض والحسد والعداوة ما ليس في النصارى وفي النصارى من الرحمة والمودة ما ليس في اليهود والعداوة أصلها البغض فاليهود كانوا يبغضون أنبياءهم فكيف ببغضهم للمؤمنين) .

قلت: ولكن أنصار الإلحاد والتعطيل كما جعلوا ابن تيمية رحمه الله تعالى نصيرا للكرامية بل وكراميا لقوله: إنهم أقرب إلى الحق من النفاة والجهمية، فإنهم لا يتورعون أن يجعلوه نصيرا للنصرانية بل ونصرانيا لقوله: إنهم أقرب مودة للمؤمنين من اليهود والمشركين، وهذا بحمد الله سبحانه وتعالى لا يقوله من يدري ما يقول، فإن الله تعالى هو الذي قال: {لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ} [المائدة/82]، قال شيخ الإسلام: (فلما كان فيهم رهبة وعدم كبر كانوا أقرب إلى الهدى) .

وقال شيخ الإسلام مفسرا للآية 82 من سورة المائدة: (فهو كما أخبر سبحانه وتعالى، فإن عداوة المشركين واليهود للمؤمنين أشد من عداوة النصارى، والنصارى أقرب مودة لهم، وهذا معروف من أخلاق اليهود، فإن اليهود فيهم من البغض والحسد والعداوة ما ليس في النصارى، وفي النصارى من الرحمة والمودة ما ليس في اليهود، والعداوة أصلها البغض، فاليهود كانوا يبغضون أنبياءهم فكيف ببغضهم للمؤمنين، وأما النصارى فليس في الدين الذي يدينون به عداوة ولا بغض لأعداء الله الذين حاربوا الله ورسوله وسعوا في الأرض فسادا، فكيف بعداوتهم وبغضهم للمؤمنين المعتدلين أهل ملة إبراهيم المؤمنين بجميع الكتب والرسل).

ثم بين رحمه الله أن هذا الكلام ليس فيه مدح للنصارى ولا وعد لهم بالنجاة في الآخرة؛ فقال: (وليس في هذا مدح للنصارى بالإيمان بالله ولا وعد لهم بالنجاة من العذاب واستحقاق الثواب، وإنما فيه أنهم أقرب مودة)، وبعد ذلك بين السبب الذي جعل النصارى أقرب مودة من غيرهم من اليهود والمشركين؛ فقال: (وقوله تعالى: {ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون}؛ أي بسبب هؤلاء وسبب ترك الاستكبار

يصير فيهم من المودة ما يصيرهم بذلك خيرا من المشركين وأقرب مودة من اليهود والمشركين) (الجواب الصحيح 107/3) .

ثم ذكر رحمه الله تعالى أن المسلمين وسط بين اليهود والنصارى في الدين كله، فقال في كتاب الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (ومن تدبر حال اليهود والنصارى مع المسلمين وجد اليهود والنصارى متقابلين هؤلاء في طرف ضلال وهؤلاء في طرف يقابله والمسلمون هم الوسط، وذلك في التوحيد والأنبياء والشرائع والحلال والحرام والأخلاق وغير ذلك) .

التشبيه الواقع من اليهود والنصارى:

ثم بين ما عليه اليهود من تشبيه الخالق بالمخلوق وما عليه النصارى من تشبيه المخلوق بالخالق وأن القولين متلازمين فقال: (فاليهود يشبهون الخالق بالمخلوق في صفات النقص المختصة بالمخلوق التي يجب تنزيه الرب سبحانه عنها كقول من قال منهم إنه فقير وإنه بخيل وإنه تعب لما خلق السماوات والأرض، والنصارى يشبهون المخلوق بالخالق في

صفات الكمال المختصة بالخالق التي ليس له فيها مثل كقولهم إن المسيح هو الله وابن الله؛ وكل من القولين يستلزم الآخر) .

طعن اليهود والنصارى في الله وفي شرعه:

ثم ذكر ما عليه اليهود والنصارى من الطعن في الله سبحانه و في شرعه وفي النسخ فقال: (واليهود تزعم أن الله يمتنع منه أن ينسخ ما شرعه كما يمتنع ما لا يدخل في القدرة أو ينافي العلم والحكمة، والنصارى يجوزون لأكابرهم أن ينسخوا شرع الله الذي بعث به رسله فيحللوا ما حرم كما حللوا الخنزير وغيره من الخبائث بل لم يحرموا شيئًا ويحرمون ما حلل كما يحرمون في رهبانيتهم التي ابتدعوها وحرموا فيها من الطيبات ما أحله الله ويسقطون ما أوجب كما أسقطوا الختان وغيره وأسقطوا أنواع الطهارة من الغسل وإزالة النجاسة وغير ذلك، ويوجبون ما أسقط كما أوجبوا من القوانين ما لم يوجبه الله وأنبياؤه) .

المسلمون وسط بين اليهود والنصارى:

وبعد أن بين شيخ الإسلام ما عليه كل من اليهود والنصارى من الضلال في وصف الرب عز وجل وفي التحريف لشرعه والتكذيب لرسله؛ ذكر خير الناس وأوسطهم وهم المسلمون، فقال: (والمسلمون وصفوا الرب بما يستحقه من صفات الكمال ونزهوه عن النقص وأن يكون له مثل فوصفوه بما وصف به نفسه وبما وصفته به رسله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل مع علمهم أنه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وقالوا ألا له الخلق والأمر فكما لا يخلق غيره لا يأمر غيره بل الدين كله له هو المعبود المطاع الذي لا يستحق العبادة إلا هو ولا طاعة لأحد إلا طاعته وهو ينسخ ما ينسخه من شرعه وليس لغيره أن ينسخ شرعه) .

ثم وصف رحمه الله تعالى اليهود والنصارى بالخبث وأن المسلمين أطهر منهم فقال: (واليهود يبالغون في طهارة أبدانهم مع خبث قلوبهم والنصارى يدعون أنهم يطهرون قلوبهم مع نجاسة أبدانهم والمسلمون يطهرون أبدانهم وقلوبهم جميعا ، والنصارى لهم عبادات وأخلاق بلا علم ومعرفة ولا ذكاء واليهود لهم ذكاء وعلم ومعرفة بلا عبادات

ولا أخلاق حسنة)، ثم وصف المسلمين بأنهم: (أهل الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا غير المغضوب عليهم الذين يعرفون الحق ولا يعملون به كاليهود ولا الضالين الذين يعملون ويعبدون ويزهدون بلا علم كالنصارى).

وذكر رحمه الله تعالى أن الله سبحانه وصف اليهود بالكبر والبخل والجبن، والقسوة وكتمان العلم وسلوك سبيل الغي وهو سبيل الشهوات والعدوان، ويخلص رحمه الله تعالى إلى القول بأن في أمة محمد صلى الله عليه وسلم من الخلق والدين والتوحيد والعبادة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي فيه صلاح العباد في المعاش والمعاد ما لم يوجد مثله في الأمتين.

اليهود من غلاة المجسمة:

وقد ارتضى شيخ الإسلام رحمه الله قول السلف في غلاة المجسمة أنهم كفار، وبين أن اليهود من غلاة المجسمة فقال: (ومن غلاة المجسمة اليهود، من يحكى عنه أنه قال:

إن الله بكى على الطوفان حتى رمد، وعادته الملائكة، وأنه ندم حتى عض يده وجرى منه الدم)، وذكر أن هذا كفر واضح صريح.

ولعل طعن أنصار الإلحاد والتعطيل في أصول ابن تيمية رحمه الله تعالى ونسبته إلى التجسيم والتشبيه مرده إلى أنه قد سفه عقولهم بعد أن نقض مذاهبهم ونسف أقوالهم نسفا؛ في كثير من المواضع في كتبه؛ مثل قوله في كتاب الدرء: (والمقصود هنا أن هؤلاء النفاة لا يمكنهم إقامة حجة على غلاة المجسمة الذين يصفونه بالنقائص حتى الذين يقولون ما يحكى عن بعض اليهود أنه بكى على الطوفان حتى رمد وأنه عض يده حتى جرى منه الدم ندما ونحو ذلك من المقالات التي هي من أفسد المقالات وأعظمها كفرا ليس مع هؤلاء النفاة القائلين بأنه بداخل العالم ولا خارجه حجة عقلية يبطلون بها مثل هؤلاء الأقوال الباطلة فكيف بما هو دونها من الباطل فكيف بالأقوال الصحيحة).

رد ابن تيمية على الممثلة:

وفي رده رحمه الله تعالى على من قال من الأمم "أن المسلمين يقولون إن لله عينين يبصر بهما ويدين يبسطهما وساقا ووجها يوليه إلى كل مكان وجنبا"؛ قال: (ما ذكرتموه

عن المسلمين كذب ظاهر عليهم . . ، فهذا النظم الذي ذكروه ليس هو في القرآن ولا في الحديث ولا يعرف عالم مشهور من علماء المسلمين ولا طائفة مشهورة من طوائفهم يطلقون العبارة التي حكوها عن المسلمين . . ، ولكن هؤلاء ركبوا من ألفاظ القرآن بسوء تصرفهم وفهمهم تركيبا زعموا أن المسلمين يطلقونه، وليس في القرآن ما يدل ظاهره على ما ذكروه) .

رد ابن تيمية على قول اليهود: "يد الله مغلولة":

ثم أجاب رحمه الله تعالى عن ما حكاه القرآن عن اليهود بقوله: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ} ، فقال في الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (اليهود أرادوا بقولهم: يد الله مغلولة: أنه بخيل، فكذبهم الله في ذلك، وبيّن أنه جواد لا يبخل، فأخبر أن يديه مبسوطتان، كما قال: {وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُورا} ، فبسط اليدين المراد به الجود والعطاء، ليس المراد ما توهموه من بسط مجرد، ولما كان العطاء باليد يكون ببسطها صار من المعروف في اللغة: التعبير ببسط اليد عن العطاء، فلما

قالت اليهود: يد الله مغلولة، وأرادوا بذلك: أنه بخيل كذبهم الله في ذلك، وبين أنه جواد ماجد) .

ذكر ابن تيمية اتفاق جميع النبوات على إثبات اليدين:

ثم ذكر اتفاق جميع النبوات على إثبات اليدين، ولا إشكال في ذلك لا نقلا ولا عقلا، فقال: (وإثبات اليدين له موجود في التوراة وسائر النبوات كما هو موجود في القرآن، فلم يكن في هذا شيء يخالف ما جاءت به الرسل ولا ما يناقض العقل وقد قال تعالى لإبليس: {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} ، فأخبر أنه خلق آدم بيديه وجاءت الأحاديث الصحيحة توافق ذلك) .

قول ابن تيمية في جنب الله تعالى:

ثم واصل رحمه الله تعالى الدفاع عن المسلمين والرد على غيرهم في نسبتهم القول في الجنب للمسلمين، فقال في الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: (وأما قولهم وجنب فإنه لا يعرف عالم مشهور عند المسلمين ولا طائفة مشهورة من طوائف المسلمين أثبتوا لله جنبا نظير جنب الإنسان. . . ، وفي القرآن ما يبين أنه ليس المراد بالجنب ما هو

نظير جنب الإنسان فإنه قال: {أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ}، والتفريط ليس في شيء من صفات الله عز وجل، والإنسان إذا قال فلان قد فرط في جنب فلان أو جانبه لا يريد به أن التفريط وقع في شيء من نفس ذلك الشخص بل يريد به أنه فرط في جهته وفي حقه..).

وعلى افتراض أن إضافة الجنب لله تعالى تتضمن صفة الله عز وجل؛ لم يفت شيخ الإسلام أن يستطرد قاعدة أهل السنة والجماعة التي دل عليها القرآن من الإثبات المفصل والنفي المجمل، وأنه سبحانه ليس كمثله شيء ولم يكن له كفء، فقال: (وإذا قدر أن الإضافة هنا تتضمن صفة الله كان الكلام في هذا كالكلام في سائر ما يضاف إليه تعالى من الصفات وفي التوراة من ذلك نظير ما في القرآن)، وذكره التوراة هنا لإقامة الحجة على اليهود، فكيف يجعلهم من يجعلهم له أصولا.

موقف الكتاب والسنة من الصفات الواردة في التوراة:

وهذا يتبين بما قاله بعد ذلك: (ما في القرآن والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من وصف الله بهذه الصفات التي يسميها بعض الناس تجسيما هو مثل ما في التوراة

وسائر كتب الأنبياء وهذا الذي في التوراة وكتب الأنبياء ليس مما أحدثه أهل الكتاب ولو كانوا هم ابتدعوا ذلك ووصفوا الخالق بما يمتنع عليه من التجسيم لكان النبي ذمهم على ذلك كما ذمهم على ما وصفوه به من النقائص في مثل قوله تعالى: {لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ}، وقوله: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}، وقال تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ}، فنفى عنه اللغوب الذي يظن في لفظ الاستراحة الذي في التوراة فإن فيها أن الله خلق العالم في ستة أيام ثم استراح في يوم السبت فظن بعض الناس أنه تعب فاستراح) .

وإذا كان إثبات الصفات يستلزم التجسيم فكيف لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ما كان في التوراة من إثبات الصفات التي كان يحدثه بها أحبار اليهود وعلمائهم، وهذا أيضا ذكره شيخ الإسلام في الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح فقال: (وأما ما في التوراة من إثبات الصفات فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم شيئًا من ذلك بل كان علماء اليهود إذا ذكروا شيئًا من ذلك يقرهم عليه ويصدقهم عليه كما في الصحيحين عن

عبد الله بن مسعود: "أن حبرا من اليهود جاء إلى رسول الله فقال: يا محمد إن الله عز وجل يوم القيامة يحمل السماوات على إصبع والأرض على إصبع والجبال والشجر على إصبع والماء والثرى على إصبع وسائر الخلق على إصبع ثم يهزهن فيقول أنا الملك قال فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه تعجبا وتصديقا لقول الحبر ثم قرأ: {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} الآية"، وفي التوراة "إن الله كتب التوراة بإصبعه"، وإذا ثبت أن مثل هذه النصوص في التوراة والكتب المتقدمة باتفاق أهل الكتاب وبما يشهد على ذلك من أخبار الرسول بنظير ذلك وترك إنكاره لما في التوراة وتصديقه على ما كانوا يذكرونه من ذلك لم يكن المسلمون مختصين بذكر ما سموه تجسيما بل يلزم أهل الكتاب اليهود والنصارى من ذلك نظير ما يلزم المسلمين) .

تعليق:

إن مادة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كثيرة وغزيرة، لا يسعنا نقلها جميعها، وهي ذات جودة عالية ونوعية رفيعة، فاق بها كثيرا ممن سبقه وممن أتى بعده، فهو

موسوعة علمية بحق، وهو كما قيل عنه: بحر لا ساحل له، وهذا الذي أشرنا إليه قطرة من بحر علومه التي من الله عز وجل بها عليه وعلينا، ومن أراد أن يستزيد من فضل الله واهب النعم؛ فليصدق الله تعالى، وليقبل على كتب شيخ الإسلام وقلبه عامر بالإخلاص لربه، يرى بإذن الله تعالى نور الهدى، فيبصر من العمى، ويرى خبايا أنصار الإلحاد والتعطيل، وزيف أقوالهم، وسوء نواياهم، والله المستعان.

موقف ابن تيمية من أبي البركات:

حاول المغرضون من المنظرين للإلحاد والتعطيل من الجهمية والمعتزلة؛ وسلالتهم في هذا الزمان مثل الكوثري ومن على شاكلته؛ إلصاق شيخ الإسلام بالأصول اليهودية، وأنه ورث عنهم التشبيه والتجسيم، وكمثال عملي واقعي رموه بالأخذ عن الفيلسوف أبي البركات البغدادي الذي وصفوه باليهودية رغم ثبوت إسلامه، صاحب كتاب المعتبر، الذي أثر في نهج شيخ الإسلام وعقيدته على حد زعمهم.

ترجمة أبي البركات:

هذا الرجل الذي قال عنه القفطي: (هبة الله بن ملكا أبو البركات اليهودي فِي أكثر عمره المهتدي فِي آخر أمره، أَوْحد الزمان، طبيب فاضل عالم بعلوم الأوائل من يهود بغداد، قريب العهد من زماننا، كَانَ فِي وسط المائة السادسة، وكَانَ موفق المعالجة لطيف الإشارة، وقف عَلَى كتب المتقدمين والمتأخرين فِي هَذَا الشأن واعتبرها واختبرها، فلما صفت لديه وانتهى أمرها إِلَيْهِ صنف فِيهَا كتاباً سماه المعتبر إخلاء من النوع والرياضي وأتى فِيهِ بالمنطق والطبيعي والإلهي، فجاءت عبارته فصيحة

ومقاصده فِي ذَلِكَ الطريق صحيحة، وهو أحسن كتاب صنف فِي هَذَا الشأن فِي هَذَا الزمان) (إخبار العلماء بأخبار الحكماء) .

وقال عنه ابن أبي أصيبعة: (. . كان يهودياً وأسلم بعد ذلك. . وكان مبدأ تعلمه صناعة الطب أن أبا الحسن سعيد بن هبة اللّه بن الحسين كان من المشايخ المتميزين في صناعة الطب، وكان له تلاميذ عدة يتناوبونه في كل يوم للقراءة عليه، ولم يكن يقرئ يهودياً أصلاً. . وقيل إن أوحد الزمان كان سبب إسلامه أنه دخل يوماً إلى الخليفة، فقام جميع من حضر إلا قاضي القضاة، فإنه كان حاضراً ولم ير أنه يقوم مع الجماعة لكونه ذمياً، فقال يا أمير المؤمنين، إن كان القاضي لم يوافق الجماعة لكونه يرى أني على غير ملته، فأنا أسلم بين يدي مولانا، ولا أتركه ينتقصني بهذا، وأسلم. . وكان أوحد الزمان لما أسلم يتنصل كثيراً من اليهود ويلعنهم ويسبهم. . وجرى ذكر اليهود، فقال أوحد الزمان: لعن اللّه اليهود. .) (عيون الأنباء في طبقات الأطباء) .

فإسلام أبي البركات ثابت والحمد لله، وبغضه لليهود مدون مسطور في كتب التاريخ، ولا يعيب شيخ الإسلام أن يدرس كتابه كما درس كتب ابن سينا والرازي،

ويذكر ما له وما عليه، بل العيب والعار على من يعير المسلم بماضيه، والأشد منه أن ينفى عنه الإسلام، وكان الأولى أن يتهم بالتأثر باليهودية من يحقق كتب اليهود ويخرجها للناس؛ مثل ما فعل الكوثري في كتاب اليهودي موسى بن ميمون الذي أظهر الإسلام وأبطن الكفر؛ ذاك الفيلسوف الذي ألف في إنكار المعاد، حتى إن اليهود أنفسهم أنكروا عليه ذلك، والعجيب أن هذا الكوثري اعترف بيهوديته، ورغم ذلك حقق كتابه وأخرجه للناس، وكأن تراث المسلمين لا يكفي حتى يأتينا بتراث اليهود، وهذا من الخذلان الذي كتبه الله تعالى على من كاد لدينه وأوليائه ولم يأل جهدا في محاربة الحق وأهله.

ترجمة موسى بن ميمون:

قال عنه القفطي: (موسى بن ميمون الإسرائيلي الأندلسي كَانَ هَذَا الرجل من أهل الأندلس يهودي النحلة، قرأ علم الأوائل بالأندلس، وأحكم الرياضيات، وأخذ أشياء من المنطقيات، وقرأ الطب هناك فأجاده علما وَلَمْ يكن لَهُ جسارة عَلَى العمل، ولما نادى عبد المؤمن بن علي الكومي البربري المتولي عَلَى المغرب فِي البلاد الَّتِي ملكها بإخراج اليهود والنصارى منها، وقدر لهم مدة، وشرط لمن أسلم منهم بموضعه عَلَى

أسباب ارتزاقه مَا للمسلمين وعليه مَا عليهم، ومن بقى عَلَى رأي أهل ملته، فلما لم يخرج قبل الأجل الَّذِي أجله ومَا أن يكون بعد الأجل فِي حكم السلطان مستهلك النفس والمال، ولما استقر هَذَا الأمر خرج المخفون وبقى من ثقل ظهره وشح بأهله وماله فأظهر الإسلام وأسر الكفر، فكان موسى بن ميمون ممن فعل ذَلِكَ ببلده وأقام، ولما أظهر شعار الإسلام التزم بجزئياته من القراءة والصلاة لفعل ذَلِكَ إلى أن مكنته الفرصة من الرحلة بعد ضم أطرافه فِي مدة احتملت ذَلِكَ، وخرج عن الأندلس إلى مصر ومعه أهله ونزل مدينة الفسطاط بَيْنَ يهودها فأظهر دينه. . ومات موسى بن ميمون بمصر فِي حدود سنة خمسين وستمائة، وتقدم إلى مخلفيه أن يحملوه إذا انقطعت رائحته إلى بحيرة طبرية ويدفنوه هناك، طلباً لما فِيهَا من قبور بني إسرائيل ومقدميهم فِي الشريعة، ففعل بِهِ ذَلِكَ، وكَانَ عالما بشريعة اليهود وأسرارها، وصنف شرحاً للتلمود الَّذِي هو شرح التوراة وتغيرها، وبعضهم يستجيده، وغلبت عَلَيْهِ النحلة الفلسفية فصنف رسالة إبطال المعاد الشرعي، وأنكر عَلَيْهِ مقدمو اليهود أمرها فأخفاه إلا عمن يرى رأيه فِي ذَلِكَ، وصنف مختصراً لأحد وعشرين كتاباً من كتب جالينوس بزيادة جمة عَلَى ستة عشر فجاءه فِي غاية الاختصار وعدم الفائدة. . وابتلى فِي آخر زمانه برجل من الأندلس فقيه يعرف بأبي

العرب بن معيشة وصل إلى مصر واجتمع بِهِ وحاققه عَلَى إسلامه بالأندلس، وشنع عَلَيْهِ، وأدام أذاه، فمنعه عنه عبد الرحيم بن علي الفاضل وقال لَهُ رجل مكره لا يصح إسلامه شرعاً) (إخبار العلماء بأخبار الحكماء) .

قال عنه ابن أصيبعة: (هو الرئيس أبو عمران موسى بن ميمون القرطبي، يهودي، عالم بسنن اليهود، ويعد من أحبارهم وفضلائهم، وكان رئيساً عليهم في الديار المصرية. . وقيل إن الرئيس موسى كان قد أسلم في المغرب وحفظ القرآن واشتغل بالفقه، ثم إنه لما توجه إلى الديار المصرية وأقام بفسطاط مصر ارتد) (عيون الأنباء في طبقات الأطباء) .

وقال عنه الزركلي: (موسى بن ميمون بن يوسف بن إسحاق، أبو عمران القرطبي: طبيب فيلسوف يهودي، ولد وتعلم في قرطبة، وتنقل مع أبيه في مدن الأندلس، وتظاهر بالإسلام، وقيل: أكره عليه، فحفظ القرآن وتفقه بالمالكية، ودخل مصر، فعاد إلى يهوديته، وأقام في القاهرة 37 عاما كان فيها من سنة 567 هـ رئيسا روحيا لليهود) (الأعلام للزركلي 7 / 329) .

منهج ابن تيمية الكلام بعلم وعدل وإنصاف:

ونعود إلى المقصود فنقول: إن شيخ الإسلام درس كتب المتكلمين والفلاسفة، وفند أصولهم جميعها، وقد كان مما حلاه الله تعالى به في نقضه لكتب الضلال وأقوال أصحابها أنه اتصف بالعدل والإنصاف مع تحرير الأقوال والتحقيق العلمي الفريد من نوعه، فقد كان نابغة في تاريخ البشرية، علمها كيف يكون النقد من غير تعد ولا تطاول، لاكما عامله خصومه من أنصار الإلحاد والتعطيل، بل كثيرا ما يذكر محاسن من ينتقده إذا كان له محاسن، فهو لم يبخس أحدا خصلة حميدة كانت له حتى مع من تسبب له بالسجن والأذى، فإنه بالرغم من نقده الشديد للأشاعرة مثلا فكثيرا ما ينوه بمحاسنهم ويذكر عنهم أنهم فضلاء لم يتعمدوا مخالفة الحق، بل ويعتذر لهم، وإذا ما هاجمهم مبطل من الجهمية والرافضة والمعتزلة بالباطل؛ رد عليه ودافع عنهم ما أمكنه إلى ذلك سبيلا، مع عدم مخالفة الحق الثابت بالكتاب والسنة، فإنه فيهما لا يحابي أحدا، والله يحب الكلام بعلم وعدل وإعطاء كل ذي حق حقه وتنزيل الناس منازلهم.

تطبيق هذا المنهج على الفلاسفة:

فمنهج الموازنة الذي اعتمده شيخ الإسلام طبقه حتى على الفلاسفة إذا ما أصابوا في مسألة وأخطأ فيها غيرهم، فحين رد على نفاة الصفات في صفة علم الله تعالى، نقض ما ادعوه ببطلان لوازمه عند العقلاء؛ فقال: (حقيقة قول هذا الرجل هو قول غلاة النفاة للعلم من سلفه وهو أن الخالق تعالى لا يعلم شيئًا: لا نفسه ولا غيره، فإن العلم لا يكون إلا بقيام صفة به، وإذا كان قيام الصفات به ممتنعا عندهم امتنع كونه عالما بنفسه وبغيره، فهذا حقيقة ما قاله، وأما كون المخلوقات هي العلم فكلام لا حقيقة له، وإن كان يظن من يجهل معناه أن فيه إثباتا لعلم الله، فمن تصوره حق التصور علم أنه ليس فيه إثبات لعلم الله)، وإذا كان من لم يقل بهذا الباطل خير من هؤلاء النفاة، فالفلاسفة الذين لم يقولوه خير منهم في هذه الجزئية على الأقل، وهذا معلوم عند الناس، وعليه قال شيخ الإسلام: (وعلم بذلك أن ابن سينا و ابن رشد و أبا البركات ونحوهم من الفلاسفة أقرب إلى صحيح المنقول وصريح المعقول من النفاة الملحدين الذين قالوا في علم الله مثل هذا الافتراء) (درء تعارض العقل والنقل)، فهل هذا القول يجعل ابن تيمية فيلسوفا ضالا كما يزعمه من يزعمه من أنصار الإلحاد والتعطيل؟ كلا وألف كلا.

ثم إن شيخ الإسلام قد نقض الفلسفة نقضا شديدا يعرفه القاصي والداني من أهل الإطلاع، وقد استعمل مبدأ الموازنة حتى بين الفلاسفة؛ قدمائهم ومتأخريهم، فقال: (وإذا كان كلام قدمائهم في العلم بالله تعالى قليلا كثير الخطأ، فإنما كثر كلام متأخريهم لما صاروا من أهل الملل، ودخلوا في دين المسلمين واليهود والنصارى، وسمعوا ما أخبرت به الأنبياء من أسماء الله وصفاته وملائكته وغير ذلك، فأحبوا أن يستخرجوا من أصول سلفهم ومن كلامهم ما يكون فيه موافقة لما جاءت به الأنبياء؛ لما رأوا في ذلك من الحق العظيم الذي لا يمكن جحده؛ والذي هو أشرف المعارف وأعلاها، فصار كل منهم يتكلم بحسب اجتهاده؛ فالفارابي لون، وابن سينا لون، وأبو البركات صاحب المعتبر لون، وابن رشد الحفيد لون، والسهروردي المقتول لون، وغير هؤلاء ألوان أخر).

هذا من حيث الملل، أما من حيث طوائف المسلمين، فمن خالط أهل الحق كان الأقرب إلى الحق، ويبعد عن الحق بحسب بعده عن أهله، وهذا سار في الفلاسفة الذين خالطوا طوائف المسلمين، وعنهم قال شيخ الإسلام: (وهم في هواهم بحسب ما تيسر لهم من النظر في كلام أهل الملل؛ فمن نظر في كلام المعتزلة والشيعة كابن سينا وأمثاله فكلامه

لون، ومن خالط أهل السنة وعلماء الحديث كأبي البركات وابن رشد فكلامه لون آخر أقرب إلى صريح المعقول وصحيح المنقول من كلام ابن سينا ، لكن قد يخفى ذلك على من يمعن النظر ويظن أن قول ابن سينا أقرب إلى المعقول كما يظن أن كلام المعتزلة والشيعة أقرب إلى المعقول من كلام الأشعرية والكرامية وغيرهم من أهل الكلام ومن نظار أهل السنة والجماعة) (درء تعارض العقل والنقل) .

قاعدة في تقويم الفلاسفة:

ثم يقعد شيخ الإسلام قاعدة في تقويم الفلاسفة فيقول: (ومن المعلوم –بعد كمال النظر واستيفائه– أن كل من كان إلى السنة وإلى طريق الأنبياء أقرب كان كلامه في الإلهيات بالطرق العقلية أصح كما أن كلامه بالطرق النقلية أصح لأن دلائل الحق وبراهينه تتعاون وتتعاضد لا تناقض وتعارض) (درء تعارض العقل والنقل) .

وقال أيضا : (ابن سينا نشأ بين المتكلمين النفاة للصفات وابن رشد نشأ بين الكلابية وأبو البركات نشأ ببغداد بين علماء السنة والحديث فكان كل من هؤلاء بعده عن

الحق بحسب بعده عن معرفة آثار الرسل وقربه من الحق بحسب قربه من ذلك) (منهاج السنة النبوية 354/1) .

أبو البركات تأثر بأهل السنة والحديث:

فإذا كان أبو البركات البغدادي مسلم اختلط بعلماء السنة والحديث، فقد تأثر بهم، وكان ذلك واضحا في منهجه وكتبه، فكلامه خير من كلام ابن سينا وأمثاله، بل كان من مثبتة الصفات التي كثيرا ما ينفيها الفلاسفة وغيرهم من نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة، وها هو شيخ الإسلام يذكر عنه أنه يثبت علم الله سبحانه بالجزئيات، وهو الحق الذي يثبته أهل السنة والجماعة، بخلاف غيرهم، بل وينوه برده على الفلاسفة ويصفه بالجيد، فيقول: (. . وأما أبو البركات صاحب المعتبر ونحوه فكانوا بسبب عدم تقليدهم لأولئك وسلوكهم طريقة النظر العقلي بلا تقليد واستنارتهم بأنوار النبوات أصلح قولا في هذا الباب من هؤلاء وهؤلاء، فأثبت علم الرب بالجزئيات ورد على سلفه ردا جيدا، وكذلك أثبت صفات الرب وأفعاله، وبين ما بينه من أخطاء سلفه، ورأى

فساد قولهم في أسباب الحوادث، فعدل عن ذلك إلى أن أثبت للرب ما يقوم به الإرادات الموجبة للحوادث) (منهاج السنة النبوية 347/1) .

وكما ذكرنا من قبل، فإن شيخ الإسلام لا يحابي في الحق أحدا، فكما يذكر محاسن أبي البركات وبنوه بجهوده في إثبات الحق الذي خالفه أسلافه من الفلاسفة وغيرهم، فهو يذكر أيضا ما جانب فيه الصواب، فهذه خصاله رحمه الله تعالى؛ يذكر ما للرجل وما عليه، وهو في كل ذلك لا يبتغي إلا الحق الموافق لما جاء به الرسول؛ وظهوره على الباطل محصلة الأفكار والعقول دون سند إلهي أو نبوي.

بعض ما انتقده شيخ الإسلام على أبي البركات:

فقد ذكر شيخ الإسلام عن صاحب المعتبر أنه يقول بقدم شيء من العالم، وأن الله تعالى أراد القديم بإرادة قديمة، وأراد الحوادث المتعاقبة عليه بإرادات متعاقبة، فقال: (وإن قيل إنه أراد القديم بإرادة قديمة وأراد الحوادث المتعاقبة عليه بإرادات متعاقبة كما قد يقوله طائفة من الفلاسفة وهو يشبه قول صاحب المعتبر) (منهاج السنة النبوية) .

وفي رد شيخ الإسلام على ابن مطهر الحلي في مسألة كلام الله تعالى، بين أن الناس مضطربون فيها، وأنهم على تسعة أقوال، لم تذكر الكتب المصنفة في أصول الدين إلا بعضها، ثم يسردها، ويجعل قول أبي البركات قولا غير قول أهل السنة والجماعة، فيقول: (. . وسادسها: قول من يقول إنه لم يزل متكلما إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء بكلام يقوم به، وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام أزلي قديم وإن لم يجعل نفس الصوت المعين قديما، وهذا هو المأثور عن أئمة الحديث والسنة، وسابعها: قول من يقول كلامه يرجع إلى ما يحدث من علمه وإرادته القائم بذاته، ثم من هؤلاء من يقول لم يزل ذاك حادثا في ذاته كما يقوله أبو البركات صاحب المعتبر وغيره، ومنهم من لا يقول بذلك. . وبالجملة أهل السنة والجماعة أهل الحديث ومن انتسب إلى السنة والجماعة من أهل التفسير والحديث والفقه والتصوف كالأئمة الأربعة وأئمة أتباعهم والطوائف المنتسبين إلى الجماعة كالكلابية والكرامية والأشعرية والسالمية يقولون إن كلام الله غير مخلوق، والقرآن كلام الله غير مخلوق، وهذا هو المتواتر المستفيض عن السلف والأئمة من أهل البيت وغيرهم) (منهاج السنة النبوية) .

والمقصود أن شيخ الإسلام لم يتأثر بأبي البركات البغدادي صاحب المعتبر الإمام في الفلسفة كما وصفه، وأبو البركات ليس يهوديا كما قيل عنه، بل هو مسلم من حذاق الفلاسفة وأخيارهم، له ما له من إصابات وعليه ما عليه من أغلاط، وهكذا كل واحد من البشر، لا يشذ عن هذا أحد إلا من عصمه الله تعالى بالوحي من الأنبياء والرسل.

موقف ابن تيمية من الكرامية:

كثيرا ما يختلق أعداء أهل السنة والجماعة روابط وعلاقات تجمع بين أهل الحق وغيرهم من أهل البدع، وحتى من غير أهل الملة الحنيفية كاليهود والنصارى، كما رأينا فيما سبق من جعل المشركين والدهريين واليهود والصابئة أصولا وجذورا لعقيدة التوحيد والصفات عند أهل السنة والجماعة، ولشيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى على وجه الخصوص.

ربط مذهب السلف بمذهب الكرامية باطل:

ومن هذه المزاعم الباطلة ربط مذهب السلف بمذهب الكرامية، وهذا زور بين وبهتان واضح، وحمقه في رايات عظيمة على أستهم ترفرف، ذلك أن سلف الأمة وأئمتها تكلموا في المسائل الشرعية، وبينوا عقيدة الحق في الأسماء والصفات، ومسائل الأحكام، ومعاني الألفاظ الشرعية الواردة في الكتاب والسنة قبل أن تخلق الكرامية وتوجد، بل وقبل جميع طوائف أهل الأهواء والبدع من الجهمية والقدرية والجبرية والمرجئة والخوارج والشيعة، وعليه فشبهة نسبة مذهب السلف أو أحد من أئمة

السلف وعلمائهم إلى مذهب الكرامية أو غيرهم منتفية وباطلة وعارية عن أي دليل، بل هي دليل على جهل صاحبها أو فساد نيته.

لا يعيب أهل السنة والجماعة قول بعض الطوائف بمقالاتهم:

هذا ولو قالت طائفة من الطوائف مثل ما قال أهل السنة والجماعة، وذهبت إلى ما ذهبت إليه، فهذا لا يعيب أهل السنة والجماعة في شيء، كما لا يعيب ملة الإسلام إذا ما قال بشيء منها أهل الملل الأخرى من اليهود والنصارى، وكذلك في الأشخاص؛ فلو قال أحد من الشرق مثل ما قال الآخر من الغرب، فإنه لا يقال إن هذا تابع لذاك أو ذاك تابع لهذا لمجرد تشابه أقوالهم، فربما قال هذا قولا وهو لا يعرف أن غيره قال به، وعليه فإذا وافقت الكرامية أهل السنة والجماعة في شيء، أو أن أحدا من أهل السنة والجماعة قال بقول قالت به الكرامية أنه كرامي، فإذا دافع عن قوله بالدليل فإنه لا يجوز أن يقال عنه إنه يدافع عن الكرامية، ثم إنه إذا وافقت أي طائفة من الطوائف أهل السنة والجماعة فذاك مما يحمدون عليه ولا يذمون، ومن جعل هذا ذما لأهل السنة والجماعة فهو ممن فسد عقله فيلحق بالمجانين، أو فسد قلبه فيلحق بالمنافقين.

السلف قالوا بموجب القرآن من إثبات الصفات قبل الكرامية:

وهنا أيضا لشيخ الإسلام كلام عظيم، فقد ناقش الجويني في بعض جزئيات مذهب الكرامية في كلام الله عزّ وجل، حيث أن الجويني وأصحابه ردوا على الكرامية وبينوا تناقضاتهم، فظنوا أنهم انتصروا لمذهبهم على حساب مذهب الكرامية الذي هو عندهم مذهب السلف، والصحيح أن مذهب السلف وجد قبل الكرامية وغيرهم، فقال رحمه الله تعالى: (وكذلك من قبل هؤلاء كأبي المعالي وذويه إنما عمدتهم أن "الكرامية" قالوا ذلك وتناقضوا؛ فيبينون تناقض الكرامية، ويظنون أنهم إذا بينوا تناقض الكرامية -وهم منا زعوهم- فقد فلجوا؛ ولم يعلموا أن السلف وأئمة السنة والحديث - بل من قبل الكرامية من الطوائف- لم تكن تلتفت إلى الكرامية وأمثالهم؛ بل تكلموا بذلك قبل أن تخلق الكرامية: فإن ابن كرام كان متأخرا بعد أحمد بن حنبل في زمن مسلم بن الحجاج وطبقته، وأئمة السنة والمتكلمون تكلموا بهذه قبل هؤلاء، وما زال السلف يقولون بموجب ذلك) (مجموع الفتاوى 222/6) .

اتفاق الملل على إثبات الصفات قبل الكرامية:

ولقد وصف شيخ الإسلام قول من قال باتفاق الملل قبل الكرامية على امتناع اتصاف الرب بغير صفات الكمال؛ بأنه كلام مجمل وقال معلقا في كتاب "درء تعارض العقل والنقل": (فإن أريد بذلك أن الناس ما زالوا يقولون إن الله موصوف بصفات الكمال منزه عن النقائض فالكرامية تقول بذلك، وإن أردت أن الناس قبل الكرامية كانوا يقولون إن الله لا يقوم به شيء من مقدوراته ومراداته فهذا غلط، فإن جمهور الخلائق على جواز ذلك قبل الإسلام وبعد الإسلام، فالتوراة مملوءة من وصف الله بمثل ذلك، وكذلك الإنجيل، وسائر نبوات الأنبياء مثل الزبور ونبوة أشعيا وأرميا، وأساطين الفلاسفة كانوا يقولون بذلك، والسلف من الصحابة والتابعين وأهل الحديث متواتر عنهم ذلك) .

الآمدي قرر اتفاق الأمة وأهل الملل على إثبات الصفات قبل الكرامية:

كما قرر أيضا الآمدي في طريقته في إثبات امتناع حلول الحوادث بذات الله تعالى؛ اتفاق الأمة وأهل الملل قبل الكرامية على امتناع اتصاف الرب بغير صفات الكمال ونعوت الجلال، وهذا أيضا ذكره شيخ الإسلام عن الآمدي في كتاب الدرء، حيث قال:

(. .ولا جائز أن يقال بالثاني -لا صفة كمال- لوجهين: اتفاق الأمة وأهل الملل قبل الكرامية على امتناع اتصاف الرب بغير صفات الكمال ونعوت الجلال، والثاني. .) .

أهل السنة والحديث لا يعارضون العقل الصريح ولا يعرضون عنه:

وفي دفاعه رحمه الله تعالى عن أهل الحديث والسنة ورده على أهل الكلام فيما يزعمونه عنهم أنهم أهل تقليد ، وأنهم ليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل؛ بين أن هذا الزعم باطل، وأن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن بالاتفاق، والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك، فأهل السنة والحديث لا يعارضون العقل الصريح ولا يعرضون عنه، بل يعملونه على وجهه الصحيح أفضل من غيرهم ممن يدعي اختصاصه بالعقل من دون الناس.

ما وقع من الاشتراك في الألفاظ:

ولكن وقع اشتراك في لفظ "النظر والاستدلال" ولفظ "الكلام"، فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم، فاعتقد أهل الكلام ومن لا

خبرة له بباطلهم أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال، وضرب رحمه الله تعالى مثالا على ذلك بما يسميه طائفة من أهل الكلام "أصول الدين" والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم، فإذا أنكر أهل السنة والحديث ذلك؛ شنع أهل الكلام عليهم بأنهم ينكرون أصول الدين، لما علموا من وقع هذه اللفظة في نفوس الناس؛ الخاصة منهم والعامة، والحق الذي لا ريب فيه أن أهل السنة والحديث لم ينكروا أصول الدين التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم، بل هم خير من قام بها وعلمها ودعا إليها ودافع عنها، وإنما أنكروا أصول نفاة الصفات من أهل الكلام، والفلاسفة، وغيرهم ممن خالف الرسول بآراء ومعقولات ما أنزل الله بها من سلطان وإن سموها أصول الدين، فإن تسميتهم لبواطيلهم بأسماء شرعية أو أسماء استعملت للدلالة على معان حق؛ لا يضفي عليها صبغة الحق والشرعية إلا عند الجهلة والحمقى، فهي مسميات ما أنزل الله بها من سلطان.

عامة الضلال سببه الابتعاد عن الكتاب والسنة:

وبين رحمه الله تعالى أن عامة هذه الضلالات التي وقع فيها من وقع من أهل ملة الإسلام وغيرهم إنما تطرق من لم يعتصم بالكتاب والسنة، كما كان سلف الأمة وأئمتها يقولون: الاعتصام بالسنة هو النجاة، وقال مالك: (السنة سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق)، فنجاة العبد موقوفة على ملازمة أمر الله تعالى الذي بعث به رسوله صلى الله عليه وسلم في كل وقت وعلى كل حال.

الصراط المستقيم:

ثم بين في غير ما موضع أن السنة والشريعة والمنهاج هو الصراط المستقيم، الذي يوصل العباد إلى الله تعالى، والرسول صلى الله عليه وسلم هو الدليل الهادي في هذا الصراط، مستشهدا بقوله تعالى: {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا}، وقوله تعالى: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ}، وقوله تعالى: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ

فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ}، وذكر حديث عبد الله بن مسعود: "خط رسول الله صلى الله عليه وسلم خطًا، وخط خطوطًا عن يمينه وشماله، ثم قال: (هذا سبيل الله، وهذه سُبُل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه)، ثم قرأ: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ}".

موقع الطوائف من سنة النبي:

ثم قال رحمه الله تعالى مبينا موضع كل طائفة من الطوائف؛ من الخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة والكرامية والكلابية والأشعرية وغيرهم، بالنسبة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وما جاء به من عند الله عز وجل، مسقطا سبل أهل الكلام على المثال المذكور في حديث ابن مسعود: (وإذا تأمل العاقل الذي يرجو لقاء الله هذا المثال، وتأمل سائر الطوائف من الخوارج، ثم المعتزلة، ثم الجهمية، والرافضة، ومن أقرب منهم إلى السنة من أهل الكلام، مثل الكرامية والكلابية والأشعرية وغيرهم، وأن كلا منهم له سبيل يخرج به عما عليه الصحابة وأهل الحديث، ويدعي أن سبيله هو الصواب، وجدت أنهم

المراد بهذا المثال الذي ضربه المعصوم، الذي لا يتكلم عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى) .

تعليق:

أبعد هذا الكلام يقال عن شيخ الإسلام إن له جذورا عن هذه الطوائف التي جعلها هو تأويل من يدعو على كل سبيل غير سبيل الله ورسوله والمؤمنين، وإن ذكر أن طائفة أقرب من أخرى فهذا حق موجود يعلمه من له مسكة من عقل، ولا ينكره من هو أقل من شيخ الإسلام علما وخلقا ، بل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على إنصاف شيخ الإسلام مع من خالفه من أي طائفة كان؛ وهذا خلق عظيم يندر وجوده في مناوئيه ممن يتصيد للناس عثراتهم إن وجدت ويرميهم بالعظائم عن جهل وربما عن سوء قصد وهوى، سبحانك ربي ما أعظم فرية هؤلاء على دينك ونبيك وعلى أتباع رسولك، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

القاعدة في الألفاظ والمصطلحات:

خطر الألفاظ المحدثة والمصطلحات المبتدعة:

لقد تميز المتكلمون والفلاسفة بتلك الألفاظ والاصطلاحات التي نقلوها عن معناها اللغوي أو الشرعي المعروف إلى معان لا يعرفها إلا من خاض فيما خاضوا فيه من علم الكلام والفلسفة، وبغض النظر عن كونها حق أو باطل فقد شبهوا على الناس وخدعوا جهالهم بما تضمنته من التشابه والإجمال، فعارضوا بها نصوص الكتاب والسنة، كلفظ الجوهر والعرض والجسم والتحيز والجهة والتركيب والجزء والافتقار، ولفظ الواحد في التوحيد، ولفظ الحدوث والقدم، ولفظ الواجب والممكن، ولفظ الوجود والماهية والذات وغير ذلك من الألفاظ المحدثة والمصطلحات المبتدعة.

والخطر الذي يكمن في استعمال هذه الألفاظ والاصطلاحات –والتي ليست من مشكاة النبوة ولا من لغة العرب الذين نزل عليهم القرآن– أنها قد تفضي إلى مخالفة ألفاظ القرآن في الظاهر، فإذا امتنع المرء من استعمالها ومخاطبة أصحابها بها؛ تحججوا بعدم

الفهم وأن من رد عليهم لم يفهم، وأنه لا يحسن صناعتهم، وأن ما قصدوه من تلك الألفاظ إنما هو حق ثابت بالعقل أو الذوق، بل قد يزعمون أنه موافق للشرع ويحتجون له بأدلة واهية.

ومن جهة أخرى، فإن هؤلاء الفلاسفة والمتكلمين أخذوا معان ثابتة في القرآن ووضعوا لها مصطلحات وألفاظ ليست في القرآن، وربما كانت في القرآن لكن لمعان أخر، وأخذوا ألفاظا من القرآن وركبوها على معان ليست في القرآن وقد تكون باطلة نفاها الشرع والعقل، فحصل عندهم أن تلك المصطلحات ليست مما أثبته القرآن ولا معناها معروف في لغة العرب، بل قد تكون مما نفاه الكتاب والسنة، وعليه فإذا أطلقوا نفيها لم تدل في لغة العرب على باطل ولكن تدل في اصطلاحهم الخاص على باطل، فمن خاطبهم بلغة العرب قالوا: إنه لم يفهم مرادنا، ومن خاطبهم باصطلاحهم أخذوا يظهرون عنه أنه قال ما يخالف القرآن، وكان هذا من جهة كون تلك الألفاظ مجملة مشتبهة.

مثال ذلك لفظ التوحيد والواحد:

مثال ذلك لفظ التوحيد والواحد؛ فهم يريدون به في اصطلاحهم: ما لا صفة له ولا يعلم منه شيء دون شيء ولا يرى، والتوحيد الذي جاء به الرسول لم يتضمن شيئًا من هذا النفي، وإنما تضمن إثبات الإلهية لله تعالى وحده لا شريك له؛ فكي يكون العبد موحدا لابد أن يشهد أن لا إله إلا هو ولا يعبد إلا إياه ولا يتوكل إلا عليه ولا يوالي إلا له ولا يعادي إلا فيه ولا يعمل إلا لأجله، وذلك يتضمن إثبات ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات، وأنه فعال لما يريد .

وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية وهو اعتقاد أن الله وحده خلق العالم كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام والتصوف، ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل فقد أثبتوا غاية التوحيد، ويظن هؤلاء أنهم إذا شهدوا هذا وفنوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد .

فلو أقر العبد بما يستحقه الرب تعالى من الأسماء والصفات ونزهه عن كل ما ينزه عنه من النقص والعيب، وأقر بأنه وحده خالق كل شيء ورب كل شيء ومليك كل

شيء؛ لم يكن موحدا، بل ولا مؤمنا، حتى يشهد أن لا إله إلا الله فيقر بأن الله وحده هو الإله المستحق للعبادة، ويلتزم بعبادة الله وحده لا شريك له.

فلفظ الإله معناه المألوه المعبود الذي يستحق أن يعبد، ليس معناه القادر على الخلق، فإذا فسر المفسر الإله بمعنى القادر على الاختراع والخلق، واعتقد أن هذا أخص وصف الإله، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد، فقد غلط ولم يعرف حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله، فإن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين.

قال الله تعالى: {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ} [يوسف: 106]، قال طائفة من السلف: تسألهم من خلق السماوات والأرض فيقولون الله وهم مع هذا يعبدون غيره، قال ابن عباس ومجاهد وعكرمة والشعبي وقتادة: هم أهل مكة آمنوا وأشركوا كانوا يقولون في تلبيتهم: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك، ومن هنا كان صلى الله عليه وسلم إذا سمع أحدهم يقول: لبيك لا شريك لك يقول له: قط قط أي يكفيك ذلك ولا تزد إلا شريكاً، وعن ابن زيد وعكرمة

وقتادة ومجاهد أيضاً أن هؤلاء كفار العرب مطلقاً أقروا بالخالق الرازق المميت وأشركوا بعبادة الأوثان والأصنام (تفسير الألوسي) .

قال الله تعالى: {قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (84) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (85) قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (86) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (87) قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (88) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ (89)} [المؤمنون : 84 – 89]، وقال تعالى: {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [العنكبوت : 61] .

فليس كل من أقر أن الله تعالى رب كل شيء وخالقه يكون عابدا له دون ما سواه، داعيا له دون سواه، راجيا له خائفا منه دون ما سواه، يوالي فيه ويعادي فيه، ويطيع رسله، ويأمر بما أمر به وينهى عما نهى عنه، وعامة المشركين أقروا بأن الله سبحانه خالق كل شيء وربه، ومع ذلك أثبتوا الشفعاء الذين يشركونهم به، وجعلوا له أندادا

يحبونهم كحب الله، وتشمئز قلوبهم من ذكر الله وحده في حين تستبشر بذكر الذين من دونه.

قال تعالى: {أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ (43) قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (44) وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (45)} [الزمر: 43 – 45]، وقال تعالى: {وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ} [يونس: 18]، وقال تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ} [البقرة: 165].

المتكلمة والفلاسفة أدخلوا في التوحيد نفي الصفات:

فهذا ونحوه من التوحيد الذي بعث الله به رسله، وهؤلاء المتكلمة والفلاسفة لا يدخلونه في مسمى التوحيد الذي اصطلحوا عليه، وأدخلوا في التوحيد الذي اصطلحوا عليه نفي صفاته، فإنهم إذا قالوا: أن الله تعالى لا قسيم له ولا جزء له ولا شبيه له فهذا

اللفظ وإن كان يراد به معنى صحيحا؛ فهو سبحانه لا يجوز عليه أن يتفرق ولا يفسد ولا يستحيل، بل هو أحد صمد، ليس كمثله شيء، لكنهم يدرجون في هذا نفي علوه على خلقه، ومباينته لمصنوعاته، ونفي ما ينفونه من صفاته كالاستواء والنزول والإتيان والمجيء والكلام واليد والقدم ونحوها، ويقولون: إن إثبات ذلك يقتضي أن يكون مركبا منقسما وأن يكون له شبيه، وأهل العلم يعلمون أن مثل هذا لا يسمي في لغة العرب التي نزل بها القرآن تركيبا وانقساما ولا تمثيلا.

وهكذا الكلام في كثير من المصطلحات التي ابتدعها هؤلاء المتكلمة والفلاسفة كلفظ الجسم والعرض والجوهر والمتحيز وحلول الحوادث وأمثال ذلك، فإنهم يدخلون في مسماها الذي ينفونه أمورا مما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله، كالعلم والقدرة والكلام، فيقولون: إن القرآن مخلوق لم يتكلم الله به، وأن الله لا يعلم إلى الكليات، وأن الله غير قادر على خلق أفعال العباد، وينفون بها رؤيته لأن رؤيته علي اصطلاحهم لا تكون إلا لمتحيز في جهة وهو جسم، ثم يقولون: والله منزه عن ذلك، فلا تجوز رؤيته، وكذلك يقولون: إن المتكلم لا يكون إلا جسما متحيزا والله ليس بجسم متحيز فلا يكون متكلما،

ويقولون: لو كان فوق العرش لكن جسما متحيزا والله ليس بجسم متحيز فلا يكون متكلما فوق العرش، وأمثال ذلك .

كيفية التعامل مع الألفاظ المحدثة والمصطلحات المبتدعة:

فإذا علم ما في هذه المصطلحات المتشابهة والألفاظ المبتدعة من الفساد والضلال، وإذا علمت غاية هؤلاء الفلاسفة والمتكلمين وأن مرامهم نفي الصفات والقدر، فلابد من بيان كيفية التعامل معها نفيا وإثباتا بحسب المقام والمقال؛ وبحسب المصلحة الشرعية وجودا وعدما، فنقول: إما أن نمتنع عن التكلم بالألفاظ المبتدعة وإطلاقها، وإما نقبل ما وافق معناه الكتاب والسنة، وإذا كانت هذه الألفاظ مجملة فالمخاطب لهؤلاء الفلاسفة والمتكلمين بين أمرين:

إما أن يستفصل ويطلب معناها عندهم وما يريدون بهذه الألفاظ والمصطلحات؛ فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن والسنة قبلها منهم، وإن فسروها بخلاف ذلك ردها عليهم، وإما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بها نفيا وإثباتا؛ وفي هذه الحال قد ينسونه إلى العجز والجهل وقلة الفهم، وأنه غير مواكب لتطور العلم والثقافة، لكن

إن تكلم بها معهم نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقا وباطلا، وأوهموا الجهال باصطلاحهم وبما يلبسون به عليهم من أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول المعاني الباطلة التي ينزه الله تعالى عنها، فيناله من ذم الناس وعيبهم نصيب.

وعليه؛ فلا بد من اعتبار المصلحة الشرعية في الكلام بهذه الألفاظ والاصطلاحات من عدمه، فإن كانوا يدعون الناس إلى ما ابتدعوه ويلزمونهم به ويبنون عليه الموالاة والمعاداة ومن ثم أحكام الكفر والإيمان فلا بد من رده عليهم، وبيان أنه لا يجب على أحد أن يدعو أو يجيب أو يلتزم إلا ما دعا إليه الرسول صلى الله عليه وسلم، فما لم يثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم دعا الخلق إليه لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه، ولا لأصحابه دعوة الناس إلى ذلك؛ ولو قدر أن ذلك المعنى حق.

فأحسن مناظرة لهؤلاء أن يقال لهم كما كان الإمام أحمد يقول للجهمية الذين لبسوا على الحاكم آنذاك وأدخلوه في بدعتهم من القول بخلق القرآن وغيره: ائتونا بكتاب أو سنة حتى نجيبكم إلى ذلك، وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدل عليه الكتاب والسنة، فما

ليس له أصل في الكتاب والسنة والإجماع فليس لأحد أن يلزم الناس أن ينطقوا به ولا بمدلوله ولا بموجبه .

والواجب أن يقال لهؤلاء الدعاة إلى هذه الألفاظ والمصطلحات المبتدعة: نحن لا نلتزم باللفظ المبتدع كلفظ الجسم نفيا ولا إثباتا ، لأن كلا الأمرين –القول بأن الله جسم والقول بأن الله ليس بجسم– بدعة محدثة في الإسلام، وما احتج به المتكلمة والفلاسفة فليس من الحجج الشرعية التي جاء بها الرسول، والتي يجب على الناس إجابتهم إلى موجبها ، فإن الناس إنما عليهم إجابة الرسول فيما دعاهم إليه، وإجابة من دعاهم إلى ما دعاهم إليه الرسول صلى الله عليه وسلم، لا إجابة من دعاهم إلى قول مبتدع واصطلاح متشابه، ومقصود المتكلم به مجمل لا يعرف إلا بعد الاستفصال والاستفسار ، فلا هو معروف في الشرع ولا هو معروف بالعقل إن لم يستفسر المتكلم به .

أما إذا كان الذي نخاطبه يعارض ما جاء به القرآن وثبت في السنة الصحيحة بما أخذه عن الفلاسفة والمتكلمين دون فهم، أو كان ممن يعظم الكتاب والسنة ولكن يدعو إلى ما يزعمه من الفكر والعقل، أو ممن يقول بأن للشرع ظاهر موجه لجمهور الناس وعامتهم

وباطن يخالفه وأنه ممن اهتدى إلى ذلك الباطن الذي لا يعرفه إلا خواص الناس على حد زعمه، ونحو هذا الضلال البعيد، أو كان ممن لبس عليه الأمر واشتبه عليه الحق من الباطل فتاه وضاع وانقطع عن الحق، فهؤلاء لابد من دخول ملعبهم والخوض معهم في المعاني التي يدندنون حولها بألفاظهم ومصطلحاتهم أو بألفاظ يوافقون هم عليها؛ وذلك ابتغاء رد الباطل وإعلاء الحق وإظهاره وهذا من أعظم الجهاد في سبيل الله تعالى؛ ومن ثم هداية من أراد الله سبحانه هدايته من هؤلاء وغيرهم وهذا من أعظم مقاصد الرسالة والنبوة.

وعليه فالكلام مع هؤلاء إما أن يكون في الألفاظ والمصطلحات وإما أن يكون في المعاني وإما أن يكون فيهما؛ أما الكلام في المعاني المجردة من غير تقييد بمصطلح؛ فالأفضل مع هؤلاء نقل معانيهم إلى العبارة الشرعية وإلا فإنه لابد من دفع صيالهم وبيان ضلالهم ولو بالخوض معهم في لغتهم والتعبير بألفاظهم وإن كان قد نهى عنه أئمة الأمة وسلفها إلا أنه يتحتم علينا نصرة التوحيد الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا يمكن ذلك إلا بالخوض معهم في ميدانهم ونقل عقولهم إلى حظيرة القرآن والسنة، حتى لا يتحجج الواحد

منهم بالحجج الواهية فيقول: إنكم لم تفهمونا ، والمتكبر منهم يقول: ليس لكم المستوى الذي به تخطئوننا ، ونحو ذلك، وفي هذا المعنى قال شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل: (. . فإن كان الكلام في المعاني المجردة من غير تقييد بلفظ كما تسلكه المتفلسفة ونحوهم ممن لا يتقيد في أسماء الله وصفاته بالشرائع، بل يسميه علة وعاشقا ومعشوقا ونحو ذلك، فهؤلاء إن أمكن نقل معانيهم إلي العبارة الشرعية كان حسنا ، وإن لم يمكن مخاطبتهم إلا بلغتهم فبيان ضلالهم ودفع صيالهم عن الإسلام بلغتهم أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللفظ، كما لو جاء جيش كفار ولا يمكن دفع شرهم عن المسلمين إلا بلبس ثيابهم، فدفعهم بلبس ثيابهم خير من ترك الكفار يجولون في خلال الديار خوفا من التشبه بهم في الثياب) .

أما إذا كان الذي نحاوره ممن يحترم الشرع ويلتزم به، فلا بد من تبليغه ببدعية هذه المصطلحات فقد يكون جاهلا بحكمها ، وأن إطلاقها نفيا أو إثباتا بدعة في الشرع وضلالة منكرة، فإنه فيها من التلبيس والإيهام الذي يضل به كثير من الناس ما الله به عليم، والحل يكمن؛ إما الاستفسار والاستفصال حتى يتبين الهدى من الضلال، أو الامتناع عن

إطلاق كلا الأمرين في النفي والإثبات؛ والالتزام بالألفاظ الواردة في الكتاب والسنة نفيا وإثباتا أسلم.

لماذا ذم السلف علم الكلام:

وأما ذم سلف الأمة وأئمتها لعلم الكلام فلم يكن لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المحدثة كلفظ الجوهر والجسم والعرض والتركيب والحيز والجهة ونحوها، وزعم أهل الكلام المحدث أن مثل هذا لا يقتضي الذم، وجعلوه من جنس ما أحدثه الناس من الآلات والأدوات والأواني، وأنه تطور طبيعي للغة يجب مجاراته، ومن تخلف عنه فهو متخلف رجعي على حد قولهم، وليس الأمر كذلك بل ذم السلف للكلام لفساد معناه أعظم من ذمهم لحدوث ألفاظه، فذموه لاشتماله على معان باطلة مخالفة للكتاب والسنة ومخالفة للعقل الصريح، ولكن علامة بطلانها مخالفتها للكتاب والسنة، فكل ما خالف الكتاب والسنة فهو باطل قطعا، علمه من علمه وجهله من جهله.

فالخطر الكامن في استعمال تلك المصطلحات المبتدعة والألفاظ المحدثة المجملة المشتبهة المحتملة للحق والباطل؛ أن الذي ينفيها والذي يثبتها كلاهما مخطئ؛ إذ كلاهما

ينفي حقا ويثبت باطلا، وأكثر اختلاف العقلاء من جهة الاشتراك، فإذا رد الناس ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة اجتمع الناس وتآلفوا وطلقوا الفرقة والاختلاف، فالمعاني الصحيحة ثابتة في الكتاب والسنة ، والمحق يمكنه بيان ما يقوله من الحق بهما ، ولو كان الناس محتاجين في أصول دينهم إلي ما لم يبينه الله ورسوله كان ذلك طعنا في الله تعالى، إذ لم يكن سبحانه قد أكمل للأمة دينهم ولا أتم عليهم نعمته، وطعنا في الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لم يبلغ البلاغ المبين، والمؤمن بالله ورسوله حق الإيمان لابد أن يعتقد أن كل حق يحتاج الناس إليه في أصول دينهم لا بد أن يكون مما بينه الله في كتابه والرسول في سنته، فإذا كانت فروع الدين قد جاءت بها الشريعة على التفصيل وبينتها غاية البيان، فكيف تهمل أصول الدين التي لا تقوم فروعه إلا بها ، وكيف يجوز أن يترك الرسول أصول الدين التي لا يتم الإيمان إلا بها لا يبينها للناس؟ .

وهذا مما احتج به علماء السنة على من دعاهم إلى قول الجهمية القائلين بخلق القرآن، وقالوا: إن هذا لو كان من الدين الذي يجب الدعاء إليه لعرفه الرسول ودعا أمته إليه.

كلام شيخ الإسلام حول الحوار مع الفلاسفة والمتكلمين:

وشيخ الإسلام بما حباه الله تعالى من العلم الغزير والعقل الكبير والقلم السيال؛ قد بين ضوابط الحوار مع هؤلاء من حيث المعاني والألفاظ والمصطلحات؛ على ما تحمله من الحق والباطل، ورد ذلك كعادته وكسائر سلف الأمة وأئمتها؛ إلى كتاب الله تعالى المهيمن على غيره، والذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وإلى سنة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فهما الحاكمان على ما سواهما، وبين أن الاعتصام بهما فيه النجاة، بل هو عين النجاة، وأن كل قول أو فعل أو حال ليس له شاهد من القرآن والحديث وإجماع الأمة فهو من تلبيس إبليس ومن وحي الشيطان وزخرفه وغروره.

قال شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل (136/1):

(وبالجملة فالخطاب له مقامات: فإن كان الإنسان في مقام دفع من يلزمه ويأمره ببدعة ويدعوه إليها أمكنه الاعتصام بالكتاب والسنة وأن يقول: لا أجيبك إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله، بل هذا هو الواجب مطلقا، وكل من دعا إلى شيء من الدين بلا أصل

من كتاب الله وسنة رسوله فقد دعا إلى بدعة وضلالة، والإنسان في نظره مع نفسه ومناظرته لغيره إذا اعتصم بالكتاب والسنة هداه الله إلى صراطه المستقيم، فإن الشريعة مثل سفينة نوح عليه السلام من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق، وقد قال تعالى: {وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله} [الأنعام : 135]، وقال تعالى : {اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء} [الأعراف : 3]، و [كان النبي صلى الله عليه و سلم يقول في خطبته إن أصدق الكلام كلام الله وخير الهدى هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة]، وقد قال تعالى: {كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه} .

وأما إذا كان الإنسان في مقام الدعوة لغيره والبيان له وفي مقام النظر أيضا فعليه أن يعتصم أيضا بالكتاب والسنة، ويدعوا إلى ذلك، وله أن يتكلم مع ذلك ويبين الحق الذي جاء به الرسول بالأقيسة العقلية والأمثال المضروبة، فهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة، فإن الله سبحانه وتعالى ضرب الأمثال في كتابه، وبين بالبراهين العقلية توحيده

وصدق رسله وأمر المعاد وغير ذلك من أصول الدين، وأجاب عن معارضة المشركين كما قال تعالى: {ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا} [الفرقان: 33].

وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مخاطباته، ولما قال: [ما منكم من أحد إلا سيخلو به ربه كما يخلو أحدكم بالقمر ليلة البدر فقال له أبو رزين العقيلي: كيف يا رسول الله وهو واحد ونحن كثير؟ فقال: سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله؛ هذا القمر آية من آيات الله كلكم يراه مخليا به فالله أعظم].

وكذلك السلف؛ فروى عن ابن عباس أنه لما أخبر بالرؤية عارضه السائل بقوله تعالى: {لا تدركه الأبصار} [الأنعام: 103] فقال له: ألست ترى السماء؟ فقال: بلى قال: أتراها كلها؟ قال: لا؛ فبين له أن نفي الإدراك لا يقتضي نفي الرؤية.

وكذلك الأئمة كالإمام أحمد في رده على الجهمية لما بين دلالة القرآن على علوه تعالى، واستوائه على عرشه، وأنه مع ذلك عالم بكل شيء، كما دل على ذلك قوله تعالى: {هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم والله بما

تعملون بصير} [الحديد : 4]؛ فبين أن المراد بذكر المعية أنه عالم بهم، كما افتتح الآية بالعلم وختمها بالعلم، وبين سبحانه أنه مع علوه على العرش يعلم ما الخلق عاملون، كما في حديث العباس بن عبد المطلب الذي رواه داود وغيره عن النبي صلي الله عليه وسلم قال فيه: [والله فوق عرشه وهو يعلم ما أنتم عليه]، فبين الإمام أحمد إمكان ذلك بالاعتبار العقلي، وضرب مثلين، ولله المثل الأعلى، فقال: لو أن رجلا في يده قوارير فيها ماء صاف لكان بصره قد أحاط بما فيها مع مباينته، فالله -وله المثل الأعلى- قد أحاط بصره بخلقه وهو مستو على عرشه، وكذلك لو أن رجلا بنى دارا لكان مع خروجه عنها يعلم ما فيها، فالله الذي خلق العالم يعلمه مع علوه عليه، كما قال تعالى: {ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير} [الملك : 14].

وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل وادعى أن العقل يعارض النصوص، فإنه قد يحتاج إلى حل شبهته وبيان بطلانها، فإذا أخذ النافي يذكر ألفاظا مجملة مثل أن يقول: لو كان فوق العرش لكان جسما، أو لكان مركبا، وهو منزه عن ذلك، ولو كان له علم وقدرة لكان جسما، وكان مركبا، وهو منزه عن ذلك، ولو خلق واستوى

وأتى لكان تحله الحوادث، وهو منزه عن ذلك، ولو قامت به الصفات لحلته الأعراض، وهو منزه عن ذلك، فهنا يستفصل السائل ويقول له: ماذا تريد بهذه الألفاظ المجملة؟ .

فإن أراد بها حقا وباطلا قبل الحق ورد الباطل، مثل أن يقول: أنا أريد بنفي الجسم نفي قيامه بنفسه، وقيام الصفات به، ونفي كونه مركبا، فنقول: هو قائم بنفسه، وله صفات قائمة به، وأنت سميت هذا تجسيما، لم يجز أن أدع الحق الذي دل عليه صحيح المنقول وصريح المعقول لأجل تسميتك أنت له بهذا .

وأما قولك: "ليس مركبا" فإن أردت به أنه سبحانه ركبه مركب، أو كان متفرقا فتركب، وأنه يمكن تفرقه وانفصاله، فالله تعالى منزه عن ذلك، وإن أردت أنه موصوف بالصفات، مباين للمخلوقات، فهذا المعنى حق، ولا يجوز رده لأجل تسميتك له مركبا، فهذا ونحوه مما يجاب به .

وإذا قدر أن المعارض أصر على تسمية المعاني الصحيحة التي ينفيها بألفاظه الاصطلاحية المحدثة، مثل أن يدعي أن ثبوت الصفات ومباينة المخلوقات يستحق أن

يسمى في اللغة تجسيما وتركيبا، ونحو ذلك، قيل له: هب أنه سمي بهذا الاسم فنفيك له إما أن يكون بالشرع وإما أن يكون بالعقل.

أما الشرع فليس فيه ذكر هذه الأسماء في حق الله، لا بنفي ولا إثبات، ولم ينطق أحد من سلف الأمة وأئمتها في حق الله تعالى بذلك، لا نفيا ولا إثباتا، بل قول القائل: إن الله جسم أو ليس بجسم، أو جوهر أو ليس بجوهر، أو متحيز أو ليس بمتحيز، أو في جهة أو ليس في جهة، أو تقوم به الأعراض والحوادث أو لا تقوم به، ونحو ذلك، كل هذه الأقوال محدثة بين أهل الكلام المحدث، لم يتكلم السلف والأئمة فيها لا بإطلاق النفي ولا بإطلاق الإثبات، بل كانوا ينكرون على أهل الكلام الذين يتكلمون بمثل هذا النوع في حق الله تعالى، نفيا وإثباتا.

وإن أردت أن نفي ذلك معلوم بالعقل، وهو الذي تدعيه النفاة، ويدعون أن نفيهم المعلوم بالعقل عارض نصوص الكتاب والسنة، قيل له: فالأمور العقلية المحضة لا عبرة فيها بالألفاظ، فالمعنى إذا كان معلوما إثباته بالعقل لم يجز نفيه لتعبير المعبر عنه بأي

عبارة عبر بها ، وكذلك إذا كان معلوما انتفاؤه بالعقل لم يجز إثباته بأي عبارة عبر بها المعبر، وبين له بالعقل ثبوت المعنى الذي نفاه وسماه بألفاظه الاصطلاحية .

وقد يقع في محاورته إطلاق هذه الألفاظ لأجل اصطلاح ذلك النافي ولغته،وإن كان المطلق لها لا يستجيز إطلاقها في غير هذا المقام،كما إذا قال الرافضي: أنتم ناصبة تنصبون العداوة لآل محمد ،فقيل له: نحن نتولى الصحابة والقرابة،فقال: لا ولاء إلا ببراء ،فمن لم يتبرأ من الصحابة لم يتول القرابة،فيكون قد نصب لهم العداوة، فقال له: هب أن هذا يسمي نصبا ،فلم قلت: إن هذا محرم؟ فلا دلالة لك على ذم النصب بهذا التفسير، كما لا دلالة على ذم الرفض بمعنى موالاة أهل البيت، إذ كان الرجل مواليا لأهل البيت كما يحب الله ورسوله، ومنه قول القائل:

إن كان رفضا حب آل محمد . . . فليشهد الثقلان أني رافضي

وقول القائل أيضا :

إذا كان نصبا ولاء الصحاب . . . فإني كما زعموا ناصبي

وإن كان رفضا ولاء الجميع . . . فلا برح الرفض من جانبي) .

(انتهى كلام شيخ الإسلام) .

جمل مقالات الطوائف في الصفات:

وقال في موضع آخر من مجموع الفتاوى مبينا جمل مقالات الطوائف في الصفات، والأقرب إلى أهل السنة منهم؛ ما لو اطلع عليه أعداؤه لقالوا "إنه أشعري"؛ بحسب عقولهم الفاسدة المطففة التي لا تعي كيف توزن الفرق ولا الناس ولا أقوالهم: (. . والأشعرية الأغلب عليهم أنهم مرجئة في باب الأسماء والأحكام، جبرية في باب القَدَر، وأما في الصفات فليسوا جهمية محضة، بل فيهم نوع من التجهم، والمعتزلة وعيدية في باب الأسماء والأحكام، قدرية في باب القَدَر؛ جهمية محضة، واتبعهم على ذلك متأخرو الشيعة، وزادوا عليهم الإمامة والتفضيل، وخالفوهم في الوعيد وهم أيضًا يرون الخروج على الأئمة، وأما الأشعرية، فلا يرون السيف موافقة لأهل الحديث، وهم في الجملة أقرب المتكلمين إلى مذهب أهل السنة والحديث، والكُلابِيَّة وكذلك الكرامية فيهم قرب إلى أهل السنة والحديث، وإن كان في مقالة كل من الأقوال ما يخالف أهل السنة والحديث. .) (مجموع الفتاوى 55/6) .

وقال في موضع آخر من المجموع: (فكل من المعتزلة والأشعرية في مسائل كلام الله وأفعال الله؛ بل وسائر صفاته وافقوا السلف والأئمة من وجه وخالفوهم من وجه، وليس قول أحدهما هو قول السلف دون الآخر؛ لكن الأشعرية في جنس مسائل الصفات بل وسائر الصفات والقدر أقرب إلى قول السلف والأئمة من المعتزلة) (مجموع الفتاوى 134/12)، ونحو هذا الكلام كثير.

تعليق:

ولكن شيخ الإسلام ليس أشعريا ولا كراميا ولا من أي طائفة من أهل الكلام، بل هو رحمه الله تعالى سلفيا سنيا، عاش مدافعا عن الكتاب والسنة وعن سلف الأمة وأئمتها، ومات على ذلك، وكان له صولات وجولات مع مخالفيه ومناوئيه، وإنما يذكر أقوال الطوائف ويزنها بميزان الكتاب والسنة والإجماع، ويضرب بعض الأقوال ببعض؛ لما علمه يقينا أن من أعظم ما يستفاد من قول كل طائفة بيان فساد قول الطائفة الأخرى، فيعرف الطالب فساد تلك الأقوال، وتهافت في نظره، ويكون ذلك داعياً له إلى طلب الحق، ولا تجد الحق إلا موافقاً لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا تجد ما جاء

به الرسول إلا موافقاً لصريح المعقول، فيكون ممن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وممن له قلب يعقل به وأذن يسمع بها، بخلاف الذين قالوا: {لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ} [الملك: 10].

حجة أنصار الإلحاد والتعطيل في نفي الصفات:

لقد تكلم شيخ الإسلام حول لفظ الجسم ومعناه، وناقش حكمه ثبوتا ونفيا بما يشفي ويروي، فرد على المعتزلة نفاة الصفات وفند حججهم فيما خالفوا فيه الكتاب والسنة من إثبات رؤية الله تعالى، وبين أنهم لم ينفوا ما نفوه لقيام الدليل الهادي عليه؛ وليس معهم كتاب ولا سنة ولا إجماع، بل ملخص دليلهم قولهم: لو كان الله يرى في الآخرة لكان في جهة، وما كان في جهة فهو جسم، وذلك على الله محال، وقولهم: لو كان الله يتكلم بالقرآن بحيث يكون الكلام قائما به لقامت به الصفات والأفعال، وذلك يستلزم أن يكون محلا للأعراض والحوادث، وما كان محلا للأعراض والحوادث فهو جسم، والله منزه عن ذلك، لأن الدليل على إثبات الصانع إنما هو حدوث العالم، وحدوث العالم إنما علم بحدوث الأجسام، فلو كان جسم ليس بمحدث لبطلت دلالة إثبات الصانع.

نفاة الصفات مبتدعة والمثبتة أقرب إلى الحق منهم:

فهذا الكلام من نفاة الصفات؛ أنصار الإلحاد والتعطيل، زعموا كذبا نسبته للعقل، وجعلوه هو المعول عليه، فردوا به نصوصا صريحة صحيحة من كتاب رب العالمين وسنة المصطفى الأمين –صلى الله عليه وسلم- الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وهم مطالبون بالبرهان العقلي على ما زعموه دليلا عقليا، وقد عارضهم من المثبتة أهل الكلام من المرجئة وغيرهم كالكرامية والهشامية فسلموا لهم لزوم الجسم للرؤية، وأقاموا عليه هم أيضا أدلتهم العقلية، وكان الحاصل أن نفاة الصفات نفوا ما أثبته الكتاب والسنة بسبب مصطلح الجسم، والمثبتة أثبتوا ما أثبته الكتاب والسنة مع التزامهم للتجسيم، وكل منهم يزعم أن الدليل العقلي يؤيده، فإذا قال النفاة للمثبت أنه مبتدع بسبب إثباته للجسم، قال المثبت للنافي وأنت مبتدع بسبب نفي الصفات الثابتة في القرآن والحديث، وعليه كان الأكثر بدعة والأحق بها من نفى ما أثبته الكتاب والسنة، وإن كان المثبت للجسم فيه بدعة منكرة أيضا إلا أنه خير من النافي إذ أثبت ما أثبته الكتاب والسنة من الصفات، فإن إنكار حق ثابت في الكتاب والسنة أشنع وأقبح من إثبات باطل.

بيان موافقة الكرامية لأهل السنة في بعض المسائل:

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى يعلم هذا ويعرف مذهب نفاة الصفات ومذهب المثبتة من أهل الكلام كالكرامية؛ خير المعرفة، فالنفاة أخطئوا في نفي الصفات مع نفي لفظ الجسم، لكن الكرامية وإن أخطئوا في إثبات لفظ الجسم، ونسبته إلى الله عزّ وجل، إلا أنهم وافقوا أهل السنة في إثبات الصفات وفي تفسير الجسم وأنه الموجود، أو القائم بنفسه، قال شيخ الإسلام في المنهاج: (فالمشهور عن نظار الكرامية وغيرهم ممن يقول هو جسم أنه يفسر ذلك بأنه الموجود أو القائم بنفسه لا بمعنى المركب وقد اتفق الناس على أن من قال إنه جسم وأراد هذا المعنى فقد أصاب في المعنى لكن إنما يخطئه من يخطئه في اللفظ) (منهاج السنة النبوية 548/2) .

كما وافق الكرامية أهل السنة في إثبات القدر، وأن الظلم مقدور لله تعالى وأن الله سبحانه منزه عنه، وفي هذا قال شيخ الإسلام في المنهاج 22/3: (والقول الثاني أن الظلم مقدور والله تعالى منزه عنه وهذا قول الجمهور من المثبتين للقدر ونفاته وهو قول كثير من النظار المثبتة للقدر كالكرامية وغيرهم وكثير من أصحاب أبي حنيفة ومالك

والشافعي وأحمد وغيرهم وهو قول القاضي أبي حازم بن القاضي أبي يعلى وغيره وهذا كتعذيب الإنسان بذنب غيره كما قال تعالى: {ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما}).

ولما بين شيخ الإسلام مذهب أهل السنة في التفريق بين المحبة والمشيئة، وناقش من لم يرى ذلك ورد عليه، ذكر أن الكرامية توافق أهل السنة في هذه المسألة، فقال في المنهاج 411/5: (والمقصود هنا أنه سبحانه إذا خلق ما يبغضه ويكرهه لحكمة يحبها ويرضاها فهو مريد لكل ما خلقه، وإن كان بعض مخلوقاته إنما خلقه لغيره، وهو يبغضه، ولا يحبه، وهذا الفرق بين المحبة والمشيئة هو مذهب السلف، وأهل الحديث، والفقهاء، وأكثر متكلمي أهل السنة، كالحنفية، والكرامية، والمتقدمين من الحنبلية، والمالكية، والشافعية،..).

ثم إن الكرامية أثبتوا خلافة الثلاثة: أبو بكر وعمر وعثمان، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام حيث قال في المنهاج: (.. والذين أطلقوا لفظ الجسم على الله من الطوائف المثبتين لخلافة الثلاثة كالكرامية هم أقرب إلى صحيح المنقول وصريح المعقول من الذين

أطلقوا لفظ الجسم من الإمامية . .) ، بل وافقوا السلف في تفضيل عثمان على علي ، فقال شيخ الإسلام في المنهاج 225/8 : (وأما جمهور الناس ففضلوا عثمان وعليه استقر أمر أهل السنة وهو مذهب أهل الحديث ومشايخ الزهد والتصوف وأئمة الفقهاء كالشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه وأبي حنيفة وأصحابه وإحدى الروايتين عن مالك وعليها أصحابه . . . وهو أيضا مذهب جماهير أهل الكلام الكرامية والكلابية والأشعرية والمعتزلة . .) ، وقال أيضا : (. . والكرامية وأمثالهم هم أيضا من القائلين بالقدر المثبتين لخلافة الخلفاء المفضلين لأبي بكر وعمر وعثمان وهم أيضا يقولون بالتعليل والحكمة . .) .

فمن حيث الجملة: (وأما متكلمة أهل الإثبات من الكلابية والكرامية والأشعرية مع الفقهاء والصوفية وأهل الحديث: فهؤلاء في الجملة لا يطعنون في السلف؛ بل قد يوافقونهم في أكثر جمل مقالاتهم) ، وضابط الأعلم بالحق والأتبع له في قوله: (لكن كل من كان بالحديث من هؤلاء أعلم كان بمذهب السلف أعلم وله أتبع، وإنما يوجد تعظيم السلف عند كل طائفة بقدر استنانها وقلة ابتداعها) (مجموع الفتاوى 156/4) .

تعليق:

فشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يجعل طوائف الكلابية والكرامية والأشعرية من متكلمة أهل الإثبات، ويصفهم بعدم الطعن في السلف، بل ويوافقون السلف في أكثر جمل مقالاتهم، مما جعلهم الأرب إلى الحق من المعطلة النفاة، ومع ذلك فهذا لم يمنعه من تبيين غلطهم في الدين، والرد عليهم، ونقض أصولهم، وتفنيد أقوالهم، والانتصار لكتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ومذهب السلف المحض، وهذا كثير في كتبه ورسائله؛ لا ينكره إلا جاهل أو مكابر، وهو أمر يحسب لابن تيمية رحمه الله تعالى إذ لم يخرجه عن العدل في القول، والإنصاف في الحكم، والكلام بعلم وموضوعية مع جميع الناس.

العدل والإنصاف يوجبان التفريق بين المثبتة والنفاة:

إن الكلام في المقالات والطوائف إذا كان بعدل وإنصاف فإنه يوجب علينا التفريق بين متكلمة أهل الإثبات من الأشعرية والكرامية ونحوهم، ممن هم أكثر صوابا وأقرب إلى الحق من نفاة الصفات من المعتزلة والجهمية، ومن الفلاسفة، ذلك أن الكرامية

قد أثبتوا بعض الصفات التي ينفيها خصوم الإسلام؛ مثل رؤية الله تعالى يوم القيامة، وعلو الله على عرشه، ونزوله إلى السماء الدنيا كل ليلة، وعلم الله سبحانه، وكلامه عز وجل، وأنه سبحانه خالق كل شيء وربه ومليكه، ونحوها، مع ما في إثباتهم من التقصير والغلط كإثبات الجسمية في مقابل نفيها عند المعتزلة، فقد قابلوا الغلط بالغلط .

وفي هذا قال شيخ الإسلام في العقيدة الأصفهانية: (ولكن الأشعري وسائر متكلمة أهل الإثبات مع أئمة السنة والجماعة يثبتون الرؤية ويقولون القرآن غير مخلوق ويقولون إن الله حي بحياة عالم بعلك قادر بقدرة) .

وقال في جامع الرسائل: (لكن أهل العلم في إضافة جميع الحوادث إلى خلق الله ومشيئته وربوبيته أصح عقلا ودينا ، ومن أدخل في ذلك كل شيء حتى أفعال الحيوان فهو المصيب الموافق للسنة والعقل، وهم متكلمة أهل الإثبات الذين يقررون أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، بخلاف القدرية الذين أخرجوا عن ذلك أفعال الحيوان، وبخلاف أهل الطبع والفلسفة الذين يخرجون عن ذلك عامة الكائنات من العلل المولدات، وكلاهما باطل) .

أبعد الناس عن السنة هم الأكثر اختلافا وتنازعا وتفرقا:

ومن المعلوم أن كل من كان عن السنة أبعد كان التنازع والاختلاف بينهم وفي أقوالهم ومعقولاتهم أعظم، فالمعتزلة أكثر اختلافا وتفرقا من متكلمة أهل الإثبات، والشيعة أعظم تفرقا واختلافا من المعتزلة لكونهم أبعد عن السنة منهم، وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع، بل هم أعظم اختلافا من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى، ومن أراد الوقوف على ما يطول وصفه من التفرق والاختلاف في أقوالهم فليراجع مقالات الأشعري، وكتاب الشهرستاني، ونحوها من كتب المقالات والفرق.

الحمد والمدح يكون على القرب من الحق وموافقة السنة وعلى مدى الجهاد فيه والرد على المبطل:

والمرء أو الطائفة تحمد على مدى قربها من الحق وموافقتها للسنة وأهلها، وعلى مدى جهادها في تحصيل الحق والانتصار له والرد على المبطل من أهل الأهواء والبدع، قال شيخ الإسلام في المجموع: (وكذلك المسائل الاعتقادية الخبرية؛ لم ينبل أحد من الطوائف ورءوسهم عند الأمة إلا بما معه من الإثبات والسنة، فالمعتزلة أولا –وهم فرسان الكلام– إنما يحمدون ويعظمون عند أتباعهم وعند من يغضي عن مساوئهم لأجل

محاسنهم عند المسلمين بما وافقوا فيه مذهب أهل الإثبات والسنة والحديث، وردهم على الرافضة بعض ما خرجوا فيه عن السنة والحديث: من إمامة الخلفاء، وعدالة الصحابة، وقبول الأخبار، وتحريف الكلم عن مواضعه، والغلو في علي ونحو ذلك، وكذلك الشيعة المتقدمون كانوا يرجحون على المعتزلة بما خالفوهم فيه من إثبات الصفات والقدر والشفاعة ونحو ذلك، وكذلك كانوا يستحمدون بما خالفوا فيه الخوارج من تكفير علي وعثمان وغيرهما، وما كفروا به المسلمين من الذنوب، ويستحمدون بما خالفوا فيه المرجئة من إدخال الواجبات في الإيمان) (مجموع الفتاوى 11/4) .

ما تميز به المثبتة على النفاة:

وهذا أيضا قد تميز به متكلمة أهل الإثبات من الأشعرية والكرامية ونحوهم على الجهمية والمعتزلة والرافضة والقدرية، حيث استحمدوا على ما أثبتوا من الحق الموافق للسنة وردوا من الباطل الذي أتى به نفاة الصفات وخالفوا به أهل السنة والجماعة، قال شيخ الإسلام في المجموع: (وكذلك متكلمة أهل الإثبات مثل الكلابية والكرامية والأشعرية؛ إنما قبلوا واتبعوا واستحمدوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه من أصول

الإيمان؛ من إثبات الصانع وصفاته، وإثبات النبوة، والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب، وبيان تناقض حججهم، وكذلك استحمدوا بما ردوه على الجهمية والمعتزلة والرافضة والقدرية من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة) (مجموع الفتاوى 12/4) .

حسنات الناس نوعان:

فالخير الذي يعتد به الناس، ويستحمدون صاحبه، ويرجى به الأجر عند الله تعالى يتمثل في أمرين هما : موافقة أهل السنة والحديث والرد على من خالفها ، وهذا قد قرره شيخ الإسلام أيما تقرير في مواضع كثيرة من كتبه، حيث قال في المجموع: (فحسناتهم نوعان : إما موافقة أهل السنة والحديث، وإما الرد على من خالف السنة والحديث ببيان تناقض حججهم) (مجموع الفتاوى 12/4) .

لماذا اتبع الناس مذهب الأشعري ونحوه:

فلم يحاب رحمه الله تعالى في هذا الأصل العظيم أحدا ، ولم يبخس فيه أحدا ، كما نقلنا ذلك عنه قبل قليل، وكما بينه رحمه الله تعالى في تطبيق هذا الأصل على

الأشعري رحمه الله تعالى؛ فقال في المجموع: (ولم يتبع أحد مذهب الأشعري ونحوه إلا لأحد هذين الوصفين أو كليهما، وكل من أحبه وانتصر له من المسلمين وعلمائهم فإنما يحبه وينتصر له بذلك، فالمصنف في مناقبه الدافع للطعن واللعن عنه -كالبيهقي؛ والقشيري أبي القاسم؛ وابن عساكر الدمشقي- إنما يحتجون لذلك بما يقوله من أقوال أهل السنة والحديث، أو بما رده من أقوال مخالفيهم، لا يحتجون له عند الأمة وعلمائها وأمرائها إلا بهذين الوصفين، ولولا أنه كان من أقرب بني جنسه إلى ذلك لألحقوه بطبقته الذين لم يكونوا كذلك؛ كشيخه الأول "أبي علي"؛ وولده "أبي هاشم"، لكن كان له من موافقة مذهب السنة والحديث في الصفات؛ والقدر والإمامة؛ والفضائل والشفاعة؛ والحوض والصراط والميزان؛ وله من الردود على المعتزلة والقدرية؛ والرافضة والجهمية؛ وبيان تناقضهم، ما أوجب أن يمتاز بذلك عن أولئك؛ ويعرف له حقه وقدره، {قد جعل الله لكل شيء قدرا}، وبما وافق فيه السنة والحديث صار له من القبول والأتباع ما صار، لكن الموافقة التي فيها قهر المخالف وإظهار فساد قوله: هي من جنس المجاهد المنتصر) (مجموع الفتاوى 12/4).

الوقوف إلى جانب الراد على أهل البدع عمل مشكور:

والمقصود أنه لما كان الرد على من خالف أهل السنة والجماعة؛ بإثبات الحق الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم؛ من أعظم الجهاد في سبيل الله تعالى، كان الوقوف إلى جانب من جاهد في سبيل الله تعالى نصرة له على أهل الباطل وانتصارا للسنة والحديث؛ كان ذلك عملا مشكورا وطاعة لله ورسوله؛ وإن كان في ذلك المجاهد فجور وله أغلاط، فالراد على أهل البدع مجاهد، والذب عن السنة أفضل من الجهاد، والمجاهد قد يكون عدلا برا؛ وقد لا يكون، وقد يكون فيه فجور؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم"، ولهذا مضت السنة بأن يغزى مع كل أمير برا كان أو فاجرا، والجهاد عمل مشكور لصاحبه، وهو مع النية الحسنة عمل صالح.

الحمد إنما يكون على الحسنات:

وفي هذا المعنى قال شيخ الإسلام في المجموع: (فحمد الرجال عند الله ورسوله وعباده المؤمنين بحسب ما وافقوا فيه دين الله وسنة رسوله وشرعه من جميع الأصناف؛

إذ الحمد إنما يكون على الحسنات، والحسنات: هي ما وافق طاعة الله ورسوله من التصديق بخبر الله والطاعة لأمره، وهذا هو السنة، فالخير كله -باتفاق الأمة- هو فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم.

وكذلك ما يذم من يذم من المنحرفين عن السنة والشريعة وطاعة الله ورسوله إلا بمخالفة ذلك، ومن تكلم فيه من العلماء والأمراء وغيرهم إنما تكلم فيه أهل الإيمان بمخالفته السنة والشريعة، وبهذا ذم السلف والأئمة أهل الكلام والمتكلمين الصفاتية كابن كرام؛ وابن كلاب والأشعري.

وما تكلم فيه من تكلم من أعيان الأمة وأئمتها المقبولين فيها من جميع طوائف الفقهاء؛ وأهل الحديث والصوفية إلا بما يقولون إنهم خالفوا فيه السنة والحديث لخفائه عليهم، أو إعراضهم عنه، أو لاقتضاء أصل قياس -مهدوه- رد ذلك، كما يقع نحو ذلك في المسائل العلمية) (مجموع الفتاوى 14/4).

ثلاثة أمور لابد من معرفتهما فيمن خالف الرسول من علماء المسلمين:

ثم استطرد رحمه الله تعالى في ذكر أسباب وأعذار من خالف الرسول صلى الله عليه وسلم؛ من المسلمين الصادقين وعلماء الأمة وفضلاءها، وهنا ثلاثة أمور عظيمة، لابد من بيانها ليفهمها العبد حتى يسلم لسانه وقلبه، فيقبل الحق ممن قاله كائنا من كان، ويرد الباطل على من قاله كائنا من كان؛ وهي:

أولا: إن الأقوال الباطلة المناقضة للشريعة والهدى والبينات، والتي هي خلاف الحكمة والمصلحة والرحمة والعدل والإحسان، إنما قالها من قالها وأدخلها في الدين من أدخلها بنوع تأويل، أغلب الناس معذورين فيه، إذ لم يقعوا فيما وقعوا فيه إلا عن سوء الفهم، أما سوء القصد فكان للمنافقين من هذه الأمة، وهم قليل ولله الحمد والمنة.

ثانيا: إن معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم ومراتبهم وحقوقهم، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله وجهادهم في سبيل الله لإعلاء كلمة الله ودفاعهم عن الشريعة لا يوجب قبول كل ما قالوه، ولا هو لازم لا في العقل ولا في الشرع، دون الرجوع إلى

مصادر الشريعة من كتاب وسنة وإجماع، وما وقع في أقوالهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها لا يوجب اطراح أقوالهم جملة وتنقصهم والوقيعة فيهم وهدر جميع ما قدموه، فهذان طرفان جائران عن القصد، أحدهما سلك مسلك الرافضة في شيوخهم ورؤوسهم، والآخر سلك مسلك الخوارج في هضم حسنات المسلمين والبغي عليهم، وقصد السبيل بينهما، فلا نؤثم ولا نعصم، ولا نقبل كل أقوالهم ولا نهدرها كلها، ولا منافاة بين هذين الأمرين لمن وفقه الله تعالى وآتاه فهما في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وإنما يتنافيان عند أحد رجلين: جاهل بمقدار الأئمة وفضلهم، أو جاهل بحقيقة الشريعة التي بعث الله بها رسوله، ومن آتاه الله فهما وعلما بالشرع والواقع يعلم قطعا لا ريب فيه أن الرجل الجليل ذو المكانة المرموقة في العلم والتقوى الذي له في الإسلام قدم صدق وآثار حسنة قد تكون منه الهفوة والهفوتان والزلة والزلتان هو فيها معذور بل ومأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته في قلوب المسلمين لأجلها، وهذا هو الوسط بين الغالي والجافي.

ثالثا : إن الفرق بين أهل العلم وأهل الأهواء ثابت في الشرع والواقع، ذلك أن العالم قد فعل ما أمر به من حسن القصد والاجتهاد، واستفرغ وسعه، فإذا ما رأى رأيا أو اعتقد أمرا اعتقادا ليس بيقيني بحسب ما أداه إليه الدليل، فهو معذور وإن أخطأ وكان اعتقاده غير مطابق لما هو في نفس الأمر، وهذا نظير الحاكم الذي يؤمر بتصديق الشاهد العدل وإن كان في الباطن قد أخطأ أو كذب، ونظير المحدث الذي أمر بتصديق الراوي العدل الضابط وإن كان في الباطن قد غلط، قال شيخ الإسلام: (فالاعتقاد المطلوب هو الذي يغلب على الظن مما يؤمر به العباد، وإن كان قد يكون غير مطابق، وإن لم يكونوا مأمورين في الباطن باعتقاد غير مطابق قط) (القواعد النورانية)، وقال: (فإذا اعتقد العالم اعتقادين متناقضين في قضية أو قضيتين مع قصده للحق واتباعه لما أمر باتباعه من الكتاب والحكمة عذر بما لم يعلمه وهو الخطأ المرفوع عنا) .

هذا في حق العالم الذي حسن قصده واجتهد الاجتهاد المطلوب واتبع الدليل فيما اعتقده أو أفتى به، وهو خلاف صاحب الهوى الذي يتبع الظن وما تهوى الأنفس من غير استناد إلى دليل شرعي، بل تجده يجزم بالظن والهوى جزما لا يقبل النقيض، مع عدم

العلم بجزمه، وعدم العلم ليس علما بالعدم، وهو ليس بشيء، فيعتقدون ما لم يؤمروا باعتقاده لا باطنا ولا ظاهرا، ويقصدون ما لم يؤمروا بقصده، ويجتهدون اجتهادا لم يؤمروا به، (فلم يصدر عنهم من الاجتهاد والقصد ما يقتضي مغفرة ما لم يعلموه فكانوا ظالمين شبيها بالمغضوب عليهم أو جاهلين شبيها بالضالين) (القواعد النورانية) .

والمقصود أن الناس ثلاثة: (فالمجتهد الاجتهاد العلمي المحض ليس له غرض سوى الحق وقد سلك طريقه، وأما متبع الهوى المحض فهو من يعلم الحق ويعاند عنه، وثم قسم آخر وهم غالب الناس؛ وهو أن يكون له هوى وله في الأمر الذي قصد إليه شبهة فتجتمع الشهوة والشبهة، ولهذا جاء في حديث مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن الله يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات" .

فالمجتهد المحض مغفور له أو مأجور، وصاحب الهوى المحض مستوجب للعذاب، وأما المجتهد الاجتهاد المركب على شبهة وهوى فهو مسيء، وهم في ذلك

درجات بحسب ما يغلب وبحسب الحسنات الماحية، وأكثر المتأخرين من المنتسبين إلى فقه أو تصوف مبتلون بذلك) (القواعد النورانية) .

والله أعلم .

الجسم الذي تثبته الكرامية لا تقوم به الحوادث:

إن شيخ الإسلام قد جعل الكرامية من المجسمة الذين يثبتون الجسم لله عز وجل مطلقا؛ وبدون استفصال، إلا أن الجسم الذي تثبته الكرامية هو جسم لا تقوم به الحوادث، ذلك أن أهل الكلام لما تكلموا عن بقاء الجنة والنار؛ احتاجوا إلى التزام وجود أجسام باقية دائمة خالية عن الحوادث، فنقضوا أصلهم الذي أصلوه وهو أن الأجسام لا تخلوا عن الحوادث، و(هذا هو الأصل الذي أصله هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي وغيرهما من المجسمة الرافضة وغير الرافضة كالكرامية؛ فقالوا: بل يجوز ثبوت جسم قديم أزلي لا أول لوجوده وهو خال عن جميع الحوادث، وهؤلاء عندهم الجسم القديم الأزلي يخلو عن الحوادث، وأما الأجسام المخلوقة فلا تخلو عن الحوادث، ويقولون: ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، لكن لا يقولون إن كل جسم فإنه لا يخلو عن الحوادث) (منهاج السنة النبوية) .

بينما نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة (احتاجوا أن يلتزموا طرد هذا الأصل، فقالوا: إن الرب لا تقوم به الصفات ولا الأفعال، فإنها أعراض وحوادث؛ وهذه لا تقوم إلا

بجسم؛ والأجسام محدثة؛ فيلزم أن لا يقوم بالرب علم، ولا قدرة، ولا كلام، ولا مشيئة، ولا رحمة، ولا رضا، ولا غضب، ولا غير ذلك من الصفات، بل جميع ما يوصف به من ذلك فإنما هو مخلوق منفصل عنه) (منهاج السنة النبوية) .

تعليق:

قلت: وهذه كلها بواطيل تخالف صريح كتاب ربنا عز وجل وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم، وما عليه سلف الأمة وأئمتها من أهل السنة والجماعة؛ الذين يثبتون لله سبحانه وتعالى الصفات التي أثبتها لنفسه وأثبتها له رسوله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: إن الله سميع عليم، قادر، متكلم بمشيئته وقدرته، رحيم، يرضى ويغضب، يحب ويبغض، يرى يوم القيامة، ونحو ذلك .

قال تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ} [آل عمران/31]، وقال تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ} [محمد/28]، وقال تعالى: {إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ} [الزمر/7]، وقال تعالى: {إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ

مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [آل عمران/59]، والآيات والأحاديث في صفات الله تعالى كثيرة.

قول الكرامية لا يوافق قول أهل السنة بإطلاق:

مثال: قول الكرامية في كلام الله تعالى:

ومع كل ما ذكره شيخ الإسلام من قرب متكلمة أهل الإثبات من أهل السنة والجماعة، إلا أنه بين أن قول الكرامية لا يوافق قول أهل السنة بإطلاق، وهو: أن الله – عندهم– تكلم بعد أن لم يكن متكلماً، فقال رحمه الله تعالى: (قول الهشامية والكرامية ومن وافقهم، أن كلام الله حادث قائم بذات الله بعد أن لم يكن متكلماً بكلام، بل ما زال عندهم قادراً على الكلام، وإلا فوجود الكلام عندهم في الأزل ممتنع، كوجود الأفعال عندهم) (مجموع الفتاوى 172/12)، وحقيقة هذا القول أن الله تعالى أحدث في نفسه بقدرته كلاما بعد أن لم يكن متكلما، وأن الله تعالى تكلم بعد أن لم يكن يتكلم أصلا، وهذا قول الكرامية وغيرهم ممن يقولون: كلام الله حادث ومحدث في ذات الله تعالى، وقولهم هذا (لم يقل به أحد من أصحاب أحمد) (العقيدة الأصفهانية).

قول أهل السنة والجماعة في كلام الله تعالى:

ولكن قول أهل السنة والجماعة الذي دل عليه الكتاب والسنة هو أن الله تعالى لم يزل متكلما إذا شاء؛ وأنه يتكلم بصوت؛ ولا يقولون إنه صار متكلما بعد أن لم يكن متكلما؛ ولا أن كلام الله تعالى من حيث هو هو حادث؛ بل ما زال متكلما إذا شاء، وإن كان كلم موسى وناداه بمشيئته وقدرته فكلامه لا ينفد؛ كما قال تعالى: {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} [الكهف/109]، فمذهبهم التزام ما جاءت به النصوص النبوية الصحيحة، ودلت عليه العقول الزكية الصريحة، فلا ينفون عن الله تعالى صفات الكمال سبحانه وتعالى؛ فيجعلونه كالجمادات التي لا تتكلم ولا تسمع ولا تبصر، ولا تضر ولا تنفع.

ما يشترك ويفترق فيه الكرامية وأهل السنة:

فقول الكرامية وأهل السنة يشترك في كون الله تعالى يتكلم بمشيئته وقدرته، ويفترق في أن الكرامية جعلته سبحانه يتكلم بعد أن لم يكن يتكلم أو يقدر على الكلام، بينما أهل السنة يقولون إنه لم يزل يتكلم بمشيئته وقدرته، وكل من هاتين الطائفتين لا تقول:

(إن ما في نفس الله مخلوق)، بل المخلوق عندهم لا يكون إلا منفصلا عن نفس الله تعالى، وما قام به من أفعاله وصفاته فليس بمخلوق، في حين نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة القائلين بخلق القرآن كانوا يقولون: إنه خلق كلاما منفصلا عنه كما خلق غيره من المخلوقات، وهذا القول شر من قول الكرامية.

رد ابن تيمية على النفاة دون التزام قول الكرامية:

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى؛ بما آتاه الله تعالى من نور العلم والإيمان بين أنه يمكن إبطال قول النفاة من غير التزام قول الكلابية والكرامية؛ فيمكن إبطال كونه خلقه في نفسه من غير التزام كونه لم يكن يتكلم ثم تكلم بمشيئته وقدرته، فقال عن الأول: (فإنه قد تبين أن ما قام بذاته يمتنع أن يكون مخلوقا؛ إذ كان حاصلا بمشيئته وقدرته، والمخلوق لا بد له من خلق، ونفس تكلمه بمشيئته وقدرته ليس خلقا له، بل بذلك التكلم يخلق غيره، والخلق لا يكون خلقا لنفسه)، وقال عن الثاني: (وأما الكرامية فيقولون: صار متكلما بعد أن لم يكن؛ فيلزم انتفاء صفة الكمال عنه؛ ويلزم حدوث الحادث بلا سبب؛ ويلزم أن ذاته صارت محلا لنوع الحوادث بعد أن لم تكن كذلك: كما تقوله الكرامية، وهذا باطل،

وهو الذي أبطله السلف؛ بأن ما يقوم به من نوع الكلام والإرادة والفعل: إما أن يكون صفة كمال أو صفة نقص؛ فإن كان كمالا فلم يزل ناقصا حتى تجدد له ذلك الكمال، وإن كان نقصا فقد نقص بعد الكمال) (مجموع الفتاوى 325/6) .

التفريق بين النوع والفرد:

وهنا لطيفة تفطن لها رحمة الله تعالى عليه، -وهذا ليس بالغريب؛ فهو من أذكياء العالم المعدودين، وهو الملهم المنصور-، وهي التفريق بين النوع والفرد، بمعنى التفريق بين نوع الإرادة والكلام وبين أفرادهما ، فقال: (وهذه الحجة لا تبطل قيام نوع الإرادة والكلام شيئًا بعد شيء؛ فإن ذلك إنما يتضمن حدوث أفراد الإرادة والكلام لا حدوث النوع، والنوع ما زال قديما ، وما زال متصفا بالكلام والإرادة، وذلك صفة كمال، فلم يزل متصفا بالكمال ولا يزال، بخلاف ما إذا قيل: صار مريدا ومتكلما بعد أن لم يكن .

وإذا قيل في ذلك: الفرد من أفراد الإرادة والكلام والفعل: هل هو كمال أو نقص؟ قيل: هو كمال وقت وجوده ونقص قبل وجوده، مثل مناداته لموسى كانت كمالا

لما جاء موسى، ولو ناداه قبل ذلك لكان نقصا، والله منزه عنه؛ ولأن أفراد الحوادث يمتنع قدمها وما امتنع قدمه لم يكن عدمه في القدم نقصا . .) (مجموع الفتاوى 326/6) .

مسألة الجهة ورد ابن تيمية على الحلي طعونه في الكرامية:

ولما طعن ابن مطهر الحلي -ذلك الرافضي المبتدع الضال- في الكرامية؛ وقال عنهم أنهم يقولون: (إن الله في جهة فوق؛ ولم يعلموا أن كل ما هو في جهة فهو محدث ومحتاج إلى تلك الجهة)، أجابه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى قائلا: (لا الكرامية ولا غيرهم يقولون إنه في جهة موجودة تحيط به أو يحتاج إليها، بل كلهم متفقون على أن الله تعالى غني عن كل ما سواه سمي جهة أو لم يسم، نعم قد يقولون هو في جهة ويعنون بذلك أنه فوق العالم، فهذا مذهب الكرامية وغيرهم، وهو أيضا مذهب أئمة الشيعة وقدمائهم كما تقدم ذكره، وأنت لم تذكر حجة على إبطاله، فمن شنع على الناس بمذاهبهم فلا بد أن يشير إلى إبطاله، وجمهور الخلق على أن الله فوق العالم، وإن كان أحدهم لا يلفظ بلفظ الجهة فهم يعتقدون بقلوبهم ويقولون بألسنتهم أن ربهم فوق، ويقولون إن هذا أمر فطروا عليه وجبلوا عليه . .) (منهاج السنة النبوية 641/2) .

ثم رد على الرافضي-الذي لم يقدم حجة عقلية ولا نقلية- تشنيعه على الكرامية، بحاجة الله تعالى إلى الجهة التي تلزمهم على حد زعمه؛ لما أثبتوا أن الله سبحانه فوق العرش، فقال رحمه الله تعالى: (ومن يريد التشنيع على الناس ودفع هذه الأدلة الشرعية والعقلية لا بد أن يذكر حجة، ولنفرض أنه لا يناظره إلا أئمة أصحابه، وهو لم يذكر دليلا إلا قوله، ولم يعلموا أن كل ما هو في جهة فهو محدث ومحتاج إلى تلك الجهة، فيقال له: لم يعلموا ذلك، ولم تذكر ما به يعلم ذلك، فإن قولك ما هو محتاج إلى تلك الجهة إنما يستقيم إذا كانت الجهة أمرا وجوديا، وكانت لازمة له لا يستغنى عنها، فلا ريب أن من قال إن الباري لا يقوم إلا بمحل يحل فيه لا يستغني عن ذلك وهي مستغنية عنه فقد جعله محتاجا إلى غيره؛ وهذا لم يقله أحد) (منهاج السنة 645/2) .

الكرامية لم يقولوا إن الله تعالى محتاج إلى العرش:

ثم ينفي رحمه الله تعالى علمه بأحد يقول إن الله تعالى محتاج إلى مخلوقاته، ويزيد مدافعا عن الكرامية؛ فيقول: (فمن فهم عن الكرامية وغيرهم من طوائف الإثبات أنهم يقولون: إن الله محتاج إلى العرش فقد افترى عليهم، كيف وهم يقولون: إنه كان موجودا قبل

العرش، فإذا كان موجودا قائما بنفسه قبل العرش لا يكون إلا مستغنيا عن العرش، وإذا كان الله فوق العرش لم يجب أن يكون محتاجا إليه، فإن الله قد خلق العالم بعضه فوق بعض ولم يجعل عاليه محتاجا إلى سافله، فالهواء فوق الأرض وليس محتاجا إليها، وكذلك السحاب فوقها وليس محتاجا إليها، وكذلك السماوات فوق السحاب والهواء والأرض وليس محتاجا إلى ذلك، فكيف يكون العلي الأعلى خالق كل شيء محتاجا إلى مخلوقاته لكونه فوقها عاليا عليها) (منهاج السنة النبوية 646/2) .

مسألة رؤية الله تعالى:

أما مسألة الرؤية التي يثيرها نصير الإلحاد والتعطيل؛ الشارد على ربه شرود البعير، والتي أكثر فيها أعداء الحق الطعون بالتحريف والتأويل تارة، وبتضعيف النصوص المتواترة وردها طورا، وبالكذب والزور تارة أخرى، فقد تماثلت أقوالهم وتشابهت قلوبهم واجتمعت كلمتهم على النيل من شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى؛ وتبغيضهما للناس بكل وسيلة؛ فما تركوا شيئًا من السباب والتعيير والتبديع وحتى التكفير والرمي بالإلحاد والزندقة إلا أتوا به وسودوا به بياض الكتب، بقصد

نسف مذهب أهل السنة والجماعة، وأنى لهم ذلك، قلت مسألة الرؤية من المسائل الكبار في عقيدة أهل السنة والجماعة.

ذلك أن إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة هو قول سلف الأمة وأئمتها، وجماهير المسلمين من أهل المذاهب الأربعة وغيرها، وقد تواترت فيها الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عند علماء الحديث، وصحت بما لا يدع أدنى شك في صدور الناس، وليس كما يزعم أنصار الإلحاد والتعطيل من أنها من الإسرائيليات، وهؤلاء ليسوا من أهله ولا يعتد بقولهم في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، بل جمهور القائلين بالرؤية يقولون يرى عيانا مواجهة كما هو المعروف بالعقل.

أما كون بعض أهل السنة المثبتين للرؤية أخطئوا في بعض أحكامها، فهذا لا يلزم سائر أهل السنة بشيء، ولا يقدح في مذهب أهل السنة والجماعة، وهذا مقرر في مذهب أهل السنة والجماعة، بل هو من الأبجديات عندهم وعند العقلاء من غيرهم، إذ هم لا يقولون بعصمة أحد من الناس كائنا من كان دون النبي صلى الله عليه وسلم، ولا

بعصمة صنف منهم، ولا طائفة، بل العصمة في النص من الكتاب والسنة وفي عدم اجتماعهم على الضلالة.

عمدة النفاة في نفي الرؤية:

إن نفاة الصفات من المعتزلة هم الذين قالوا إن الله تعالى ليس فوق العالم؛ فلزمهم نفي رؤية الله تعالى، معتمدين على دليلهم على حدوث العالم؛ وهو: "أن الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون وما لا يخلو عنهما فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها، قالوا: فيلزم حدوث كل جسم فيمتنع أن يكون البارئ جسما لأنه قديم، ويمتنع أن يكون في جهة لأنه لا يكون في الجهة إلا جسم، فيمتنع أن يكون مقابلا للرائي لأن المقابلة لا تكون إلا بين جسمين"، ولكن طائفة من الأشعرية والكلابية جمعوا بين نفي العلو وإثبات الرؤية، وهذا قول بعضهم وليس جميعهم، فأئمتهم يثبتون علو الله تعالى على العرش، ومن نفى ذلك منهم فلتقليده للمعتزلة ولاعتقاده صحة دليلهم، أو لتأثره بهم من حيث يدري أو لا يدري.

تناقض من أثبت الرؤية ونفى العلو ليس دليلا على قول النفاة:

ومع هذا فإن من أثبت الرؤية ونفى العلو ظن إمكان الرؤية لا في جهة، فلزم إما نفي الرؤية وإما نفي العلو، وهذا التناقض ليس دليلا على صواب قول النفاة؛ الذين ينفون الرؤية والعلو، بل كل من الرؤية والعلو ثابت بالنصوص المستفيضة وإجماع سلف الأمة مع دلالة العقل عليها، وعليه؛ فإن من تناقض فأثبت حقا ونفى بعض لوازمه خير ممن نفى الجميع، فإن هذا التناقض أهون ومخالفته للنصوص أقل، أما نفاة الرؤية والعلو ولوازمهما فهم أبعد عن المعقول والمنقول ومخالفتهم للنصوص أكثر وأظهر، فهم لا يستندون لا إلى كتاب ولا إلى سنة ولا إلى إجماع، بل أعرضوا وعارضوا كتاب الله تعالى وما تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتباعه من المهاجرين والأنصار .

تناقض الأشعرية خير من قول النفاة من المعتزلة والشيعة:

وهذا بحمد الله تعالى بين لمن أنصف نفسه وأنصف خصومه وتكلم بالعلم والعدل، ولم يخرج عن هذا شيخ الإسلام رحمه الله تعالى قيد أنملة؛ فهو العالم البر التقي، إذ

رده على أنصار الإلحاد والتعطيل من نفاة الصفات ومن الشيعة وبيان شناعة أقوالهم وأنها أشر وأعظم قدحا في المعقول والمنقول من غيرهم ممن لبسوا عليه من مثبتة الصفات الذين أثبتوا بعض الحق ونفوا بعضه بسبب ما ظنوا صحته من الكلام الباطل عند النفاة، والذي ذمه سلف الأمة وأئمتها؛ قلت: كلام شيخ الإسلام في الرد على الباطل بالعلم مع التزام العدل والإنصاف كثير ومستفيض في كتبه، حيث قال في المنهاج: (أهل الحديث والسنة المحضة متفقون على إثبات العلو والمباينة وإثبات الرؤية، وحينئذ فمن أثبت أحدهما ونفى الآخر أقرب إلى الشرع والعقل ممن نفاهما جميعا، فالأشعرية الذين أثبتوا الرؤية ونفوا الجهة أقرب إلى الشرع والعقل من المعتزلة والشيعة الذين نفوهما، أما كونهم أقرب إلى الشرع فلأن الآيات والأحاديث والآثار المنقولة عن الصحابة في دلالتها على العلو وعلى الرؤية أعظم من أن تحصر وليس مع نفاة الرؤية والعلو ما يصلح أن يذكر من الأدلة الشرعية، وإنما يزعمون أن عمدتهم العقل.

فنقول: قول الأشعرية المتناقضين خير من قول هؤلاء؛ وذلك أنا إذا عرضنا على العقل وجود موجود لا يشار إليه ولا يقرب منه شيء ولا يصعد إليه شيء ولا ينزل منه

شيء ولا هو داخل العالم ولا خارجه ولا ترفع إليه الأيدي ونحو ذلك كانت الفطرة منكرة لذلك، والعقلاء جميعهم الذين لم تتغير فطرتهم ينكرون ذلك، ولا يقر بذلك إلا من لقن أقوال النفاة وحججهم، وإلا فالفطر السليمة متفقة على إنكار ذلك أعظم من إنكار خرق العادات، لأن العادات يجوز انخراقها باتفاق أهل الملل، وموافقة عقلاء الفلاسفة لهم على ذلك.

فنقول: إن كان قول النفاة حقا مقبولا في العقل فإثبات وجود الرب على العرش من غير أن يكون جسما أقرب إلى العقل وأولى بالقبول، وإذا ثبت أنه فوق العرش فرؤية ما هو فوق الإنسان وإن لم يكن جسما أقرب إلى العقل وأولى بالقبول من إثبات قول النفاة، فتبين أن الرؤية على قول هؤلاء أقرب إلى العقل من قول النفاة، وإذا قدر أن هذا خلاف المعتاد فتجويز انخراق العادة أولى من قول النفاة، فإن قول النفاة ممتنع في فطر العقلاء لا يمكن جوازه، وأما انخراق العادة فجائز) (منهاج السنة النبوية 347/3) .

وقال أيضا عن الأشعرية ومن وافقهم مقارنا إياهم بالمعتزلة ومن وافقهم من الشيعة: (. .وهم وإن كانوا يتناقضون، وفي قولهم ما هو باطل عقلا ونقلا؛ فأقوالهم في

القدر والصفات والرؤية خير من أقوال المعتزلة وموافقيهم من الشيعة، وإن كان الصواب هو ما عليه السلف وأئمة السنة؛ وهو قول الأئمة الأربعة، وجمهور كبار أصحابهم، والنصوص المأثورة في ذلك عن الأئمة المذكورين في غير هذا الموضع) .

ثم بين رحمه الله تعالى أن نصوص النبي صلى الله عليه وسلم فيها البيان التام ومنها يؤخذ الهدى، فقال: (والبيان التام هو ما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم، فإنه أعلم الخلق بالحق، وأنصح الخلق للخلق، وأفصح الخلق في بيان الحق، فما بينه من أسماء الله وصفاته وعلوه ورؤيته هو الغاية في هذا الباب) (منهاج السنة النبوية 351/3) .

تعليق:

قلت: شيخ الإسلام دأبه الصدع بالحق وعدم خشية أحد في الله عز وجل، ولم تغلطه محاسن الأشاعرة ولا كونهم أقرب إلى أهل السنة والجماعة من المعتزلة وإخوانهم من الشيعة؛ فهو عالم ورع متبحر في شتى علوم الدين قد بلغ الذروة في كل فن خاض فيه، حيث ذكر أن الحق المطلق ليس معهم ولا في أصولهم، وإنما هو في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وإجماع سلف الأمة، والذي التزم هذه الأصول الثلاثة حق

الالتزام وعض عليها بنواجذه هم أهل السنة والجماعة، أما غيرهم من الطوائف فمنهم القريب ومنهم البعيد، والذي لا يشك فيه منصف درس أصول الإسلام واختلاف المسلمين أن الأشاعرة ومن وافقهم هم خير من المعتزلة ومن وافقهم بكثير.

منهجية ابن تيمية في التعامل مع المخطئ من مثبتة الصفات:

فهاهو شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في منهاج السنة النبوية يبين منهجيته في التعامل مع مثبتة الصفات فيما جانبوا فيه الصواب وخالفوا فيه الحق وأهله، دون بخس لحقهم أو غض عن محاسنهم فيما أثبتوه من حق ونفوه من باطل؛ وخالفوا فيه نفاة الصفات من المعتزلة والجهمية والشيعة، فيقول: (ونحن نسلك طريقين من البيان أحدهما نبين فيه أن هؤلاء الذين رد عليهم من مثبتي الرؤية كالأشعري وغيره أقرب إلى الصواب من قول النفاة)، ويقول أيضا: (الطريق الأول: أن نبين أن هذه الطائفة وغيرها من الطوائف المثبتة للرؤية أقل خطأ وأكثر صوابا من نفاة الرؤية)، فالقضية هنا قضية قرب وبعد بحسب ما أداه إليه الدليل العلمي، ثم يقول: (الثاني نبين فيه الحق بيانا مطلقا لا نذب فيه عن أحد) (منهاج السنة النبوية 392/2)، وهذا التزام منه رحمة الله عليه ببيان الحق الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من غير محاباة لأحد، حتى وإن كان أقرب إلى الحق من غيره، فالحق أحق أن يبين ويتبع ويذب عنه، ولا يجوز لأحد الاكتفاء ببيان ما هو أقرب إلى الحق والسكوت عن بيان الحق نفسه.

القضية الأولى: بيان أن المثبتة أقرب إلى الحق من النفاة:

أما القضية الأولى؛ وهي تشنيع أنصار الإلحاد والتعطيل على أهل السنة ومن وافقهم من مثبتة الرؤية من الأشعرية والكرامية ومن وافقهم من أتباع الأئمة في مسألة الرؤية، (ونحن نبين أنهم أقرب إلى الحق منكم نقلا وعقلا وأن قولهم إذا كان فيه خطأ فالخطأ الذي في قولكم أعظم وأفحش عقلا ونقلا) .

ومع هذا فإن شيخ الإسلام في بادئ الأمر ذكر ما يؤخذ على الكرامية والأشعرية، حيث لوح بما ادعاه ابن كلاب ومن تبعه من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم؛ من أن كل قائم بنفسه يرى، وأن هذا أيضا قول الكرامية في ظنه، ومن أجله قامت عليهم الشناعات، وأنكره رحمه الله تعالى.

ثم ذكر عن الأشعري أنه ادعى أن كل موجود يجوز أن يرى، ووافقه على ذلك طائفة من أصحابه كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي والرازي وكذلك القاضي أبو يعلى وغيرهم، ومع هذا فإن المثبتة ولو أخطئوا في بعض كلامهم فهم أقرب إلى الحق نقلا وعقلا من نفاة الرؤية.

الضابط فيما يرى وما لا يرى:

ثم راح يقرر الضابط في ما يرى وما لا يرى، وأنه أمر وجودي ما دامت الرؤية والمرئي أمران وجوديان، وأن ما يمكن رؤيته أكمل في الوجود مما لا يمكن رؤيته، وأن عدم رؤية ما يمكن رؤيته راجع إلى نقص وعجز في الرائي لا لأجل امتناع رؤية المرئي، وهكذا فإن الله الواجب الوجود أكمل وجودا من غيره، فهو أحق بأن يرى من غيره، وإنما لم نره في الدنيا لضعف وعجز فينا، أما في الآخرة فإنه سبحانه سوف يقوي أبصار عباده ليتمكنوا من رؤيته، كما أخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رحمه الله تعالى:

(من الأشياء ما يرى ومنها ما لا يرى؛ والفارق بينهما لا يجوز أن يكون أمورا عدمية، لأن الرؤية أمر وجودي، والمرئي لا يكون إلا موجودا، فليست عدمية لا تتعلق بالمعدوم، ولا يكون الشرط فيه إلا أمرا وجوديا، لا يكون عدميا، وكل ما لا يشترط فيه إلا الوجود دون العدم كان بالوجود الأكمل أولى منه بالأنقص، فكل ما كان وجوده أكمل كان أحق بأن يرى، وكل ما لم يمكن أن يرى فهو أضعف وجودا مما يمكن أن يرى، فالأجسام الغليظة أحق بالرؤية من الهواء، والضياء أحق بالرؤية من الظلام، لأن النور أولى بالوجود

والظلمة أولى بالعدم، والموجود الواجب الوجود أكمل الموجودات وجودا، وأبعد الأشياء عن العدم، فهو أحق بأن يرى، وإنما لم نره لعجز أبصارنا عن رؤيته لا لأجل امتناع رؤيته، كما أن شعاع الشمس أحق بأن يرى من جميع الأشياء، ولهذا مثل النبي صلى الله عليه وسلم رؤية الله به فقال: ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر، شبه الرؤية بالرؤية وإن لم يكن المرئي مثل المرئي، ومع هذا فإذا حدق البصر في الشعاع ضعف عن رؤيته، لا لامتناع في ذات المرئي بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله تعالى الآدميين وقواهم حتى أطاقوا رؤيته) (منهاج السنة النبوية 331/2) .

ومن العجز عن رؤية ما هو موجود مع أن رؤيته ممكنة؛ عجز البشر عن رؤية الملك في صورته الحقيقية، إلا من استثناه الله تعالى فأيده، كما أيد نبينا صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: {وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ} [الأنعام/8–9]، قال غير واحد من السلف: هم لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا إليهم ملكا لجعلناه في صورة بشر، وحينئذ كان يشتبه عليهم هل هو ملك أو بشر، فما كانوا ينتفعون بإرسال الملك

إليهم، فأرسلنا إليهم بشرا من جنسهم، يمكنهم رؤيته والتلقي عنه، وكان هذا من تمام الإحسان إلى الخلق والرحمة بهم.

ومثل هذا الإحسان والرحمة أن البشر لا يمكنهم رؤية الله تعالى في الدنيا إحسانا ورحمة بهم، فهم لا يطيقونها، ويتضررون بها لو وقعت على ما هم عليه من الخلقة في الدنيا، كيف لا والجبل أصبح دكا، وموسى كليم الله تعالى خر صعقا، قال عز وجل: {وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ} [الأعراف/143]، قيل: أول المؤمنين بأنه لا يراك حي إلا مات، ولا يابس إلا تدهده، فهذا للعجز الموجود في المخلوق لا لامتناع في ذات المرئي.

جواب ابن تيمية على النفاة في تشنيعهم على المثبتة بأن الله تعالى يرى لا في جهة:

أما تشنيع نفاة الصفات على المثبتين لها بقولهم إنه يرى لا في جهة، فقد أجابهم شيخ الإسلام بأن هذا الذي قالوه كان بناء على ما تأثروا به من أصولكم الفاسدة، وهو أنه ليس في جهة، ثم راح يرد على النفاة الذين يزعمون أن الأشعري وأئمة أصحابه الذين يقولون إنه فوق العالم بذاته وإنه ليس بجسم ولا متحيز، أنهم يكابرون العقل، فكان من رده أن الأولى بمكابرة العقل والفطرة هم النفاة ومن وافقهم من المثبتة الذين يقولون بوجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ولا مباين له ولا محايث له ولا يشار إليه.

ثم قرر رحمه الله تعالى أنه (في الجملة ما من حجة يحتجون بها على بطلان قول منازعيهم إلا ودلالتها على بطلان قولهم أشد، ولكنهم يتناقضون.

والذين وافقوهم على بعض غلطهم صاروا يسلمون لهم تلك المقدمة الباطلة النافية -وهو إثبات موجود قائم بنفسه لا يشار إليه ولا يكون مباينا لغيره ولا محايثًا له ولا داخل العالم ولا خارجه- ويطلبون طردها، وطردها يستلزم الباطل المحض.

فوجه المناظرة أن تلك المقدمة لا تسلم، لكن يقال: إن كانت باطلة بطل أصل قول النفاة، وإن كانت صحيحة فهي أدل على إمكان قول أهل الإثبات، فإن كان إثبات موجود ليس بجسم ولا هو داخل العالم ولا خارجه ممكنا، فإثبات موجود فوق العالم وليس بجسم أولى بالإمكان، وإن لم يكن ذلك ممكنا بطل أصل قول النفاة، وثبت أن الله تعالى إما داخل العالم وإما خارجه، فيكون قولهم بإثبات موجود ليس بداخل العالم ولا خارجه أبعد عن الحق على التقديرين، وهو المطلوب) (منهاج السنة النبوية 2/339) .

كل من كان إلى السنة أقرب كان إلى العقل أقرب ووجب نصره:

وتتجلى عظمة شيخ الإسلام في نصرة الحق والسنة، والرد على الباطل والبدعة، أيا كان قائلها، فكل من كان إلى السنة أقرب كان إلى العقل أقرب ووجب نصره، لكن إذا كان هذا الأخير من المثبتة معه بعض الأغلاط التي ورثها عن خصومه من النفاة، لم يكن قوله مطابق للحق في نفس الأمر، فلا يمكن نصره لمن لم يكتف ببيان رجحان قول المثبتة على النفاة، وأراد بيان الحق في نفس الأمر، قال شيخ الإسلام: (فهذه الطريق ونحوها من المناظرة العقلية إذا سلك يتبين به أن كل من كان إلى السنة أقرب كان قوله إلى

العقل أقرب، وهو يوجب نصر الأقربين إلى السنة بالعقل، لكن لما كان بعض الأقربين إلى السنة سلموا للأبعدين عنها مقدمات بينهم، وهي في نفس الأمر باطلة مخالفة للشرع والعقل، لم يمكن أن يكون قولهم مطابقا للأمر في نفسه، ولا يمكن نصره لا بشرع صحيح ولا بعقل صريح، لمن غرضه معرفة الحق في نفسه لا بيان رجحان بعض الأقوال على بعض) (منهاج السنة النبوية 341/2) .

ومما يسلم به العقلاء من جميع الناس في الماضي والحاضر أن الحق يقبل ممن قاله أيا كان، وأن الباطل يرد على من قاله أيا كان، وأن بيان رجحان قول على قول لا يعني قبول الباطل الذي في ثنايا القول الراجح، كما لا يعني رد الحق الذي في ثنايا القول المرجوح، قال شيخ الإسلام في هذا الأمر: (وأما إذا كان المقصود بيان رجحان بعض الأقوال فهذا ممكن في نفسه، وهذا هو الذي نسلكه في كثير مما عاب به الرافضة كثير من الطوائف المنتسبين إلى السنة في إثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، فإنهم عابوا كثيرا منهم بأقوال هي معيبة مذمومة، والله قد أمرنا ألا نقول عليه إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني فضلا عن الرافضي قولا فيه حق أن نتركه

أو نرده كله، بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق) (منهاج السنة النبوية 342/2) .

ما يستفاد من مناظرة الطوائف بعضها لبعض:

وهذا من المناظرة العادلة التي أساسها العلم والعدل، لا الجهل والظلم، وأما المناظرات القائمة بين مختلف الطوائف فأعظم ما يستفاد منها بيان إبطال بعضهم لمقالات بعض، وبيان تناقضهم، وهذا من أعظم ما يستفاد به في هداية الخلق وتنحيتهم عما ألفوه من باطل، (وهذا يحتاج إليه إذا كان صاحب المذهب حسن الظن بمذهبه، قد بناه على مقدمات يعتقدها صحيحة، فإذا أخذ الإنسان معه في تقرير نقيض تلك المقدمات لم يقبل ولا يبين الحق، ويطول الخصام كما طال بين أهل الكلام، فالوجه في ذلك أن يبين لذلك رجحان مذهب غيره عليه أو فساد مذهبه بتلك المقدمات وغيرها ، فإذا رأى تناقض قوله أو رجحان قول غيره على قوله اشتاق حينئذ إلى معرفة الصواب وبيان جهة الخطأ ، فيبين له فساد تلك المقدمات التي بنى عليها وصحة نقيضها ، ومن أي وجه وقع الغلط) (منهاج السنة النبوية 342/2) .

القضية الثانية: بيان الحق في نفس الأمر:

وأما الطريق الثاني الذي سار عليه شيخ الإسلام في الرد على نفاة الصفات هو مناقشتهم في دليل النفي وبيان بطلان مقدماته، وهنا قال شيخ الإسلام: (وأما الطريق الثاني: فيقال لهذا المنكر للرؤية المستدل على نفيها بانتفاء لازمها وهو الجهة: قولك ليس في جهة وكل ما ليس في جهة لا يرى فهو لا يرى؛ وهكذا جميع نفاة الحق ينفونه لانتفاء لازمه في ظنهم، فيقولون لو رئي للزم كذا، واللازم منتف، فينتفي الملزوم.

والجواب العام لمثل هذه الحجج الفاسدة بمنع إحدى المقدمتين: إما معينة وإما غير معينة، فإنه لا بد أن تكون إحداهما باطلة أو كلتاهما باطلة، وكثيرا ما يكون اللفظ فيهما مجملا يصح باعتبار ويفسد باعتبار، وقد جعلوا الدليل هو ذلك اللفظ المجمل، ويسميه المنطقيون الحد الأوسط، فيصح في مقدمة بمعنى، ويصح في الأخرى بمعنى آخر، ولكن اللفظ مجمل، فيظن الظان لما في اللفظ من الإجمال وفي المعنى من الاشتباه أن المعنى المذكور في هذه المقدمة هو المعنى المذكور في المقدمة الأخرى، ولا يكون الأمر كذلك.

مثال ذلك في مسألة الرؤية أن يقال له: أتريد بالجهة أمرا وجوديا أو أمرا عدميا ؟

فإذا أردت به أمرا وجوديا كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى، وهذه المقدمة ممنوعة، ولا دليل على أثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى وليس العالم في عالم آخر، وإن أردت بالجهة أمرا عدميا كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس بجهة بهذا التفسير) (منهاج السنة النبوية 348/2) .

ابن تيمية ونسبة التجسيم للحنابلة:

وكما ذكرت؛ فلم يفت قاموس النفاة المشحون بالتهم والدعاوى الباطلة ولا القائمة السوداء التي وضعها النفاة لأهل السنة وأئمتها؛ إمام السنة أحمد بن حنبل، حيث ألصقوا به وبأتباعه التجسيم والتشبيه، وجعلوهم أصولا لابن تيمية يستقي منها تجسيم الخالق وتمثيله بالمخلوق، وما ذلك إلا لأن الإمام أحمد بن حنبل وشيخ الإسلام ابن تيمية أثبتوا الصفات وفق منهج أهل السنة والجماعة السابق لهما، مع اختصاص النفاة بإطلاق نسبة التجسيم على من أثبت الصفات، ومن ثم سموهم "مجسمة الحنابلة".

إثبات الصفات شرف للحنابلة حتى ولو سمي تجسيما:

وإذا كان المراد بلفظ التجسيم إثبات الصفات التي أثبتها الله ورسوله، فهذا حق، وهو شرف للحنابلة، ولا يعيبهم في شيء، والغلط في تسمية هذا الإثبات تجسيما، بل من قال بقول الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في الصفات فقد رفع قدر نفسه وازداد شرفا ورفعة بموافقته لخالق السموات والأرض ولسيد ولد آدم.

جواب ابن قدامة المقدسي على النفاة فيما عابوه على الحنابلة:

ولقائل أن يقول مثل ما قال ابن قدامة المقدسي رحمه الله تعالى وهو يجيب نفاة الصفات فيما عابوه على الحنابلة، فقد رد عليهم فقال: (فقد رأينا من ينسب قول الله تعالى وقول رسوله إلينا على وجه العيب لنا بها فيقول أنتم تقولون: الرحمن على العرش استوى، وأنتم تقولون: وكلم الله موسى تكليما ، وأنتم تقولون: ينزل الله كل ليلة إلى سماء الدنيا ، وهذا كلام الله تبارك وتعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، وكلام رسوله؛ حملتهم العصبية وعمى القلب على أن جعلوه كلاما لنا ، ثم عابوه علينا ، ومن عاب كتاب الله عز وجل وسنة رسوله فليس بمسلم، ومن جعل كلام الله عز وجل كلاما لغيره فهو جاهل غبي .

وسمعت بعض أصحابنا يقول سمعت قوما يقولون الحنابلة يقولون: الرحمن على العرش استوى، قال فقلت لهم: يا قوم الله الله؛ إنكم لتنسبون إلى الحنابلة شيئًا ما يصلحون له ولا يبلغون إليه، هذا قول الله سبحانه وتعالى: { قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا } [الإسراء/88]،

فجعلتموه قولا للحنابلة ورفعتم قدرهم حتى جعلتموهم أهلا لذلك) (تحريم النظر في كتب الكلام 58) .

ثم بين رحمه الله تعالى المعنى الصحيح للتجسيم، والذي لا يقول به لا الحنابلة ولا ابن تيمية رحمه الله تعالى، فقال: (وإنما يحصل التشبيه والتجسيم ممن حمل صفات الله سبحانه وتعالى على صفات المخلوقين في المعنى، ونحن لا نعتقد ذلك ولا ندين به، بل نعلم أن الله تبارك وتعالى ليس كمثله شيء وهو السميع) (تحريم النظر في كتب الكلام 58) .

وفي معرض رد ابن تيمية على ابن رشد نسبته القول بالتجسيم إلى الحنابلة قال شيخ الإسلام: (ولقائل أن يقول: أما قوله : صار كثير من أهل الإسلام يقولون: إنه جسم لا يشبه الأجسام فهذا صحيح، وأما قوله: وعلى هذا الحنابلة وكثير ممن اتبعهم، فيقال له : ليس في الحنابلة من أطلق لفظ الجسم) .

جواب ابن تيمية:

ثم بين سبب إلصاق هذه التسمية بالحنابلة، وأن الغلط دخل على النفاة من جهة اصطلاحهم على لفظ الجسم بما يخالف اللغة، فلزمهم أن الكتاب والسنة والفطرة

كلها تدل على التجسيم، ولزمهم إلصاق التجسيم بالسلف كلهم، وكذا بسائر أئمة المذاهب وأتباعهم كالمالكية والشافعية لا الحنابلة فقط؛ فقال: (لكن نفاة الصفات يسمون كل من أثبتها مجسما بطريق اللزوم، إذ كانوا يقولون: إن الصفة لا تقوم إلا بجسم، وذلك لأنهم اصطلحوا في معنى الجسم على غير المعنى المعروف في اللغة، فإن الجسم في اللغة هو البدن، وهؤلاء يسمون كل ما يشار إليه جسما، فلزم –على قولهم– أن يكون ما جاء به الكتاب والسنة وما فطر الله عليه عباده وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها تجسيما، وهذا لا يختص طائفة: لا الحنابلة ولا غيرهم بل يطلقون لفظ المجسمة والمشبهة على أتباع السلف كلهم حتى يقولوا في كتبهم : ومنهم طائفة يقال لهم المالكية ينتسبون إلى مالك بن أنس ومنهم طائفة يقال لهم الشافعية ينتسبون إلى الشافعي) (درء تعارض العقل والنقل) .

لماذا خص نفاة الصفات الحنابلة بلفظ المجسمة:

لكن لماذا خص نفاة الصفات الحنابلة من دون غيرهم بلفظ المجسمة، يشير ابن تيمية إلى هذا الأمر ويشخصه، فيقول: (لكن لما جرت محنة الجهمية نفاة الصفات، وسموا

من أثبتها مجسما في عهد الإمام أحمد، وقالوا: إن القرآن مخلوق، وحقيقة ذلك أن الله لم يتكلم بشيء، وقالوا: إنه لا يرى، ونحو ذلك، قام أحمد بن حنبل من إظهار السنة والصفات وإثبات ما جاء في الكتاب والسنة من هذا الباب بما لم يحتج إليه غيره من الأئمة، وظهر ذلك في جميع أهل السنة والحديث من جميع الطوائف، وصاروا متفقين على تعظيم أحمد وجعله إماما للسنة، فصار يظهر في أصحابه من الإثبات ما لا يظهر في غيرهم بسبب كثرة نصوصهم في هذا الباب) (درء تعارض العقل والنقل).

تعليق:

قلت: لما استفحل داء النفاة وسرى في البلاد والأمصار، وأصاب الخاص والعام، ومرض به الحاكم والمحكوم، وامتحنوا الناس عليه، فسجن من سجن وقتل من قتل وفتن من فتن، وثبت الله تعالى من ثبته، واشتهرت هذه المحنة، وقيض الله تعالى لدينه من قاوم هذا الداء العضال، وجعل بحكمته وقدرته الإمام أحمد بن حنبل ترياقا يداوي به الناس من الأسقام التي دبت في الأرض وأكثرت الفساد، فوقف في وجوه أعداء الدين من حيث علموا أو لم يعلموا، فأنكر على النفاة من المعتزلة والجهمية، ونصر الكتاب والسنة

وأظهر الصفات، وانتشر ذلك بين العباد، وشفي من قدر الله تعالى له الشفاء، فاتفقوا على تعظيمه وجعلوه إماما للسنة، حتى صار أهل العلم بعد ظهور المحنة يمتحنون الناس به، فمن وافقه كان سنيا محمودا ومن خالفه كان بدعيا مذموما، بل صاروا ينتسبون إليه في أصول الدين، وإن كانوا ينتسبون إلى غيره في فروع الشريعة، وهذا ليس تقليدا يوسمون به أنهم "حنبليون"، كما هو ليس طعنا في غيره من أئمة الدين، بل ما انتسبوا إليه في شيء من أصول الدين إلا وقال به غيره من أئمة المسلمين المقبولين، ولكن كتب له الذكر الجميل، وذاع صيته بحكم ما قدره الله سبحانه بامتحانه وتثبيته، وبما وفقه الله عز وجل من إظهاره للكتاب والسنة، والإكثار من ذكره لمعتقد سلف الأمة؛ من المهاجرين والأنصار وقت الحاجة والأخطار.

قال شيخ الإسلام: (ولهذا ما زال كثير من أئمة الطوائف الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وإن كانوا في فروع الشريعة متبعين بعض أئمة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين فإنهم يقولون: نحن في الأصول أو في السنة على مذهب أحمد بن حنبل، لا يقولون ذلك لاختصاص أحمد بقول لم يقله الأئمة، ولا طعنا في غيره من الأئمة بمخالفة السنة، بل لأنه

اظهر من السنة التي اتفقت عليها الأئمة قبله أكثر مما أظهروه، فظهر تأثير ذلك لوقوعه وقت الحاجة إليه وظهور المخالفين للسنة وقلة أنصار الحق وأعوانه، حتى كانوا يشبهون قيامه بأمر الدين ومنعه من تحريف المبتدعين المشابهين للمرتدين بأبي بكر يوم الردة وعمر يوم السقيفة وعثمان يوم الدار وعلي يوم حروراء، ونحو ذلك مما فيه تشبيه له بالخلفاء الراشدين فيما خلفت فيه الرسل وقام فيه مقامهم) (بيان تلبيس الجهمية 92/2) .

رد ابن تيمية طعن النفاة في الحنابلة:

وفي رد ابن تيمية على الرازي قوله بأن الحنابلة التزموا الأجزاء والأبعاض؛ بين أن الحنابلة أكثر اتباعا لألفاظ الكتاب والسنة من غيرهم، وأن ما وجد عند بعضهم من بعض المخالفات فعند غيرهم أكثر وأعظم، وأنهم أكثر اءتماما بمن كان بالسنة أعلم ولها أتبع، وأنهم أبعد الناس عمن كان للبدعة أطوع، فقال رحمه الله تعالى: (إن أردت بهذا الكلام أنهم وصفوه بلفظ الأجزاء والأبعاض وأطلقوا ذلك عليه من غير نفي للمعنى الباطل، وقالوا إنه يتجزأ أو يتبعض وينفصل بعضه عن بعض، فهذا ما يعلم أحد من الحنابلة يقوله هم مصرحون، وإن أردت إطلاق لفظ البعض على صفاته في الجملة، فهذا

ليس مشهورا عنهم، لا سيما والحنابلة أكثر اتباعا لألفاظ القرآن والحديث من الكرامية ومن الأشعرية بإثبات لفظ الجسم، فهذا مأثور عن الصحابة والتابعين، والحنبلية وغيرهم متنازعون في إطلاق هذا اللفظ كما سنذكره إن شاء الله، وليس للحنبلية في هذا اختصاص، ليس لهم قول في النفي والإثبات إلا وهو وما أبلغ منه موجود في عامة الطوائف وغيرهم، إذ هم لكثرة الاعتناء بالسنة والحديث والائتمام بمن كان بالسنة أعلم وأبعد عن الأقوال المتطرفة في النفي والإثبات، وإن كان في أقوال بعضهم غلط في النفي والإثبات فهو أقرب من الغلط الموجود في الطرفين في سائر الطوائف الذين هم دونهم في العلم بالسنة والاتباع) .

وأما إن عابوا على الحنابلة أنهم وصفوا الله تعالى بالصفات الخبرية كالوجه واليد والاستواء ونحو ذلك، فيجاب عليهم بجواب ابن قدامة المقدسي رحمه الله تعالى، ويقال لهم: لقد عبتم علينا ما قاله الله تعالى في كتابه وقاله رسوله صلى الله عليه وسلم في سنته، وأفتى به أتباعه من الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين لهم بإحسان، فانظروا أيها النفاة ما أنتم صانعون بهذا الجواب، قال شيخ الإسلام: (وإن أردت أنهم وصفوه

بالصفات الخبرية مثل الوجه واليد، وذلك يقتضي التجزئة والتبعيض، أو أنهم وصفوه بما يقتضي أن يكون جسما، والجسم متبعض ومتجزئ، وإن لم يقولوا هو جسم، فيقال له لا اختصاص للحنابلة بذلك، بل هذا مذهب جماهير أهل الإسلام، بل وسائر أهل الملل وسلف الأمة وأئمتها) (بيان تلبيس الجهمية 34/1).

الإمام ليس مسئولا عما يقوله ويفعله غيره من أتباعه:

وفي مناظرة شيخ الإسلام لخصومه في العقيدة الواسطية، بين رحمه الله تعالى أن الإنسان ليس مسئولا عما يقوله غيره ممن انتسب إليه من أتباعه أو تلاميذه، فكون الإمام أحمد رحمه الله تعالى إمام عظيم القدر ومن أكبر أئمة الإسلام، وقد انتسب إليه أناس ابتدعوا أشياء وجهال غلطوا في أمور، فهذا حق موجود وواقع مشهود، وليس هذا خاصا بالإمام أحمد، بل هذا واقع الحال في كل إمام متبوع، (بل ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم بريء، فقد انتسب إلى مالك أناس مالك بريء منهم، وانتسب إلى الشافعي أناس هو بريء منهم، وانتسب إلى أبي حنيفة أناس هو بريء منهم، وقد انتسب إلى موسى عليه السلام أناس هو منهم بريء، وانتسب إلى عيسى عليه السلام أناس هو

منهم بريء، وقد انتسب إلى علي بن أبي طالب أناس هو بريء منهم، ونبينا قد انتسب إليه من القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف الملاحدة والمنافقين من هو بريء منهم) (مجموع الفتاوى 185/3) .

وفي رده على من قال إن الإمام أحمد قد انتسب إليه حشوية ومشبهة؛ قال رحمه الله تعالى: (المشبهة والمجسمة في غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم، هؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنف آخر، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية . . وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم . . وكان من تمام الجواب أن الكرامية المجسمة كلهم حنفية) (مجموع الفتاوى 185/3).

فهذه الحقيقة الواقعة موجودة في أتباع الأنبياء ومن هم دون الأنبياء من أناس معظمين وعلماء متبوعين، فقد انتسب إلى الرسول تقاة وفجار، أهل أثر واتباع وأهل أهواء وابتداع، أهل حديث وأهل كلام، وهذا لا يعيب الرسول ولا الإسلام ولا الأئمة المتبوعين ممن اعتصموا بالكتاب والسنة، وهذا عيسى عليه السلام الذي انتسب إليه من

ادعى لله الولد –تعالى الله عما يقول الضالون علوا كبيرا–، وهذا علي رضي الله عنه قد انتسب إليه الرافضة والإسماعيلية، ونحوهم من أهل الإلحاد والزندقة، فهل يعيبه هذا ؟ كلا هو بريء منهم ومن أفعالهم وأقوالهم، وقد عاقب بالنار من قدر عليه منهم في وقته، وهكذا الأئمة المشهود لهم بالعلم كالأئمة الأربعة؛ فمنهم من قد ابتلي بالانتساب إليه طرقية جهال أو متشددون متنطعون أو مقلدون حمقى، ونسبوا جهالاتهم وحماقاتهم إلى متبوعيم، فهل هذا يعيب الإمام مالكا أو الشافعي أو أحمد أو أبا حنيفة؟ .

موقف شيخ الإسلام من أبي الفرج بن الجوزي:

وأما موقف شيخ الإسلام من أبي الفرج بن الجوزي رحمة الله تعالى عليهما، فقد ذكره في مواضع من كتبه، حيث بين فيها أن ابن الجوزي كان يقتدي بابن عقيل فيما دخل فيه من علم الكلام، فوقع فيما وقع فيه من نفي الصفات الخبرية وتسمية الصفات بالإضافات موافقة للمعتزلة نفاة الصفات، فتناقض حيث أثبتها في مواضع أخرى من كتبه، ثم ذكر أن الأشعري وأئمة أصحابه المثبتين للصفات الخبرية أقرب إلى السنة وإلى السلف وإلى الأئمة كالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، (. . فإنه –أي ابن عقيل– كان

ذكيا كثير الكلام والتصنيف، فيوجد له من المقالات المتناقضة بحسب اختلاف حاله، كما يوجد لأبي حامد والرازي وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهم، وابن الجوزي يقتدي به فيما يدخل فيه من الكلام مثل كلامه في منهاج الأصول وفي كف التشبيه ونحو ذلك.

ولهذا يوجد في كلام هؤلاء من نفي الصفات الخبرية ومنعهم أن تسمى الآيات والأحاديث آيات الصفات وأحاديث الصفات بل آيات الإضافات ونصوص الإضافات ونحو ذلك من الكلام الموافق لأقوال المعتزلة ما يبين به أن الأشعري وأئمة أصحابه من المثبتين للصفات الخبرية ونحو ذلك أقرب إلى السنة والسلف والأئمة كأحمد بن حنبل وغيره من كلام هؤلاء الذين مالوا في هذا إلى طريقة المعتزلة) (درء التعارض 49/5) .

ثم إن من يزعم أن ابن الجوزي رد على الحنابلة في كتابه "دفع شبه التشبيه" مطلقا فهو مخطئ، وإنما كان رده فيما ادعاه على بعضهم، (. .وقصد أبا عبد الله بن حامد والقاضي أبا يعلى وشيخه أبا الحسن بن الزاغوني ومن تبعهم؛ وإلا فجنس الحنابلة لم يتعرض أبو الفرج للرد عليهم، ولا حكا عنهم ما أنكره؛ بل هو يحتج في مخالفته لهؤلاء

بكلام كثير من الحنبلية كما يذكره من كلام التميميين، مثل رزق الله التميمي وأبي الوفا بن عقيل) (مجموع الفتاوى 166/4) .

فهؤلاء الذين رد عليهم ابن الجوزي لم يكونوا بالسوء الذي يهول به نفاة الصفات، وإنما كان لهم أخطاء في التفويض والغلو في الإثبات وفي التأويل، قال شيخ الإسلام: (أما الحنبلية فأبو عبد الله بن حامد قوي في الإثبات جاد فيه ينزع لمسائل الصفات الخبرية ؛ وسلك طريقه صاحبه القاضي أبو يعلى ؛ لكنه ألين منه وأبعد عن الزيادة في الإثبات) (مجموع الفتاوى 52/6)، وأخطاء هؤلاء لا يتحملها غيرهم، فمن الظلم أن نحملها كل الحنابلة، وأعظم منه أن نشنع بها على سلف الأمة وأئمتها، ولا يجوز نسبتها إلى منهج أهل السنة والجماعة.

ويوضح شيخ الإسلام كيف غلط هؤلاء فيقول: (ونوع ثالث سمعوا الأحاديث والآثار، وعظموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السنة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنوا صحة

بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ورأوا ما بينهما من التعارض، وهذا حال أبي بكر بن فورك والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأمثالهم، ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار، وتارة يفوضون معانيها ويقولون: تجري على ظواهرها، كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك، وتارة يختلف اجتهادهم فيرجحون هذا تارة وهذا تارة كحال ابن عقيل وأمثاله، وهؤلاء قد يدخلون في الأحاديث المشكلة ما هو كذب موضوع ولا يعرفون أنه موضوع، وما له لفظ يدفع الإشكال مثل أن يكون رؤيا منام فيظنونه كان في اليقظة ليلة المعراج..) (درء تعارض العقل والنقل).

ثم بين رحمه الله تعالى أن الحنابلة وغيرهم غير معصومين، بل وفي بعضهم من التناقض والتنازع في الإثبات والنفي ما في غيرهم من الطوائف، ولكن هذا في مسائل دقيقة، أما في الأصول الكبار فهم متفقون عليها، ولهذا كانوا أقل اختلافا من غيرهم من الطوائف لكثرة اعتصامهم بالسنة والآثار التي أظهرها الإمام أحمد بن حنبل أكثر من غيره من الأئمة.

ثم ذكر رحمه الله تعالى تناقض أبي الفرج بن الجوزي في هذا الباب، حيث أن كلامه في مصنفاته متناقض؛ فتارة ينفي وتارة يثبت، ومن هذه حاله كيف يقبل قوله في غيره ممن نازعه في مسائل الصفات، قال شيخ الإسلام: (الوجه الثاني: أن أبا الفرج نفسه متناقض في هذا الباب، لم يثبت على قدم النفي ولا على قدم الإثبات؛ بل له من الكلام في الإثبات نظما ونثرا ما أثبت به كثيرا من الصفات التي أنكرها في هذا المصنف، فهو في هذا الباب مثل كثير من الخائضين في هذا الباب من أنواع الناس يثبتون تارة وينفون أخرى في مواضع كثيرة من الصفات كما هو حال أبي الوفاء بن عقيل وأبي حامد الغزالي) (مجموع الفتاوى 169/4) .

ثم بين رحمه الله تعالى أن الحنابلة أقل غلوا من غيرهم، ومن غلط منهم واعتدى في النفي والإثبات إنما أتي من جهة تقليده لغيرهم، (الوجه الثالث : أن باب الإثبات ليس مختصا بالحنبلية، ولا فيهم من الغلو ما ليس في غيرهم؛ بل من استقرأ مذاهب الناس وجد في كل طائفة من الغلاة في النفي والإثبات ما لا يوجد مثله في الحنبلية، ووجد من مال منهم إلى نفي باطل أو إثبات باطل فإنه لا يسرف إسراف غيرهم من المائلين إلى النفي والإثبات؛

بل تجد في الطوائف من زيادة النفي الباطل والإثبات الباطل ما لا يوجد مثله في الحنبلية، وإنما وقع الاعتداء في النفي والإثبات فيهم مما دب إليهم من غيرهم) (مجموع الفتاوى 170/4) .

والمقصود أن شيخ الإسلام حدد مواضع الخلل عند ابن الجوزي حين نقل المعترض كلاماً له عن الحنابلة فيه التجسيم المحض، وإثبات صفات لله تعالى لم ترد في الكتاب ولا في السنة، وذكر أنها ثلاثة أنواع: الأول: بيان ما فيه من التعصب بالجهل والظلم قبل الكلام في المسألة العلمية، الثاني: بيان أنه رد بلا حجة، ولا دليل أصلاً، الثالث: بيان ما فيه من ضعف النقل والعقل .

تعليق عام:

والمقصود أن شيخ الإسلام ابن تيمية لا يعيبه إثبات الصفات التي أثبتها الكتاب والسنة وسلف الأمة، وإن سماها النفاة بأسماء ما أنزل الله تعالى بها من سلطان، وإن عابها من عابها تحت تلك المسميات، كما لا يضيره ما نفاه من النقص والعيب مما نفاه الله تعالى عن نفسه في كتابه والرسول صلى الله عليه وسلم في سنته، وإن أثبتها المشبهة والممثلة، وعلى هذا فما عابه الخصوم عليه هو عند التحقيق تزكية له وشرف له، فالعبرة بالحقائق لا بالأوهام، والحقيقة ما جاء بها الرسول، وأتباعه هم أهلها، وأما ما خاض فيه أهل الكلام والفلسفة فهو اللعب والعبث والهذيان، وروواده هم أصحاب البدع والأهواء، قال تعالى: {قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ} [الأنعام/91]، وقال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا} [فصلت : 40]، وقال تعالى: {وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الأعراف : 180] .

الخاتمة:

إن المعارضين لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من الفلاسفة والمتكلمين قد أسسوا من عند أنفسهم قوانين يلتزمون بها ويسيرون عليها في تعاملهم مع النصوص الثابتة، فأنتجوا ما يستدل به من كلام الله تعالى ورسوله وما لا يستدل به، فكان أن ردوا من صفات الله تعالى وغيرها مما أنبأ به الرسل الكثير، وظنوا أن العقل يعارضها، وأنها لا تفيد اليقين، بل منهم من زعم أنه لا تصلح حتى لتحقيق المعارف الإلهية الحقة، وإلا فإن الرسل ما جاءت إلا بالكذب والخيال بحسب ما يزعم بعضهم، سبحانه وتعالى عما يفتري الظالمون.

وحاصل القوانين التي جاء بها هؤلاء أنهم جعلوا الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه هو ما ظنوا أن عقولهم عرفته، وأن ما جاءت به الأنبياء تبعا له، فما وافق قانونهم قبلوه وما خالفه لم يتبعوه، فاتبعوا حذو القدة بالقدة أهل الكتاب من اليهود

والنصارى، الذين وضعوا لأنفسهم أمانة بحسب ما فهموه أو بلغهم؛ جعلوها عقيدة إيمانهم، وردوا نصوص التوراة والإنجيل إليها .

فمن خالف الرسول صلى الله عليه وسلم فهو غالط لا محال، وهو إما مشابه للنصارى ممن غلط في الإسناد أو في المتن، ومن هؤلاء الخوارج والمرجئة ونحوهم، وإما مشابه للمتكلمين والفلاسفة الذين وضعوا قوانينهم على ما رأوه بعقولهم وقد غلطوا في الرأي والعقل، بل الأنكى والأمر أن منهم من يقر بأنه مخالف للمعروف من كلام الأنبياء كالجهمية ، وعلى هذا قال من قال من الأئمة: إن النصارى والخوارج والمرجئة أقرب إلى تعظيم الأنبياء والرسل من الفلاسفة والجهمية .

إن أهل الأهواء والبدع يختلفون بحسب اختلاف قوانينهم، فمنهم أصحاب الوهم والتخييل، الذين زعموا أن الأنبياء خاطبوا الناس بما يتخيلون به أن الله تعالى جسم عظيم وأن الأبدان تعاد ، وإنما فعلوا ذلك لمصلحة الجمهور ، وإن كان الأمر ليس كذلك في الواقع، وعليه فالأنبياء كذبوا للمصلحة، وافترقوا فمنهم من قال: الأنبياء كانت تعرف الحقيقة، ومنهم من قال: كانت الأنبياء لا تعرف الحقيقة، (وهذا في الجملة قول المتفلسفة

والباطنية كالملاحدة الإسماعيلية وأصحاب رسائل إخوان الصفاء والفارابي و ابن سينا والسهروردي المقتول وابن رشد الحفيد وملاحدة الصوفية الخارجين عن طريقة المشايخ المتقدمين من أهل الكتاب والسنة؛ ابن عربي و ابن سبعين و ابن الطفيل صاحب رسالة حي بن يقظان وخلق كثير غير هؤلاء) (درء تعارض العقل والنقل) .

ومنهم أصحاب التحريف والتأويل الذي يقولون أن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا وتفكيرنا ، وأن ما جاءت به الأنبياء حق أيضا لكن يحتاج إلى تأويل حتى يتوافق مع ما رأيناه وعقلناه، فيخوضون في أنواع من التعسفات في التأويل البعيد إلى حد يعلم فيه عقلاؤهم أنه تأويل باطل لم يرده الله تعالى ولا رسوله، فكان حالهم حال من لا يطلب معرفة الحق ومراد المتكلم، وإنما حال من يريد دفع المعارض بأي وسيلة وإن كانت غير مشروعة، حتى ولو بالكذب على من تأول كلامه، ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل، بل يتقلبون في أنواع الاحتمالات، التي غالبا ما يقصد المتكلم عكسها ، (وفي الجملة فهذه طريق خلق كثير من المتكلمين وغيرهم، وعليها بنى سائر المتكلمين المخالفين

لبعض النصوص مذاهبهم من المعتزلة والكلابية والسالمية والكرامية والشيعة وغيرها) (درء تعارض العقل والنقل) .

ومنهم أصحاب التضليل والتجهيل الذين يقولون ما يفهم منه أن الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء لا يعرفون مراد الله بما وصف به نفسه، وهؤلاء منهم من يقول المراد بها خلاف مدلولها الظاهر، ومنهم من يقول تجري على ظاهرها لكن لا يعلم تأويلها إلا الله تعالى، وهؤلاء متناقضون، وجميعهم مشتركون في أن الرسول لم يبين ما جعلوه مشكلا ومتشابها من نصوص الصفات، وإن كانوا يختلفون في تعيين ما هو المشكل والمتشابه من النصوص، ومنهم من يقول أن النبي صلى الله عليه وسلم علم مراد الله تعالى ولم يبينه وأحال بيانه إلى الأدلة العقلية، وإلى من يجتهد في العلم بتأويل تلك النصوص، فهم مشتركون في أن الرسول لم يعلم أو لم يعلم، بل جهل معناها أو جهلها الأمة من غير قصد .

والمقصود بيان جمل طرائق أهل الأهواء والبدع، من فلاسفة ومتكلمين، وخطوطهم العريضة، وبيان أصل ما أوغل فيه أنصار الإلحاد والتعطيل من الضلال والإفك والبهتان على الله تعالى وعلى أنبيائه ورسله وعلى أوليائه، حتى ينكشف للناس

كيف نصبوا عقولهم في العلياء، فجعلوها تعلو ولا يعلى عليها، وجعلوها موازين يوزن بها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فما وافقها قبلوه وما خالفها ردوه وعادوه أو تأولوه وحرفوه، ثم كيف جعلوا من أنفسهم أصناما وأحبارا تعبد من دون الله سبحانه، فمن خالفهم وحاججهم بالحجة والبرهان رموه عن قوس واحدة بالجهل والكفر والزندقة والإلحاد، كما فعلوا بشيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمة الله تعالى عليهما، ومن وافقهم على ضلالهم وولاهم على فتنتهم وحربهم ضد السنة وأهلها قربوه وعظموه.

فالحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلي الهدى، ويصبرون منهم علي الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من تائه ضال قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي

الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يلبسون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين، أو كما قال إمام السنة أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

والحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين، والحمد لله الموصوف بصفات الجلال المنعوت بنعوت الكمال المنزه عما يضاد كماله من سلب حقائق أسمائه وصفاته المستلزم لوصفه بالنقائص وشبه المخلوقين، وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

تم بحمد الله وفضله يوم الجمعة المبارك

08 ربيع الأول، 1432

آرزيو – الجزائر

عيساوي فتحي

فهرس الموضوعات